فتـــح المتعـــال على القصيـدة

المسمّاة بلامية الأفعال

تأليف

حمد بن محمد الرائقي الصعيدي المالكي

دراسة وتحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي

بسم الله الرحمن الرحيم

المـؤلـف

اســمه ونســبه :

هو حمد بن محمد الرائقي الصعيدي المالكي.

هذا ما استطعت الوصول إليه في نسبه، إذ لم أجد من ترجم له وكل ما استطعت الوصول إليه حيال نسبه مأخوذ من النسخ التي اعتمدت عليها، وعبثاً حاولت التنقيب في بطون المراجع المختصة بعلم الرجال خلال الحقبة التي عاش فيها الرجل، ولكني لم أجد ذكراً له، فأخذت أقدم في اسمه وأؤخر عسى أن أقف على ترجمة له من مثل أحمد بن محمد، ومحمد بن محمد، ومحمود بن محمـد، والسعيدي مكـان الصعيدي والصعـدي نسبة لصعدة مدينة في اليمن، ولكن كان يردني أنه مالكي وأهل اليمن إما زيود وإما شافعية وليس فيهم مالكية، والمـالكية في صعيد مصر كثر مما يقوي نسبته لصعيد مصر ويوهن نسبته لصعدة اليمن فقلت لعله آفاقي فيهم فعسى أن أظفر بشيء ولكن ذهب جهدي أدراج الرياح، وكلمّا أعياني التنقيب أوقفت البحث يأساً من العثور على شيء، ثم إذا عادوني النشاط عدت للبحث من جديد وهكذا دواليك عامين كاملين.

والصعيدي نسبة لصعيد مصر إقليم واسع جداً في جنوب القاهرة خرج منه طائفة كبيرة من العلماء الأفاضل في مختلف العلوم والفنون.

والـرائقي قبيلة في صعيد مصـر لاتـزال تحمل هذا المسمّى حسب ما أخبرني به أحد الفضلاء من أبناء ذلك الإقليم.

والذي يبدو لي ـ والله أعلم ـ أن صاحبنا عاش في الصعيد بعيداً عن مراكز الحضارة في مصر وهذا ما جعل المعنيين بالتراجم من أمثال الجبرتي في تاريخه، ومبارك في خططه، والشوكاني في البدر الطالع، والبيطار في حلية البشر، وابن زبارة في النور السافر وغيرهم يغفلون ذكره.

كما أنه لم يحظ بتلامذة نجباء يحملون علمه واسمه من بعده فيشتهر بهم؛ ولهذا عاش الرجل مجهولاً، وكم من عالم نحرير خفي على العالمين ببعده عن مراكز الحضارة.

مولده ووفاته :

بما أننا لم نقف على ترجمة للرجل فمن العبث الجزم بتاريخ قاطع لميلاده أو وفاته، وكل ما نستطيع القول به في هذا الشأن هو تقريبي فقط بناء على على إشارات من كتابه مقربة للزمن لا جازمة به، فنقول: إن الرجل عاش ما بين العام ١١٧٠، و١٢٥٠هـ تقريباً، لأنه نقل من الشيخ أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي في موضعين[1] من كتابه فتح الجليل على شرح ابن عقيل،

---

(١) في اعتراضه على ابن مالك في باب أبنية الفاعلين والمفعولين إذ جمع فاعلاً ومفعولاً على فاعلين ومفعولين مع أن المراد بهما هنا الأبنية لا الذوات، وجمع السلامة خاص بالعقلاء وصفاتهم قال في اللوحة: ٤١/ب: «باب أبنية: جمع بناء والمراد به الصيغ أي صيغة أسماء الفاعلين جمع فاعل والمفعولين جمع مفعول، واعترض هذا الجمع بأن فاعلاً ومفعولاً اسمان للفظ وهو غير عاقل، ولا يكون هذا الجمع إلا للعقلاء، وأجيب بأن ما ذكر اسم للمعنى والذوات الفاعلة أو المفعولة لا للفظ وغلّب العاقل على غيره فساغ الجمع أفاده العلّامة السجاعي عن ابن أم قاسم» وهو في فتح الجليل.

والموضع الثاني الذي نقل فيه عن السجاعي في اللوحة ٤٢/ب في الخلاف في أبنية الصفة المشبهة حول الجزم بمدى قياس فعيل دون فعْل من فعُل المضموم العين قال: «قالوا وإنما لم يصرّح بالقياس لأنه لم يطّرد فيهما السماع اطراداً يقطع فيه بالقياس، وغيره يرى أن فعيلاً يقاس مطّرداً دون فعْل أفادة العلامة السجاعي» وهو موجود في فتح الجليل.

والسجاعي توفي عام ١١٩٧هـ، ونقل من محمد بن محمد الأمير الكبير[1] دون أن يذكر اسمه صراحة في موضع واحد، والأمير توفي عام ١٢٣٣هـ، وإحدى النسختين اللتين عملت عليهما مؤرخة عام ١٢٤٨هـ، وهي ليست نسخة المؤلف بل منقولة عنها؛ وبناء على هذا نستنتج أنّ الرجل كان حياً خلال تلك الحقب الزمنية، وأنه كان أصغر من السجاعي لأنه كان يصفه بالعلامة ولعل السجاعي من شيوخه، وأنه كان قريناً للأمير الكبير لأنه وصفه ببعض المحققين وقد يكون زميلاً له.

(١) في تعريف اللغة في اللوحة ٦/ب من النسخة ف قال: «وقال بعض المحققين اللغة في الاصطلاح استعمال الألفاظ لا نفس الألفاظ» وكتب بالهامش المراد من ببعض المحققين الشيخ محمد الأمير في حاشيته على الشذور. أ.هـ. من تقرير المؤلف.

دراسة الكتاب

عنوانه :

الكتاب عنوانه فتح المتعال على القصيدة المسمّاة بلامية الأفعال هذا هو المدوّن على النسختين، وكما صرّح به المؤلف «وسمّيته بفتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال».

نسبة الكتاب للمؤلف :

لاشك في نسبة الكتاب للمؤلف إذ صرح المؤلف باسمه في أول الكتاب فقال: «الحمد لله على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وبعد فيقول أحوج العباد، وأخفض العبيد حمد بن محمد الصعيدي المالكي غفر الله له ولوالديه ولإخوانه والمسلمين آمين هذا تعليق لطيف على منظومة الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك. . . ».

ومما يؤكد نسبة الكتاب للمؤلف ما ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي في النسخة العربية في حديثه عن لامية الأفعال وشروحها: ٥/٢٩٢ قال «شرح لحمد بن محمد السعيدي ميونخ ٧١٩» ولكنه جعله السعيدي بالسين بدل الصعيدي بالصاد.

مصادر الكتاب :

اعتمد المؤلف كثيراً على الشرح الكبير لبحرق اليمني في شرحه لامية الأفعال، وهو قد صرّح بذلك فقال: «اقتطفته من ثمار شرح الإمام الفاضل بحرق اليمني وهو المراد بالشارح عند الإطلاق، وبعض كلمات من غيره».

كما أنه اعتمد على ابن الناظم في شرحه اللامية، وعلى التسهيل وشرحه لابن مالك، وعلى الخلاصة للموازنه بين آراء ابن مالك من خلال كتبه المتنوعة ومن كتاب سيبويه، واعتمد كذلك على كتب المعاجم التي كثيراً ما كان يصرّح بها ومن أهمها الصحاح والقاموس إذ تجاوز النقل عنهما ثمانين موضعاً، ونقل من ابن سيده، وضياء الحلوم لابن نشوان الحميري مرّة واحدة، ومن كتب النحاة المعاصرين له كفتح الجليل للسجاعي، وحاشية الأمير على شذور الذهب مرة واحدة، ومن المستطرف مرة واحدة وحياة الحيوان الكبرى، وشرح الشاطبية للألفية والدر النضير في الصلاة على الحبيب البشير للتنبكتي، ومن كتب الحديث وغيرها.

ولكن جلّ مصادره منقولة بالواسطة عن بحرق اليمني.

ولعل بعده عن أجواء القاهرة هو الذي جعله لا يستفيد من تاج العروس الذي كان في أمسّ الحاجة إليه لتفسير غوامض القاموس، والاستدراكات عليه، ولو اطلع عليه لغير رأيه في كثير مما اختاره من مثل قوله في مضارع نعى ينعي بكسر عينه، والراجح فتحها كما هو عند الزبيدي في التاج.

موقفه من ابن مالك :

لم يكن موقفه من ابن مالك موقف المسلّم المستسلم بما قال بل كان يناقش ويرجح خلاف اختيار ابن مالك، إذا بدا له أن الصواب خلافه من مثل حديثه عن كسر عين مضارع فَعَلَ يَفْعِلُ إذا كان يائي اللام من مثل أتى يأتي قال: «ولم يشذّ من هذا النوع إلا أبى الشيء يأباه إباء بموحدة، ولم يستثنه الناظم».

ومن مثل حديثه عن المثال الواوي من فَعَلَ المفتوح العين قال ١٣/ب :
«قال الشارح : صرح في التسهيل بأن سائر العرب غير بني عامر تلزم كسر مضارع هذا النوع ، ولم يستثن منه شيء ولا شرط له شرطاً وهو مقتضى النظم ، وذلك عجيب منه فأنه جاءت منه أفعال بالفتح ، بل إنَّا نقول باشتراط كون لامه غير حرف حلق ، فإنني تتبعت مواده فوجدت حلقي اللام منه مفتوحاً كوجأ الأنثيين يجأ رضّهما ، وودعه يدعه تركه ، ووزعه يزعه كفه ووضع يضعه» الخ .

وقال في مضارع فَعَلَ يَفْعُلُ مفتوح العين في الماضي مضمومها في المضارع قال ٢١/أ : «قال الشارح شرط في التسهيل للزوم الضم فيما لامه واو أن لا يكون عينه حرف حلق ، وهو مقتضى كلام الناظم فيما سيأتي في الحلقي ، وكأنه لم يمعن النظر في ذلك» .

وهكذا كان ديدنه ، ولكنَّ أغلب ما اعترض به على ابن مالك هو من كلام بحرق اليمني وللمصنف الاختيار، والاختيار دليل الموافقة ، إذ قد اعترض على الشارح في إعرابه قول ابن مالك في اللامية :

عين المضارع من فعلت حيث خلا   من جالب الفتح كالمبني من عتلا
فاكسر أو اضمم إذ تعيين بعضهما   لفقد شهرةٍ او داع قد اعتزلا

عين منصوب على التنازع فقال الصعيدي ٢٤/ب : «عين المضارع مفعول به مقدّم لقوله اكسر، ولا يضرّه وقوعه بعد الفاء ؛ لأنها زائدة ، ومفعول اضمم محذوف يدل عليه المذكور، وليس من باب التنازع خلافاً للشارح ؛ لأن الناظم لا يراه في المتقدم» .

وكذلك كان موقفه من ابن الناظم يخطئه أحياناً كما قال في شرح هذا البيت:

فَعـالـة لخصـال والفِعـالـة دع لحـرفـة أو ولاية ولا تهـلا

فقال: «قال بدر الدين رحمه الله تعالى الخصال إنما تبنى من فعُل المضموم نحو نظف نظافة قال وقد تقدّم أن مصدره يجيء على فَعالة وفُعولة كالشجاعة والسهولة فقوله هنا فَعالة لخصال إعادة محضة قال الشارح وعندي أنه ليس بإعادة محضة بل هو بيان أعم من الأول فإنه ذكر فيما مضى أن فعُل بالضم يجيء مصدره المقيس على فَعالة وفُعُولة، وأراد هنا أن يبيّن أن أفعال الخصال من أي فعل كان يقاس مصدره على فعالة».

طريقته في الشرح:

يبدو أن الأسلوب الذي سلكه الشيخ خالد الأزهري في التصريح، والأشموني في منهج السالك من دمج المَتون التي يشرحونها بكلامهم حتى يكونا كلاماً واحداً يصعب التفريق بينهما قد راق لصاحبنا فسلكه؛ إذ نثر لامية الأفعال في كلامه نثراً وخلطهما معاً فصارا شيئاً واحداً، ولم يصنع كما صنع من قبله من شرّاح المنظومات بإيراد بيت كامل ثم يعقبه الشرح، بل كان صاحبنا يجزِّىء البيت أجزاء، ويشرح كلّ جزء على حدة بحسب مراده تسبقه أحياناً عبارة «أشار له بقوله».

وهذا الأسلوب الذي سلكه جعله يلجأ إلى الفصل بين المتلازمين كالعاطف والمعطوف، والجار ومجروره، والمضاف والمضاف إليه من مثل شرحه لهذا البيت:

من أفْعَـلَ الأمـرُ أفْعِـلْ واعـزه لسـوا ٭ كالمضـارع ذي الجزم الذي اختزلا

إذ جزّأه ستة أجزاء فقال «من أفْعَلَ الأمرُ أَفْعِلْ» الأمرُ مبتدأ وأفعلْ بقطع الهمزة المفتوحة وكسر العين خبره، ومن أفعل متعلق بمحذوف صفة الأمر. . . ثم قال «واعزه» أي الأمر «لسواه» أي لسوى أفعل «كـ» صيغة «المضارع ذي» أي صاحب «الجزم الذي اختزلا». كما ترى قد فصل بين الجار والمجرور في «كالمضارع»، والمضاف والمضاف إليه في «ذي الجزم».

ولو شاء امرؤ أن يستلّ لامية الأفعال من هذا الكتاب لكان بمقدوره ذلك دون أن يُفْقَدَ منها شيء ولكن بعد عناء وجهد جهيد.

وهـذا الأسلوب الـذي سلكه المصنف جعلني أورد في الحاشية أبيات اللامية عند ذكر المؤلف أولَ كلمة من البيت المراد شرحه ليكون القارىء على بصيرة مما يراد شرحه له، وإذا كانت الفكرة التي يراد شرحها تتكون من أبيات متعددة فإنني أوردها مجتمعة.

كمـا أنني جعلت الـلامية في المتن بين قوسين كبيرين وبخط مختلف بحسب تجـزئـة المؤلف لهـا؛ لكي يفرق القارىء بين المتن والشرح هكذا **(وانقل لفاء الثلاثي) (شكل عين إذا) (اعتلت) (وكان) (بتا الإضمار) (متصلا)**

ولو شئنا جمع شتات هذا البيت لكان بهذه الصورة:

وانقل لفاء الثلاثي شكل عين اذا اعـ ٭ ـتلت وكـان بتـا الإضمـار متصـلا

فما وضع بين ذينِك القوسين وكتب بذلك الخط فهو من اللامية.

شـرحـه الغـريب :

تمتلىء المصنفـات الصـرفية بالغـريب والحوشيّ من الكلام، والأوزان المهجـورة الآن من مثـل: اِفْعَيَّلَ كاهْبَيَّخَ، اِفْعَنْلأَ كاحْبَنْطَأَ، ومن مثل فَهْعَلَ كـ«رَهْمَسَ» وهَفْعَـلَ كـ«هَلْقَمَ» وهلمَّ جرًّا من هذه الأوزان التي لا يعـرف المتخصصـون في اللغـة العـربية معنـاهـا ولا يضبـطون مبناها إلا بالرجوع للمعاجم، وكأن صاحبنا قد أحسَّ بهذا؛ فتولّى شرح الغريب، وضبط البناء كقـوله «ومنها اِفْعَنْلَلَ كاحْرَنْجَمَ بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام الأولى، وهـو لمـطاوعـة فَعْلَلَ كحَـرْجَمْتُ الإبـلَ فَتَحَرْجَمَتْ: أي جمعتها فاجتمعت» وقال في الأفعال الثلاثية مكسورة العين في الماضي وفي مضارعها الفتح والكسر معاً قال «الثاني وَغِرَ بغين معجمة يقال وَغِرَ صدرُه يَغِرُ ويَوْغَرُ إذا توقَّدَ غيظاً» وقال في الأفعال الثلاثية المضعّفة اللازمة التي سمع في مضارعها الكسر قياساً والضم شذوذاً «السابع عشر: نَسَّ الشيءُ بالنون والسين المهملة يقال نَسَّ اللحمُ ينِسُّ وينُسُّ أي جفَّ وذهبت رطوبته».

شـــواهـــده :

شواهد الصرف في الجملة قليلة لا ترقى إلى مستوى شواهد النحو؛ ولهذا نجد أغلب كتب التصريف شحيحة في شواهدها، وصاحبنا تنوّعت شواهده إذ استشهـد بالقـرآن الكـريم، والأحـاديث النبوية، وأشعار العرب، وأمثالهم، ولكنها كما قلت قليلة يأتي في صدارتها شواهده من القرآن التي ناهزت ثمانين شاهداً، وكان المؤلف يورد في بعض الأحايين الشاهد من القرآن دون إشعار بأنه آية، بل كان يجتزىء من الآية بموطن الشاهد كاستشهاده على مجيء فِعْلِ

الأمر من أَفْعَلَ على أَفْعِلْ قال: «فِعْلُ الأمر الكائن من أَفْعَلَ كأَكْرَمَ بزنة أَفْعِلْ كأَكْرِمْ زيداً و﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا﴾ و﴿أَدْخِلْ يَدَكَ﴾ و﴿أَلْقِ عَصَاكَ﴾» وقال في معنى فعّل المضعّف العين «ويكون أيضاً لإفادة معنى التكثير نحو ﴿ومَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ﴾ ﴿وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ﴾» وهكذا يورد الآيات دون إشعار بأنها آية، بل ربّما اجتزأ بكلمة واحدة منها من مثل استشهاده على وجوب كسر همزة الوصل وعدم الاعتداد بالحركة العارضة في عين أمر الثلاثي إذا كانت مكسورة في الأصل وطرأ عليها الضم فقال «واحترز بقوله لزوم الضم مما لم يكن الضم فيه لازماً نحو ﴿اِمْشُوا﴾» فاجتزأ بهذه الكلمة من الآية السادسة من سورة ص.

وكان يستشهد بالقراءات الشاذة ولكنه كان ينبِّه على ذلك بقوله وقرىء شذوذاً.

أما شواهده من حديث رسول الله ﷺ فكانت في المرتبة الثانية، ولكنها لا تبلغ في الكثرة شواهده من القرآن كاستشهاده بقوله ﷺ «لاخلابة» و«الولد مبخلة مجبنة» و«السواك مطهرة للفم مرضاة للرب».

أما شواهده من أشعار العرب فهي تعدّ على أصابع اليد الواحدة، ومع قلتها فلم يعلّق عليها، وعزا واحداً منها فقط مع أنه محل نزاع.

واستشهد بمثل واحد من أمثال العرب وهو قولهم «برق خلّب» وفي الجملة شواهد الصرف قليلة في هذا الكتاب وغيره.

لاميــة الأفعــال

لامية الأفعال لابن مالك منظومة صرفية من البحر البسيط بلغ عدد أبياتها مائـة وأربعـة عشر بيتاً، وسمّيت بهذا الاسم؛ لأنها بنيت على رويِّ اللام، وأضيفت إلى الأفعال تغليباً لها لا اختصاصاً بها.

مــباحثهــا :

اشتملت اللامية على بعضٍ من تصريف الأفعال، واشتملت على ما كان الحـدث بعضاً من دلالته في تصريف الأسماء، وأخلت ببعض، فقد بدأها النـاظم بالحديث عن تصريف الفعل المجرّد رباعيّاً كان أو ثلاثياً، مع بيان مضارعه، وحركة عين المضارع من الثلاثي، والمواطن التي ينقاس فيها ضمّ عين المضارع، وكسرها وفتحها، ثم تحدث عن اتصال ضمائر الرفع المتحركة بالأفعال الجوفاء، وما يطرأ على فاء الفعل بسبب هذا الاتصال، ثم ذكر أبنية المزيد فيه سواء كانت الزيادة للمعنى أم للمبنى، وذكر في هذا أبنية نادرة جداً من مثل رهمس وهلقم وترمس وجلمط واعثوجج واعلنكس واجفأظّ وترهشف وزهـزق، ثم تحـدث عن بنـاء الفعل المضارع فذكر فيه حروف المضارعة «أنيت» وحركة حرف المضارعة فتحها وضمها وكسرها، وحركة ما قبل آخره، ثم عرّج على الفعل المبني للمفعول وأوضح كيفية بنائه وما يطرأ عليه من تغيير ثم أنهى المطاف في تصريف الأفعال بالحديث عن فعل الأمر.

وفي تصـريف الأسمـاء تحـدث عن أبنية أسمـاء الفـاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، ثم ذكر أبنية المصادر من الثلاثي وغيره قياسية كانت أم سماعية، وتحدث عن ما صيغ منها للدلالة على المرّة والهيئة،

وعقد باباً للحديث عن ما صيغ على وزن مفعَلٍ أو مفعِلٍ سواء أريد به المصدر أم الظرف، وأشار قبل نهاية المنظومة إلى ما صاغته العرب على وزن مَفْعَلَةٍ للدلالة على كثرة الشيء في المكان، واختتم منظومته بالحديث عن اسم الآلة.

من خلال هذا العرض السريع لما حوته لامية الأفعال يتبيَّن لنا أنها قد أخلّت ببعض مباحث عامة كالميزان الصرفي، والإلحاق، والاشتقاق.

ومباحث تخصُّ تصريف الأفعال من مثل أحكام توكيد الفعل، ومعاني صيغ الزيادة وهو مبحث مهمٌّ جداً، والتعدي واللزوم وعلاماتها، والفعل اللفيف وأحكامه، والجامد والمشتق.

ومباحث تخصُّ تصريف الأسماء وهي كثيرة جدّاً مثل أبنية الأسماء المجرّدة الثلاثية والرباعية والخماسية، والتذكير والتأنيث، وجمع التكسير، والمقصور والمنقوص والممدود، والتصغير، ولعل ابن مالك لاحظ أن الحدث ليس من دلالة هذه الأبواب فأعرض عنها.

شـروح اللاميـة :

تصدّى للامية الأفعال علماء كثيرون شرحوها أعرف من شروحها:

١ ــ شرح: ابن الناظم وسأتحدث عن شرحه في الفصل الذي بعد هذا.

٢ ــ شرح: محمد بن دهقان النسفي المتوفي عام ٨١٨هـ، ويسمّى شرحه «شرح تصريف المفتاح» ويوجد منه نسخة في الآصفية برقم ٢/٨٩٢/٨[1].

(١) تاريخ الأدب العربي: ٥/٢٩٢.

٣ ـ شرح: محمد بن عبد الدائم البرماوي المتوفي سنة ٨٣١هـ، وتوجد نسخة من شرحه في المكتبة الأزهرية برقم ٢٠٣، وأخرى في ليدن برقم ١٩٧، وثالثة في الأسكوريال برقم ٢/١٤٤[1].

٤ ـ شرح: محمد بن عباس التلمساني، وسمّى شرحه تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال، انتهى منه عام ٨٥١هـ، ويوجد من شرحة نسخة في الأسكوريال ثاني ١٦ برقم ٣/٧٩، ٢٧٠[2].

٥ ـ شرح: بحرق اليمني وله عليها شرحان: كبير وصغير وسأتحدث عنهما فيما بعد.

٦ ـ شرح: عبد الكريم بن محمد الفكوت القسمطيني وشرحه هذا مطوّل ومنه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس ذكرها محقق شرح ابن الناظم دون أن يحدد رقمها[3].

٧ ـ شرح: يعقوب بن سعيد المكلاتي، ومنه نسخة في تونس في القرويين برقم ٤٢/أ. ب. هـ، ونسخة في الأسكوريال ثان ١٦/رقم ٤، وثالثة في المتحف البريطاني برقم ٥٤٨/٢[4].

٨ ـ شرح: محمد بن محمد بن سعيد الطنجي ومنها نسخة في الجزائر أشار لها بروكلمان[5].

٩ ـ شرح: أبي العباس أحمد بن محمد الدلاني المغربي المتوفى سنة ١١٢٨هـ أشار إليه بروكلمان.

---

(١) تاريخ الأدب العربي: ٢٩٢/٥.
(٢) المرجع السابق: ٢٩٢/٥.
(٣) شرح ابن الناظم: ٢٩.
(٤) تاريخ الأدب العربي: ٢٩٢/٥.
(٥) المرجع السابق: ٢٩٣/٥.

١٠ ــ شرح : أبي العباس الوهراني ومنها نسخة في الأسكوريال أشار إليها بروكلمان[١].

١١ ــ شرح : بدر الدين الحسني المتوفى عام ١٣٥٤هـ.

١٢ ــ شرح : ابن يحيى هكذا ومن شرحه نسخة في المكتبة الأزهرية برقم ٩٩٦ أشار إليها محقق التسهيل[٢].

١٣ ــ شرح : لمجهول ومن هذا الشرح عدة نسخ في الأسكوريال ثان ٦/١٦، ١٤٣، ١، وأخرى في الأمبروزيانا أشار إليها بروكلمان[٣]، وثالثة في المكتبة الأزهرية صرف برقم ٩٩٧[٤].

١٤ ــ شرح : حمد بن محمد الصعيدي المالكي وهو كتابنا هذا.

---

(١) المرجع السابق: ٢٩٣/٥.

(٢) تسهيل الفوائد: ٣١.

(٣) تاريخ الأدب العربي: ٢٩٣/٥.

(٤) مقدمة التسهيل: ٣١.

موازنة بين هذا الكتاب
وشرح ابن الناظم وفتح الأقفال

الموازنة بين كتابين تقتضي من الموازِن أن يقابل بين الدقائق التي يوازن بينها، ويتتبع المسائل مسألة مسألة، وكيف عالج المؤلف نصوصه واستشهاده على مسائله، وغزارة مادته العلمية، وتوثيقه للمسائل، وينظر فيمن أجاد في هذه وأخلّ بتلك وهذا العمل يتطلب بحثاً طويلاً يخرج بنا عن المسار المرسوم لنا لو سلكناه، ولكننا هنا نحاول أن نوازن موازنة عامة تضيىء لنا الدرب لنعلم من خلالها كيف أفاد المتأخر من المتقدم في إحسانه، وكيف عالج ما وقع فيه من قبله من مزالق.

أولا : التعريف بالكتب :

أ ـ شرح ابن الناظم

على الرغم من صغر حجم شرح ابن الناظم فإنه يعدّ أصلا مهماً في شروح اللامية؛ لأنه أولها ظهوراً، والشارح ابنٌ للناظم أدرى الناس بمراد أبيه، ومن تصدّى لشرح اللامية فلابدَّ أن يكون هذا الشرح بين يديه.

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب أكثر من مرة أذكر منها :

١ ـ طبع الكتاب دونما تحقيق في مطابع مصطفى البابي الحلبي عام ١٣٦٧هـ، وهو يقع في ستين صحيفة من القطع الصغير، وعندي منه نسخة أحضرتها من السنغال.

٢ ـ طبع الكتاب عام ١٤١١هـ في دار قتيبة ببيروت بتحقيق محمد أديب عبد الواحد جمران وعنوانه: شرح لامية الأفعال، وهو يقع في مائتين وثمانٍ وخمسين صحيفة من القطع الصغير، والكتاب مضبوط بالشكل، وتحقيقه لا بأس به، وعندي منه نسخة.

٣ ـ طبع الكتاب عام ١٤١٢هـ في المطبعة التعاونية بدمشق بتحقيق الدكتور ناصر حسين علي وعنوانه: زبدة الأقوال في شرح لامية الأفعال، وهو يقع في مائة واثنتين وعشرين صحيفة من القطع المتوسط، وقد ضبط المحقق الكتاب ضبطاً يشكر عليه، ويسبق أبيات اللامية حرف (ص)، كما يسبق الشرح حرف (ش) إشارة أصل وشرح، وأسرف المحقق بوضع عنوانات فرعية؛ إذ كان يجزّىء الفكرة الواحدة أجزاء بهذه العنوانات، وخدمته للكتاب أجود من خدمة صاحبه. إلا في الفهارس فإن محمد أديب أفضل من ناصر حسين، وعندي منه نسخة.

ب ـ فتح الأقفال:

فتح الأقفال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير لجمال الدين محمد بن عمر الحميري الحضرمي المعروف ببحرق هذا هو عنوان الكتاب الذي نحن بصدد الموازنة بينه وبين شرح ابن الناظم وشرح الصعيدي.

وهو أحد شرحين لبحرق على لامية الأفعال، والآخر يسمى الشرح الصغير، وهو مختصر من الشرح الكبير جرده من كثير من الأمثلة المبسوطة في الشرح الكبير.

ومما لا شك فيه أن بحرق قد اطلع على أكثر من شرح للاّمية منها شرح ابن الناظم، وأفاد من تلك الشروح.

طبعات الكتاب :

طبع فتح الأقفال ثلاث مرّات :

الأولى : عام ١٩٥٠م، في القاهرة، وهي طبعة مصححة بمعرفة لجنة من العلماء برئاسة الشيخ أحمد أسعد علي ، ولم أقف عليها .

الثانية : عام ١٩٥٤م بمطبعة مصطفى البابي الحلبي ، وهي تقع في ثلاث وسبعين صحيفة من القطع المتوسط ، وأسطرها مضغوطة في صفحاتها ، وهي خالية من التحقيق العلمي ، وقد حاول صاحب المطبعة إخراجها بمخرج مقبول فأوكل تصحيحها إلى سيّد أحمد شيخ موسى الصومالي فاجتهد ولم يحالفه التوفيق في كثير من المواضع .

الثالثة : عام ١٤١٤هـ طبعتها كلية الآداب بجامعة الكويت، وحققها الدكتور: مصطفى النحاس، وهي تقع في مائتين وخمس وخمسين صحيفة من القطع المتوسط ، وجلُّ عمل المحقق مقارنة النسخ ، وضبط الكتاب بالشكل .

ج ـ فتح المتعال :

هذا هو عنوان كتابنا المحقق وقد سبقت دراسته والتعريف به .

ثانياً : عرض المسائل عندهم :

عندما يريد ابن الناظم أن يشرح فكرة فإنه يصدِّرها ببيت من اللامية ثم يتولّى شرح ذلك البيت شرحاً موجزاً مفسّراً بالأمثلة دون إسهاب فيها بل يجتزىء بالمثال الواحد الدال على القاعدة، وإن كان الأمر يلزم الحصر فإنه يحصر كأن يقول ولم يرد منه سوى تسعة أفعال هي ثم يوردها، ويذكر اختلاف اللغات إذا كان ينبني عليها حكم صرفي كقوله في مضارع وَرِعَ يَرِعُ «وحكى سيبويه يورع» .

أما بحرق فإنه يذكر أبيات اللامية ولكنه جعل كتابه معجماً للأمثلة ؛ إذ يسوق على القاعدة الواحدة الكثير من الأمثلة، وقد بلغ بعضها ثلاثمائة وسبعين مثالاً على قاعدة واحدة وهو قد صرّح بذلك في مقدمة شرحه فقال «فلهذا شرحت أنا هذه المنظومة شرحاً مطابقاً لغرض الناظم رحمه الله فبسطت القول في الباب الأول بكثرة الأمثلة التي يُحتاج إليها فذكرت للفعل الرباعي نحو مائة مثال، ولفعُل المضموم مائة أيضاً، ولفعِل المكسور ثلاثمائة وسبعين منها أربعين لوناً» وكان يرتب أمثلته حسب ترتيب القاموس فيبدأ بما آخره همزة، ثم ما آخره باء، وهكذا مع مراعاة الترتيب الداخلي حتى يصل إلى آخر الأمثلة.

وتوسط الصعيدي بينهما في هذا المضمار فلم يسرف إسراف بحرق ولم يوجز إيجاز ابن الناظم، بل كان يمثل لقواعده بأمثلة يضمن معها إيضاح القاعدة للقارىء.

ثالثاً : شواهدهم :

استشهد ابن الناظم بإحدى عشرة آية فقط، ولم يستشهد بالأحاديث، وبقول واحد لعمر رضي الله تعالى عنه، وبأربعة عشر بيتاً من الشعر منها ثمانية من الرجز والباقي من القصيد.

أما بحرق فقد فاقت شواهده من القرآن مائتين وثلاثين شاهداً، واستشهد من الحديث بأربعة عشر حديثاً، وبثلاثة أقوال للعرب، وبثلاثة عشر بيتاً من الشعر منها تسعة من الرجز والباقي من القصيد.

أما الصعيدي فكان أيضاً وسطاً إذ استشهد بما يقارب الثمانين آية وعشرة

أحاديث، أما الشواهد الشعرية فإنه أقل القوم إذ لم تبلغ شواهده خمسة أبيات.

وكلهم كان يعلق على الشاهد بما يضمن معه فهم وجه الاستشهاد به.

رابعاً : موقفهم من الناظم :

في هذا الجانب تطغى كفة بحرق إذ كان يكثر من التنبيهات التي يستدرك فيها على الناظم، أو يردّ عليه أو يقيد ما أطلقه.

أما ابن الناظم فليس عنده من هذا شيء يذكر.

وأما الصعيدي فهو موافق لبحرق في هذا الجانب إذ جلّ تنبيهاته مستلة من بحرق، وكان أميناً في نقله فهو يصدّر كل تنبيه بقوله قال الشارح والمراد به بحرق كما صرّح به في مقدمة كتابه.

خامساً : التعرض للمسائل الخلافية :

المسائل الخلافية في الصرف قليلة لا تصل حدّ الخلاف في النحو، ومع ذلك نجد خلافاً بين الصرفيين في بعض المسائل كالرباعي المضعف مثل وسوس أهو على وزن فَعْلَلَ أم فَعْفَعَ، ووزن فُعْلَلٍ كجُؤْذَرٍ أهو بناء أصلي أم هو متفرع عن فُعْلُلٍ كبُرْثُنٍ، وهل المحذوف من اسم مفعول الثلاثي الأجوف العين أم واو مفعول.

مثل هذه المسائل ابن الناظم لم يقف عندها ولم يذكرها، أما بحرق فإنه يذكر مثل هذه الخلافات ويختار ما يراه راجحاً قال متحدثاً عن وزن طَقْطَقَ «هذه الأمثلة رباعية أصلية عند البصريين؛ لأن وزنها فَعْلَلَ لا فَعْفَعَ، وعند الكوفيين أن نحو كَبْكَبَهُ مما يصح المعنى بإسقاط ثالثه من مزيد الثلاثي»[1]

---

(١) فتح الأقفال: ٤٠.

وقال في باب الأمر: «الأمر بالصيغة مبني على الراجح، وهو مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنه معرب بالجزم»[1].

والصعيدي قد نقل هذه الخلافات من بحرق وسكت عن التعليق عليها مما يدل على الموافقة.

(١) فتح الأقفال: ١٦٥.

وصف النسخ الخطية

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسختين خطيتين :

الأولى : في مكتبة الحرم النبوي الشريف برقم ٣٥/٤١٥، ورمزت لها بالرمز (ح) أول كلمة حرم، وقد جعلتها أصلاً.

وهي تقع في سبعين لوحة، في كل لوحة صحيفتان، رمزت لليسرى منهما وهي التي فيها الترقيم الأصلي للمخطوطة بالرمز (أ)، ورمزت للتي في ظهرها بالرمز (ب).

وكل صحيفة منها تضم واحداً وعشرين سطراً، في كل سطر إحدى عشرة كلمة تقريباً.

وهذه النسخة قد قوبلت على نسخة المؤلف، ويشيع في صفحاتها عبارة: بلغ مقابلة على نسخة المؤلف.

وكتبت بخط النسخ الجميل، ونص اللامية فيها بالمداد الأحمر مما جعلها تبدو في التصوير باهتة.

ويظهر أنه قد سقط منها ورقة العنوان فألحق بها بخط مختلف عن خط الأم، ولم يسقط منها شيء ما عداها.

وتاريخ نسخها دُوّن باليوم والشهر، وتركت السنة، وناسخها عبد القادر المازني الجوهري في سابع يوم خلا من رجب الفرد على التمام والكمال، ويبدو أن الناسخ ليس من طلبة العلم إذ فاته شيء كثير من الأخطاء الإملائية والنحوية.

أما النسخة الثانية :

فهي نسخة خطية توجد في مركز الملك فيصل، وهي فيه برقم ١٥٥٩، ورمزت لها بالرمز (ف).

وتقع في ٨٢ لوحة في كل لوحة صحيفتان، وفي كل صحيفة تسعة عشر سطراً، وفي كل سطر ثماني كلمات تقريباً، وخطها مشرقي غير جيد، وهي كاملة سالمة من الخروم والنقص والرطوبة وغيرها من آفات المخطوطات، وقد كتبت عام ١٢٤٨هـ، ولم تسلم كسابقتها من الأخطاء الإملائية والنحوية.

عملي في التحقيق :

١ ـ قارنتُ بين النسخ وأثبتُ الخلاف في الهامش.

٢ ـ ضبطتُ النص بالشكل.

٣ ـ خرجتُ الشواهد، وضبطتها بالشكل.

٤ ـ ميزتُ بين اللامية والشرح بجعل اللامية بين قوسين كبيرين وبخط مختلف كما سبقت الإشارة له في دراسة الكتاب.

٥ ـ ذكرتُ في الهامش أبيات اللامية كاملة عند أول ذكر لها.

٦ ـ وثقتُ إحالات المصنف ونقوله من المتقدمين من كتبهم، وكان كثيراً ما يعول على كتب ابن مالك وشرح ابن الناظم وشرح بحرق وسيبويه والصحاح والقاموس، وبعض الحواشي المتأخرة.

٧ ـ أشرتُ في الهامش إلى الخلافات والآراء المتعلقة بالمسائل إثراء للنص.

٨ ـ راعيتُ في كتابة المخطوطة قواعد الإملاء الحديثة، مع الاعتناء بعلامات الترقيم.

٩ ــ ترجمتُ للأعلام الذين ورد لهم ذكر في المتن، وأعرضت عن المشهور منهم جداً.

١٠ ــ وضعتُ بين معقوفين عناوين لبعض المسائل المحتاجة لذلك.

١١ ــ فسرتُ ما أغفل المصنف تفسيره من الكلمات الغريبة، أما ما فسره المصنف فإنني أعرضتُ عن تفسيره حتى وإن كان تفسيره مختصرا لئلا يكون عملي تفسير التفسير.

١٢ ــ ذكرتُ في الهامش أهم المراجع للقضايا الصرفية عند أول ورود لها لراغبي المزيد.

١٣ ــ ألحقتُ بالكتاب مجموعة من الفهارس الفنية.

مكتبة الحرم النبوي الشريف «النحو والصرف»

اسم المخطوط : فتح المتعال للامية الأفعال

المؤلف : الشيخ حمد بن محمد الصعيدي

عدد الأوراق : ٧٠ ورقة ف ١٦٢

رقم المخطوط بالمكتبة : ٣٥ / ٤١٥

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
قسم تصوير المخطوطات

البداية

صرف

فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الافعال

للشيخ حامد بن محمد الصعيدي المالكي في علم الصرف ونشر لصاحب الالفية الامام ابن مالك

هذا الكتاب وقف مؤبد وحبس سرمد على من يعول

في المدينة المنورة من محمد العزيز الوزير حسب الحجة

المؤرخة بغرة رجب سنة [illegible]

وقف مكتبة الحرم النبوي الشريف

صورة الغلاف من نسخة ح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على افضاله والصلاة والسلام
على سيدنا محمد واله وبعد فيقول احوج
العباد واخفض العبيد محمد بن محمد الصعيدي
المالكي غفر الله له ولوالديه ولاخوانه والمسلمين
امين هذا تعليق لطيف على منظومة
الامام ابي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله
ابن مالك الاندلسي الجياني النحوي اللغوي
الصرفي اقتصرت فيه على حل الفاظها وبيان
مرادها والتنبيه على بعض ما فاتها انتطفته
من ثمار شرح الامام الفاضل بحرق اليمني وهو
المراد بالشارح عند الاطلاق وبعض كلمات من غيره
وسميته بفتح المتعال على القصيدة المسماة
بلامية الافعال وبالله اعتصم واسئله العصمة

الصحيفة الأولى من نسخة ح

ما يعصم لا رب غيره في الأمور الاخيرة وهو حسبي ونعم
الوكيل قال الناظم

بسم الله الرحمن الرحيم ابتدأ المصنف كتابه
بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بقوله
صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله
الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية فهو ابتر وفي
رواية فهو اجذم رواه ابو داوود وغيره
وحسنه ابن الصلاح وغيره الى نقل تحسينه عن
غيره من المتقدمين لان ابن الصلاح يقول
لا يمكن التحسين والتصحيح في زماننا قال العراقي
في التذكرة وعندي التصحيح ليس يمكن في عصرنا
وقال يحيى يمكن والضمير في عندي لابن الصلاح
والمراد بيحيى الامام النووي رضي الله عنه والمعنى
ناقص وقليل البركة فهو وان تم حسا لا يتم
معنى ثم انه ينبغي لكل شارع في فن ان يتكلم على
البسملة بما يناسبها من الفن المشروع فيه ثم ان
محل التكلم عليها اذا كانت من موضوعه فان لم تكن
منه فلا ينبغي ان يتكلم عليها وح فلا بد من تقديم
مقدمة مشتملة على المبادئ التي من جملتها الموضوع
ليعلم هل البسملة منه فيتكلم عليها او لا فلا ومبادئ
كل فن عشرة جمعها بعضهم بقوله

ب مشتملة

اعشوشب المكان كثر عشبه واخشوشن زادت
خشونته وللصيرورة نحو احلولى الشراب صار
حلوا واعقوقب الرجل والهلال صار امعوج والحقب
بالكسر المعوج من الرمل وجمعه احقاب كحمل واحمال
ومنها افعللّ بزيادة همزة الوصل وتضعيف اللام
الثانية وهو من بناء الرباعي نحو اسبطر الرجل بمعنى
اضطجع وتمدد واسبطرت الابل مدت اعناقها
تسرع في سيرها واسبطر الشعر طال ومثله اطمأن
قلبه واقشعر جلده واشمأزت نفسه نفرت
ومنها تفاعل بزيادة التاء والالف نحو [illegible]
وهو للاشتراك في الفاعلية لفظا والمفعولية
معنى نحو تضارب زيد وعمرو وقد يكون لمطاوعة
فاعل الذي بمعنى افعل نحو واليت الصوم فتوالى
اي تابعته فتتابع بمعنى اتبعت بعضه بعضا
وهو مثال الناظم ومثله باعدته فتباعد اي ابعدته
وضاعفته فتضاعف اي اضعفته ويكون ايضا
لاظهار الفاعل خلاف ما هو عليه نحو تجاهل زيد
وتغافل اي اظهر الجهل والغفلة من نفسه
وليس كذلك ومنها تفعّل بزيادة التاء وتضعيف
العين وقد اشار له بقوله مع تولى وهو لمطاوعة
فعّل المضعف كعلمته فتعلم وادبته فتادب و[illegible]

فنوني



بلغ مقابلة على نسخة المؤلف
رحمه الله تعالى برحمته واسعة

صورة من نسخة ح يظهر عليها عبارة: بلغ مقابلة على نسخة المؤلف رحمه الله تعالى

فتولى وللموافقة نحو المضعف اليه نحو تولى عنهم
بمعنى ولى ومثال الناظم يحتمل المعنيين ويكون ايضا
لتعاطي الشيء تكلفا نحو تشجع وتصبر اي تكلف
ذلك وهو كتغافل وتجاهل في كون كل منهما غير
ثابت للفاعل ويكون ايضا لمجانبة الشيء كتهجد
اي جانب الهجود اي النوم وتحرج وتأثم اي جانب
الحرج والاثم وللاتخاذ كتوسد ذراعه اي اتخذه
وسادة وللدلالة على التكرير كتجرعه اي شربه
جرعة وللطلب كاستفعل نحو تكبر اي طلب ان يكون
كبيرا ومنها فعلس بزيادة السين في اخره للالحاق
بفعلل الرباعي نحو خلبس قلبه بالخاء المعجمة والباء
الموحدة اي خدعه وافسده خلابه ومنه قولهم
برق خلبس اذا لم يعقبه مطر ولا خلابة اي لا خداع
لكن قال الشارح مقتضى الصحاح والقاموس ان سينه
اصلية لانهما اورداه في السين لا الباء ومنها سفعل
بزيادة السين في اوله للالحاق بفعلل الرباعي نحو
سنبس في سيره بمعنى اسرع واصله من
سنبس اي تحرك ونطق والثاني قوله تدحرج
تاء التأنيث الساكنة كما تقدم وتسكين خاء
خلبس للضرورة واما قوله اتصلا فليس بمثال
بل كمل به القافية لان وزنه افتعل كاعتدل

المصري في الكلم صحة هذا المذهب فقال منبها على ذلك
وعلى ان زيادة التا في المصدر عنزلة لزمة والتعـ
الافعال والاستفعال ازل للذي اعلال والتا اللازم
عوض وحذفها بالنقل ربما عرض اعرفقالوا اجاب
ايجابا ومنه قوله تعالى واقام الصلاة وعن الاخفش
والفرا ان المحذوف هي الاولى لا الثانية ليك بلزم
حذف ما يدل على معنى الا[illegible] لو عبر بدل
قوله ما عينا اعتلت باعلت لكان اولى لانهم
ربما جاؤا بالمصدر المعتل من الافعال والاستفعال
على وزن الصحيح لتصحيحهم فعله نحو استحوذت
استحواذا ولما فرغ من ذكر مصادر المزيد على
الثلاثي اتبعه بذكر المرة منه فقال وات[illegible]
التا [illegible] اي بغير الافعال والاستفعال ت
المذكورين من سائر المصادر المبنية [illegible]
اي تظهر بالتا مرة من الذي عمال بضم الميم وكسر
الميم مبني للمجهول وسماه معولا لانه معمول مطلق
نحو استخرج استخراجة وانطلق انطلاقة
وتدحرج تدحرجة وعلمه تعليمة واكرمه اكرامة
وهكذا البقية مصادر المزيد فالتا في ذلك
للدلالة على المرة ومحله لكم اذا لم يبن المصدر
على التا فان بني عليه فبيان المرة منه بذكر الواحدة

كما اشار

كما أشار إلى ذلك بقوله وفي مرة [illegible] التي ثلاثية
النادر [illegible] وواحدة ابتداء كنظرة [illegible] ذلك
نحو دحرج دحرجة واحدة وقاتله مقاتلة
واحدة وزكاه تزكية واحدة وكذا اقشعر قشعريرة
واحدة إذ لا يختص ذلك بالمقيس ثم لا يجوز إلحاق ف
التاء الدالة على المرة بالمقيس بعينه فلا تقول
تلقفه تلقفة ولا كذب كذابة ولا سير تسيارة
ولا يختص بعض الوصف بالواحدة بمعنى الإقامة
والاستقامة بل كل منه عام والله أعلم باب
المفعل والمفعل بفتح الميم وسكون الفاء
فيهما وفتح العين في الأول وكسرها في الثاني والضابط
في هذا الباب كما قال الشارح أن يصاغ من كل فعل
ثلاثي متصرف للدلالة على مصدره أو ظرفه وهو
زمانه أو مكانه الذي يفعل فيه مفعل ومفعل
بفتح العين وكسرها ثم ذلك على قسمين قياسي وسماعي
فالقياسي ثلاثة أضرب مفتوح العين مطلقا أي
سواء كان مصدرا أو ظرفا أو مكسورها كذلك
أو المصدر مفتوح والظرف مكسور وقد بدأ الناظم
رحمه الله تعالى بالقسم القياسي وأشار إلى
الضرب الأول منه وهو ما يكون فيه المصدر
والظرف كلاهما مفتوح بقوله من ذي الثلاثة

ص مشتملاً شرًا اي محيطا اذ الاشتمال الاحاطة
بالشي من جميع جهاته وهذا دعا منه لما مضى من
عمله ثم قال في المستقبل منه وان يسر الي يسهل
في سعيا اي عملا صالحا فيما بقي من عمري اكون به
اي بالسعي مستبشرا امنا مما اخافه فاكون
ممن قال الله فيهم وجوه يومئذ ضاحكة
اي كالحا وجلا اي خائفا حقق الله رجاه
واعاذه مما يخشاه واستجاب دعاه بمنه وكرمه
امين وهذا اخر ما اردنا املاه على هذه المقدمة
ثم اختم هذا الشرح بما ختم به الامام الشهير والكوكب
المنير خليل بن اسحاق خطبة مختصره فاقول
المعتذر لذوي الالباب من التقصير الواقع في
هذا الكتاب واسال بلسان التضرع والخشوع
وخطاب التذلل والخضوع ان ينظر بعين الرضا
والصواب فما كان من نقص كملوه ومن خطا اصلحوه
فقل ما يخلص مصنف من الهفوات او ينجو مؤلف من
العثرات والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
والحمد لله اولا واخرا وباطنا وظاهرا وهو حسبي
ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين تم هذا الشرح على يد
كاتبه الفقير عبد القادر المالكي
الجبهري المالكي في سابع
يوم خلى من رجب
الفرد على التمام
والكمال
والحمد
لله

بلغ مقابلة على نسخة المولف
رحمه الله رحمة واسعة

اللوحة الأخيرة من نسخة ح

[illegible]

هـــذا الشرح فتح [illegible]

المتعال على القصيدة

المسماة بلامية

الأفعال [illegible]

للإمام العالم

العلامة

الشيخ

محمد

[illegible]

العبيدي المالكي

نفعنا

الله

به

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

صورة الغلاف من نسخة ف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على افضاله والصلاة والسلام على سيد انامه
محمد وآله ... فيقول احوج العباد واخضعهم
الى ... محمد بن محمد الصعيدي المالكي عفى الله له
ولوالديه ولاخوانه والمسلمين امين هذا تعليق
لطيف على منظومة الامام ابي عبد الله جمال
الدين محمد ابن عبد الله ابن مالك الاندلسي
الجياني النحوي اللغوي الصرفي اقتصرت
فيه على حل الفاظها وبيان مرادها والتنبيه على
بعض ما فاتها اقتطفته من ثمار شرح الامام
الفاضل بحرق اليمني وهو المراد بالشارح عند
الاطلاق وبعض كلمات من غيره وسميته بفتح
المتعال على القصيدة المساة بلامية الافعال
وبالله اعتصم واسأله العصمة مما يصم لا رب غيره
ولا مامول الا خيره وهو حسبي ونعم الوكيل
قال الناظم بسم الله الرحمن الرحيم
ابتدأ المصنف كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب
العزيز وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي
بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع

وفي

اللوحة الأولى من نسخة ف

وفي رواية فهو ابتر وفي رواية فهو اجذم رواه
ابو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره
اي نقل تحسينه عن غيره من المتقدمين لان ابن
الصلاح يقول لا يمكن التحسين والتصحيح في
زماننا قال العراقي في التذكرة عنده هـ
التصحيح ليس ممكن في عصرنا وقال يحيى
ممكن والضمير في عنده لابن الصلاح والمراد
بيحيى الامام النووي رضي الله عنه هـ
والمعنى ناقص وقليل البركة فهو وان تم
حسا لا يتم معنى ثم انه ينبغي لكل شارع
في فن ان يتكلم على البسملة بما يناسبها
من الفن المشروع فيه ثم ان محل التكلم عليها
ان كانت من موضوعه فان لم تكن منه فلا
ينبغي ان يتكلم عليها وحينئذ لا بد من
تقديم مقدمة مشتملة على المبادي التي
من جملتها الموضوع ليعلم هل البسملة منه
فيتكلم عليها ام لا فلا ومبادي كل فن عشرة
جمعها بعضهم بقوله ان مبادي كل فن
عشرة الحد والموضوع ثم الثمرة وفضله

وكما يرشد اليه تمثيل الناظم فيما سبق بابي
وهو موافق لاطلاقه هنا كسعى يسعى
ونهى عنه ينهى وقد بغى يبغى ونعى
الميت ينعيه وفيما عينه واو انه لا اثر
لكون لامه حرف حلق وان شرط ذلك
في التسهيل وافتضاه اطلاقه هنا كساه
بسوء وفاح المسك يفوح وكذا فيما
لامه واو ان غالب مواده مضمومة بل
كدعى يدعو ولهى يلهو وسهى يسهو
وحاصله ان لحرف الحلق تاثيرا اذا كان
لاما لما فاؤه واو كوضع يضع وكذا ان
كان عينا لما لامه يا كسعى يسعى فيد فلان
في اطلاق النظم هنا فلا اثر له اذا كان
عينا للاول كوعد يعد او لاما للثاني
كباع يبيع وكذا اذا كان عينا لما لامه
واو كدعى يدعو او لاما لما عينه واو
كفاح المسك يفوح فترد الاربعة على
على اطلاقه هنا والله اعلم
وما لم يكن في نحو نصر وضرب مرجح لفم ولد
كسر

كسر وكان القياس فيه جواز الوجهين
لاستوائهما لولا تخصيص اشتهار الاستعمال
باحد هما دون الآخر فصار المرجوع فيه
الى النقل ولهذا انهى الناظم رحمه
الله تعالى الكلام على الاقسام الثلاثة
من اقسام فعل المفتوح وهو مكسور
المضارع قياسا ومضمومه قياسا لا
ومفتوحه قياسا اشار الى القسم الرابع
وهو ما يجوز فيه الضم والكسر بقوله
من اسم مضارع من تعلمت حيث بنى
... من غلب المفتح والمبنى من
فاكسر او ابن ضمه اذا تعيين حصر
... نفقد شهرة او داع به اعترف له
عين المضارع بالنصب مفعول مقدم لقوله اكسر
ولا يعبر ونون بعد الفا الابنائه زايدة ومفعول
ابن محذوف بدلالة عليه المذكور وليس من باب
التنازع خلافا للشارح لان الناظم لا يراه في
المتقدم وحيث ظرف مكان عند الجمهور لا شر
لعدم اتصالها بما وجملة خلاف في محل خفض باضافة

كذب كذابا وعلى تفعال بفتح التا وسكون الفا
اقصدوا المبالغة فيحفظ ولا يقاس عليه
تقدم ان مصدر الخماسي المبدوء بالتا المزيدة
بابه ان يضم ما قبل الحرف الاخير كتكرم
تكرما وقد شذ مجيئه على تفعال بكسر اوله
ثانيه مشدد العين وقد اشار له المصنف
في مصدري فعل المذكورين بقوله
حمل تملاق بكسر اوله وثانيه
تفعلا تفعل بفتح التا والفا والعين
مشددة نحو تملق تملاقا واخذ بكسر
اوله وفتح العين مشددة ايضا ومن يجعل
فعال فعل بفتح الفا والعين مضعفة
وكذب كذابا فان عنده مما فعلا لانه تكلم
ورد عن العرب وانما قال ومن يجعل الخ
ان المصدر ليس فعل بفعله في تصريفه وعلى
ذا قصروا العبارة ومن يجعل تفعالا
تفعل فانعكس على الناظم رحمه الله
واشار الى المصدر الثاني الذي شذ
بقوله وتلاها بمصدر شاذا ايضا

على

على ... بفتح التا وسكون الوا ...
بفتح الفا ... نحو
سيره تسيارا وطوف تطوافا ومما يئسف
ايضا مجي مصدر الثلاثي على فِعِّيلى بقصد
المبالغة كما اشار اليه بقوله ... جعلا
... بتشديد اليا ... بكسر
الفا والعين مشددة ثم مثناة تحتية ساكنة
... اي لقصدها كقولهم خصه بكذا
خصيصا وحثه على الامر حثيثا وقد
يجي فعيلى شذوذا مصدرا للخماسي
المنيد وبالتا بدلا عن مصدره كما اشار اليه
بقوله ... اي الفعيلى
... عن مصدره كقولهم تراموا القوم رميا
بدلا عن تراميا وبا ... بضم الفا وفتح
العين وسكون اللام الاولى وكسر الثانية
ثم مثناة تحت ساكنة افعلال نحو
نحو اقشعر قشعريرة واطمأن طمانينة
... بهذا المصدر السماعي عن
مصدره القياسي وهو الافعلال

اسحاق خطبة مختصرة فاقول ثم اعتذر لذوي الالباب
من التقصير الواقع في هذا الكتاب واسال الله
لبسان التضرع والخشوع وخطاب التذلل والخضوع
ان ينظر بعين الرضى والصواب فما كان من نقص كملوه
ومن خطا اصلحوه فقل ما يخلص مصنف من الهفوات
او ينجو مؤلف من العثرات والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والماب والحمد لله اولا واخرا ظاهرا
وباطنا وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى
الله على سيدنا محمد
النبي الامي وعلى اله وصحبه
وسلم امين

وكان الفراغ من كتابة هذا الشرح يوم الاثنين في شهر جماد الاول
سبعة خلت منه الذي هو من شهور سنة الف ومائتين
٧ سنة ١٢٤٨ ثمانية واربعين

يا من حكمه في خلقه جاري اغفر لكاتبه يا رب والقاري

اللوحة الأخيرة من نسخة ف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله.

وبعد: فيقول أحوج العباد، وأخفض العبيد: حمد بن محمد الصعيدي المالكي غفر الله له ولوالديه: هذا تعليق لطيف على منظومة الإمام أبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي الجيَّاني النحوي اللغوي الصرفي اقتصرت فيه على حلّ ألفاظها، وبيان مرادها، والتنبيه على بعض ما فاتها، أقتطفته من ثمار شرح الإمام الفاضل بحرق اليمني[1] - وهو المراد بالشارح عند الإطلاق - وبعض كلمات من غيره.

وسميته بـ(فتح المتعال على القصيدة المسمّاة بلامية الأفعال).

وبالله أعتصم وأسأله العصمة[/ /٢/أ] مما يصم، لا رب سواه، ولا مأمول إلا خيره، وهو حسبي ونعم الوكيل.

قال الناظم: بسم الله الرحمن الرحيم:

ابتدأ المصنف كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز، وعملاً بقوله ﷺ «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع[2]، وفي رواية

---

(١) هو جمال الدين محمد بن عمر بن مبارك الحميري الحضرمي الشافعي عالم مشارك في الحديث والنحو والصرف وغيرها ولد في حضرموت عام ٨٦٩هـ، وتوفي عام ٩٣٠هـ بالهند.

تنظر ترجمته في كشف الظنون: ١٥٤٦، ١٥٤٨، ١٨٤٣. والنور السافر: ١٤٢-١٥٢.

(٢) القطع: إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلاً، والأقطع: المقطوع اليد. لسان العرب قطع: ٨/٢٧٦.

فهـو أبتـر[1]، وفي رواية فهو أجذم[2]»[3] رواه أبو داود وغيره[4]، وحسنه ابن الصلاح[5] وغيره[6]، أي نقل ابن الصلاح تحسينه عن غيره من المتقدمين؛ لأن ابن الصلاح يقول: «لا يمكن التحسين والتصحيح في زماننا» قال العراقي[7]

---

(١) البتر: استئصال الشيء قطعاً، والأبتر: من الدواب المقطوع الذنب من أي موضع كان. الصحاح (بتر): ٢/٥٨٤، واللسان ٤/٣٧.

(٢) الجذم: هو القطع، والمجذوم المقطوع اليد، وقيل الذي ذهبت أنامله. الصحاح (جذم): ٥/٨٨٤.

(٣) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده: ٢/٣٥٩ بلفظ «كل كلام، أو أمر ذي بال لا يفتتح بذكر الله عزّ وجلّ فهو أبتر، أو قال أقطع»، وفي شرح السنة للبغوي ٩/٥١ «كُلُّ كَلامٍ لا يُبْدَأُ بِالحَمْدِ لله فَهُوَ أَجْذَمُ»، ولأحمد بن محمد الصدّيق الغماري رسالة سمّاها: الاستعاذة والحسبلة ممن صحّح حديث البسملة، وهو يرى أنّ الحديث بلفظ لا يبدأ ببسم موضوع، وأن الصحيح بلفظ لا يبدأ بالحمد لله. كما هو عند البغوي.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الهدي في الكلام: ٥/١٧٢ من طريق أبي هريرة بلفظ «كُلُّ كَلامٍ لا يُبْدَأُ بِالحَمْدِ لله فَهُوَ أَجْذَمُ». وأخرجه ابن ماجة في كتاب النكاح، باب خطبة النكاح برقم ١٨٩٤ من طريق أبي هريرة، وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة ص ٣٤٥ حديث ٤٩٤ من طريق محمد بن خالد مسنداً ومرسلاً.

(٥) ابن الصلاح هو: تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الكردي الشهرزوري ولد عام ٥٧٧، وتوفي عام ٦٤٣ محدّث.

تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٣/١٤٠، وفيه ثبت طويل بمصادر ترجمته لراغبي المزيد.

(٦) والنووي في كتاب الأذكار: كتاب حمد الله تعالى برقم ٢٨٨ قال وهو حديث حسن، وفي كتاب أذكار النكاح برقم ٧٠١ قال هذا حديث حسن، وابن حجر في نتائج الأفكار.

(٧) في ح القرافي، والعراقي هو أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي زين الدين من كبار أهل الحديث ولد عام ٧٢٥ وتوفي عام ٨٠٦ يعدّ من شيوخ ابن حجر العسقلاني.

تنظر ترجمته في إنباء الغمر لابن حجر: ٥/١٧٠، والضوء اللامع: ٤/١٧١، وحسن المحاضرة: ١/٢٠٤ وغيرها.

أما القرافي فالمشهور منهم رجلان أحدهما: أحمد بن إدريس القرافي المالكي أصولي فقيه توفي عام ٦٨٤هـ، ترجمته في الديباج المذهب ٦٢، وأما الآخر فهو محمد بن يحيى القرافي فقيه لغوي مالكي المذهب توفي عام ١٠٠٨، تنظر ترجمته في خلاصة الأثر: ٤/٢٥٨ ونيل الابتهاج: ٦٠٣.

في التذكرة[1]: «وعنده التصحيح ليس يمكن في عصرنا[2]، وقال يحيى يمكن[3]» والضمير عنده لابن الصلاح، والمراد بـ(يحيى) الإمام النووي[4] رحمه الله.

والمعنى ناقص وقليل البركة فهو وإن تم حسّاً لا يتمّ معنى.

ثم إنه ينبغي لكل شارع في فن أن يتكلم على البسملة بما يناسبها من الفن المشروع فيه، ثم إن محلّ التكلُّم عليها إذا كانت من موضوعه، فإن لم تكن منه فلا ينبغي أن يتكلم عليها، وحينئذٍ فلابدّ من تقديم مقدّمة مشتملة على المبادىء التي من جملتها الموضوع ليُعلم هل البسملة منه فَيُتَكَلَّمُ عليها أو لا، ومبادىء كل فنّ عشرة جمعها بعضهم بقوله[/٢/ب]:

إنّ مبادي كل فنٍّ عشرة	الحدّ والموضوع ثم الثمرة
وفضله ونسبة والواضع	والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى	ومن درى الجميع حاز الشرفا

فالتصريف لغة: مطلق التغيير[5]، ومنه تصريف الرياح، أي تغييرها، وتقلبها.

---

(١) التذكرة كتاب للعراقي مطبوع.

(٢) الضمير يعود للعراقي، والمعنى أن ابن الصلاح لا يرى التصحيح في زمانه هو والأزمنة التي تليه.

(٣) وبناء على رأي النووي يجوز التصحيح والتضعيف في زمن العراقي والأزمنة التي تليه.

(٤) الإمام النووي هو: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي محدث فقيه له شرح على صحيح مسلم ولد عام ٦٣١، وتوفي عام ٦٧٦.

تنظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي: ٨/٣٩٥، والبداية والنهاية: ١٣/٢٧٨، ولم يترجم له الذهبي في السير وإنما ترجم له في تذكرة الحفاظ.

(٥) وهناك معانٍ لغوية أخرى لكلمة الصرف منها: التحويل، والتصيير، ورد الشيء عن وجهه وهي معانٍ قريبة من بعضها. ينظر اللسان (صرف) ٩/١٨٩.

واصطلاحاً: علم بأصول يبحث فيه عن أحوال أبنية الكلمة صحة واعتلالا، وزيادة ونقصاناً[1].

وموضوعه: الكلمات العربية من حيث البحث عن صحتها واعتلالها.

وواضعه معاذ بن مسلم الهرّاء[2]، بفتح الهاء وتشديد الراء، نسبة إلى بيع الثياب الهروية، قاله في التصريح[3]، وحكى الاتفاق عليه.

وثمرته: تأديته إلى فهم اللغة الموصلة إلى فهم كتاب الله تعالى.

وفضله. شرفه من هذه الحيثية.

ونسبته لبقية العلوم: التباين.

واسمه: الصرف والتصريف[4].

واستمداده: من الكتاب، والسنة، وكلام العرب.

وحكمه. الوجوب الكفائي.

---

(١) ينظر شرح الشافية للرضي: ١/٧.

(٢) هو شيخ الكسائي، والقول بأن الهراء هو واضع علم الصرف ليس على إطلاقه فكتاب سيبويه مليء بالمسائل الصرفية، ولكن قد يقال بأن الهراء هو أول من أفرد علم الصرف بالبحث، والإكثار من مسائل التمارين التي كان النحاة يسمّونها تصريفاً فنسب إليه وضع هذا العلم من هذا الباب.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح: ١/٤ «واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء».

(٤) الراجح عند علماء العربية أن مصطلح الصرف والتصريف يطلق على مسمًّى واحد دون تفريق، وبعضهم حاول التفريق بين المصطلحين إذ يرى أن الصرف يطلق على العلم المتعارف عليه الآن، أما التصريف فهو يطلق على ما يعرف بمسائل التمرين عند الصرفيين كأن تأخذ من كلمة ما بناء لم تبنه العرب منها على وزن ما بنته العرب من غيرها ثم تعمل في البناء الذي أخذته ما يقتضيه قياس كلامهم من أحكام تصريفية. ينظر دروس التصريف لمحمد محيي الدين عبد الحميد: ٤.

ومسائله: قضاياه التي يطلب فيها نسبة محمولاتها[1] إلى موضوعاتها[2]، كقولنا: ضَرَبَ فِعْلٌ مجرّد، وأَكْرَمَ فِعْلٌ مزيد، وفَعُلَ مضموم العين مضارعه بالضم، إلى غير ذلك.

وإذا علمت أنّ البسملة من الموضوع فنقول: الاسم مشتق من السمة عند الكوفيين[3] فأصله (وسم) واوي الفاء حذفت فاؤه[/٣/أ] وعوِّض عنها همزة الوصل، وعند البصريين من السموِّ، فأصله (سمو) واوي اللام حذفت، وعوِّض عنها همزة الوصل بعد تسكين فائه، واستدلّوا على ذلك بجمعه على أسماء، وتصغيره على سميٍّ، وأصله: (سُمَيْوٌ) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء؛ إذ لو كان أصله (وسم) كما يقول الكوفيون لم يجمع على أسماء؛ لأن فَعْلاً صحيح العين لا يجمع على أفعال كما يعلم من الخلاصة[4]، ولم يصغَّر على سميّ بل على وسيم

---

(١) مصطلح منطقي، وهو أحد أجزاء القضية الحملية، وهي ثلاثة أجزاء المحمول، والموضوع، والنسبة، فالمحمول هو المسند، أو المحكوم به سواء تقدّم أم تأخر نحو زيد كاتب فالمحمول في هذا المثال هو كلمة كاتب، والموضوع هو كلمة زيد. ينظر تسهيل المنطق: ٣٧.

(٢) مصطلح منطقي يراد به: المسند إليه أو المحكوم عليه سواء تقدم أم تأخر: المرجع السابق: ٣٧.

(٣) ينظر في هذه المسألة: اشتقاق أسماء الله للزجاجي: ٢٥٥، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري المسألة الأولى، وأسرار العربية له: ٤، والتبيين للعكبري: ١٣٢، وشرح ابن يعيش: ١/ ٢٣، وائتلاف النصرة: ٢٧.

(٤) في قول ابن مالك: لفَعْلٍ اسماً صحّ عيناً أفْعُل

قال في الكافية[1]:

واشتق الاسم من سم البصريُّ   واشتقه من وسم الكوفيُّ
والأول المقدم الجلي   دليله الأسماء والسميّ

والله: علم على الذات الأقدس، وأصله (إله)[2] ثم دخل حرف التعريف فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفت، وقيل حذفت متحركة فصار «ا لله» أدغمت اللام في اللام وفخِّم للتعظيم، فعلى الأوّل يكون الحذف قياسياً؛ لأن المحذوف ساكن، والإدغام غير قياسيٍّ؛ لوجود الفاصل بين اللامين تقديراً؛ لأن المحذوف قياسياً كالثابت، وعلى الثاني يكون الحذف غير قياسيٍّ؛ لأن المتحرك متعاصٍ بالحركة، والإدغام قياسياً؛ لعدم وجود الفاصل تقديراً.

والرحمن: المنعم بجلائل النعم.

والرحيم: المنعم بدقائقها.

---

(١) البيتان لابن معطٍ في ألفيته شرح عبد العزيز القواس: ١/٢١٧ وهما عنده هكذا:

وَاشْتَقَّ الاسْمَ مِنْ سِما البَصْرِيُّونْ   وَاشْتَقَّهُ مِنْ وَسَمَ الكُوفِيُّونْ
وَالمَذْهَبُ المُقَدَّمُ الجَلِيُّ   دَلِيْلُهُ الأَسْمَاءُ وَالسَّمِيُّ

ولم أجد هذين البيتين في الكافية الشافية، وقد رجعت إلى متن الكافية الشافية المطبوع في مطبعة الهلال بالفجالة عام ١٣٣٢هـ، ورجعت أيضاً إلى شرح الكافية الشافية المطبوع بتحقيق عبد المنعم هريدي فلم أظفر بطائل.

(٢) في لفظ الجلالة رأيان أحدهما يقول بأن لفظ الجلالة علم مرتجل، والآخر يقول باشتقاقه، والقائلون بالاشتقاق مختلفون مم اشتقّ على أربعة أقوال انظرها مفصّلة في: الاشتقاق لابن دريد ١١، واشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي، وشرح التصريف الملوكي للثمانيني بتحقيقنا ٣٧٤ ففيه ثبت طويل بالمراجع التي تناولت هذه القضية.

(الحمد لله)[1]

وابتدأ [٣//٣/ب] ثانياً بالحمد لما مرَّ من الاقتداء بالكتاب العزيز، والعمل بالأحاديث الواردة في طلب الابتداء بالحمد، وللإشارة إلى أنه لا تعارض بين الروايتين[2]؛ لأن الابتداء قسمان: حقيقي وهو ما تقدّم أمام المقصود، ولم يسبقه شيء.

وإضافيّ: وهو ما تقدّم أمام المقصود مطلقاً.

والحمد لغة: الثناء باللسان على المحمود بجميل صفاته، سواء كان في مقابلة نعمة أم لا.

واصطلاحاً فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد أو غيره.

والشكر لغة: هو الحمد عرفاً بإبدال الحامد بالشاكر.

واصطلاحاً: صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خلق لأجله، فبين الحمدين العموم والخصوص الوجهي، يجتمعان في ثناء بلسان في مقابلة نعمة، وينفرد اللغوي في ثناء به لا في مقابلة نعمة، والاصطلاحي في ثناء بغيره في مقابلة نعمة، وكذا بين الحمد والشكر اللغوي فيقال ما تقدّم، وبين الشكر اللغوي والحمد عرفاً الترادف، وبين الشكر الاصطلاحي وكلٍّ من

---

(١) أول قوله:

الحمد لله لا أبغي به بدلاً حمداً يبلّغ من رضوانه الأملا

(٢) تقدم الإشارة إليهما في ص ١٦٧.

الثـلاثة العموم والخصوص المطلق فهو أخصها فهذه ست نسب قال سيدي عليّ الأُجْهُوري(١):

إذا نَسَبَـا لِلْحَمْـدِ والشُّكْـرِ دُمْتَهَـا	بِوَجْـهٍ لَهُ عَقْـلُ الـلبِيْبِ يُوَالِـفُ
فَشُكْـرٌ لِذِيْ عُرْفٍ أَخَصُّ جَمِيْعُهُـا	وَفـي لُغَـةٍ لِلْحَمْـدِ عُرْفـاً يُرادِفُ
عُمُـوْمٌ لِوَجْـهٍ في سِوَاهُنَّ نِسْبَـةٌ	فَذِي نِسَـبٌ سِتٌّ لِمُـنْ هُوَ عَارِفُ

(لا أبغي به بدلا)

أي [٤//أ] لا أطلب به عوضاً بل لما تستحقه ذاته تعالى يقال بغيت الشيء أبغيه بُغية بالضم وبغِية بالكسر وبُغَىً وبُغاءً بالمد مع الضم فيهما أي: طلبته ومنـه ﴿أَفَغَيْرَ دَيْنِ اللَّهِ يَبْغُوْنَ﴾(٢) وقد يقال بغيته الشيء أي: طلبته له ومنه ﴿يَبْغُوْنَكُمْ الفِتْنَةَ﴾(٣).

وبدل الشيء عوضه.

وجملة قوله (لا أبغي به بدلاً) في موضع نصب إما على أنه وصف لمصدر محذوف أي حمداً لا أبغي به بدلاً، والضمير للحمد، وإما على الحال من فاعل الحمد إذ هو في معنى أحمد أي أحمد الله حالة كوني لا أبغي به بدلاً، والضمير على هذا إما للحمد، وإما لله سبحانه وتعالى أي لا أطلب بالله إلهاً آخر.

---

(١) علي بن محمد بن عبد الرحمن الأَجْهُوْرِيُّ ولد عام ٩٦٧، وتوفي عام ١٠٦٦هـ.
تنظر ترجمته في خلاصة الأثر: ٣: ١٥٧، وهدية العارفين: ١/ ٧٥٨، ومعجم المؤلفين: ٧/ ٢٠٧، والأعلام: ٥/ ١٣.

(٢) آل عمران: ٨٣.

(٣) التوبة: ٤٧.

(حمـداً)

منصوب بفعل مقدّر أي أحمده حمداً، لا بالحمد المذكور لفصله عنه بالخبر وهو أجنبي من الحمد أي غير معمول له كذا قيل، والمراد أنه أجنبي من جهة المصدرية لا من جهة كونه مبتدأ يعني أنّ عمل الحمد في حمداً من جهة أنه مصدر بحسب الأصل، وعمله في لله[1] من جهة أنه مبتدأ فيكون أجنبياً من الحمد من جهة المصدرية التي يعمل بها في حمداً، والفصل بالأجنبي ولو باعتبارٍ يمنع عمل المصدر.

(يبلّـغ)

أي يوصل يقال بلّغت الشيء بالتشديد، وأبلغته أوصلته وبهما قرىء قوله تعالى ﴿**أُبَلِّغُكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي**﴾[2] وهذه الجملة في محل نصب نعت [١/٤/ب] لحمداً.

(من رضوانه)

بكسـر الـراء وضمّهـا، وبهمـا قرىء في السبـع[3] حيثما وقع غير ثاني العقود[4] بمعنى الرضى ضد السخط يقال رضي الله عنه وعليه رضىً ورضواناً: أبعده الله عن السخط.

---

(١) من قوله في البيت السابق: الحمد لله لا أبغي به بدلاً

(٢) الأعراف: ٦٢.

(٣) كلمة رضوان وردت في القرآن ثلاث عشرة مرّة، وقرأ عاصم برواية أبي بكر بضم الراء في القرآن كلّه إلا في آية المائدة ﴿**يَبْتَغُوْنَ فَضْلاً مِن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَاناً**﴾ فإنه قرأها بالكسر، وقرأ الباقون بكسر الراء. في القرآن كله. ينظر السبعة: ٢٠٢، والمبسوط لابن مهران الأصبهاني: ١٤١.

(٤) المراد بثاني العقود ثاني المائدة في قوله تعالى ﴿**يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْواناً**﴾ فإن عاصماً قرأ هذه الآية فقط بكسر الراء برواية أبي بكر بن عياش. ينظر اتحاف فضلاء البشر: ١٧٢. =

و (الأمـلا)

بألف الإطلاق أي الرجاء يقال أملت الشيء مخففاً آمله بمدّ الهمزة كأكلته آكله، وأمّلته بالتشديد أؤمله أي رجوته.

ثم لما كان شكر الوسائط[1] في إيصال الخيرات مأموراً به شرعاً وإن كان المنعم الحقيقي هو الله تعالى ثلّث الناظم بالصلاة على أكبر الوسائط بين العباد ومعبـودهم في إيصال كل خير، ودفع كل ضير وهو الرسول ﷺ وآله وصحبه الذين آووا الدين ونصروه وحملوه إلى الأمة ونقلوه فقال عاطفاً على الحمد.

(ثم الصلاة)[2]

وعطف ذلك بـ(ثم) ليفيد الترتيب صريحاً لأن حمد الله تعالى أهم وأحق بالتقديم.

والصلاة: النعمة المقرونة بالتعظيم، وأفرد المصنف الصلاة عن السلام مع كراهة إفراد أحدهما عن الآخر إما لأنه سلم لفظاً وهو كافٍ، أو جرياً على مذهب من لا يرى كراهة الإفراد.

= وسورة المائدة تسمّى بالعقود وبالمنقذة قال الزركشي في البرهان في تعدد أسماء السور: ١/٢٦٩ «وقد يكون لها ثلاثة أسماء كسورة المائدة والعقود والمنقذة» وسمّيت بالعقود نظراً لقوله تعالى في أولها ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُوْدِ﴾.

(١) المراد بالوسائط هنا وسائل تبليغ الرسالات ولا شكّ أن الرسل صلى الله عليهم وسلم هم أعظم وسائل تبليغ الرسالات السماوية، وليس المراد بالوسائط ما يعتقده الصوفية من التقرب بالأضرحة والأولياء ثم إن الرسل عليهم السلام ينهون عن كل ضير لا أنهم يدفعون الضير إذ دفع الضير لله سبحانه وتعالى.

(٢) من قوله:

ثم الصـلاة على خير الـورى وعـلى ... ساداتـنـا آلـه وصـحْـبـه الـفـضـلا

(على خير الورى)

أي أفضلهم بتفضيل من الله لا بمزية وجدت فيه؛ لأن المزية لا تقتضي الأفضلية، والورى بالقصر: الخلق، وهذه الصفة مختصة به عليه الصلاة والسلام؛ ولذا استغنى بها عن التصريح [/ه/أ] باسمه.

(وعلى ساداتنا)

جمع سادة، وسادة جمع سيّد وهو من ساد قومه وفاقهم في الشرف، وعلى هذا فسادات جمعُ الجمع ثم أبدل منه قوله:

(آله وصحبه الفضلا)

والآل: أصله (أَهْلٌ) بدليل قولهم في تصغيره (أُهَيْلٍ) فأبدلت الهمزة من الهاء لقرب المخرج ثم أبدلت الهمزة الثانية ألفاً، ولم تبدل الهاء من أول وهلة؛ لأنه لم يعهد ذلك في موضع فيقاس هذا عليه. وقيل أصله (أَوَلٌ) كـ(جَمَلٍ) بدليل تصغيره على (أُوَيْلٍ) قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والأول مذهب سيبويه(1)، والثاني مذهب الكسائي(2)، وآلُ الرجل عشيرته وأتباعه وتخصيص آله ﷺ ببني هاشم والمطلب شرعي لا لغوي، والصَّحْب اسم جمع

---

(1) المتأخرون من النحاة يعزون هذا الرأي لسيبويه، والمتقدمون يعزونه للأخفش وهو المتفق مع كتابه معاني القرآن ١/٩٣ قال: (باب أهل وآل... وإنما هي همزة أبدلت مكان الهاء) وقال ابن جني في سر الصناعة ١/١٠٣ في معرض حديثه عن آل وأصلها وأن همزتها منقلبة عن هاء (والذي عليه العمل ما قدّمناه وهو رأي أبي الحسن فاعرفه).

ومن الذين عزوه لسيبويه أبو الحسن علي بن محمد الأشموني: ١/١٣.

(2) هو رأي يونس بن حبيب ووافقه الكسائي ينظر في ذلك الاقتضاب: ١/٣٩، وشرح التصريف الملوكي للثمانيني بتحقيقنا: ٣١٤.
=

لصاحب كَرَكْبٍ ورَاكِبٍ وسَفْرٍ وسافرٍ[1] وتَجْرٍ وتَاجِرٍ، وأما أصحاب فجمع.

والفضلاء جمع فاضل على غير قياس[2] كشاعر وشعراء؛ لأن فاعلاً يجمع على (فَعَلَةٍ) ككَامِلٍ وكَمَلَةٍ أو على (فُعَّلٍ) أو (فُعَّالٍ) بضم الفاء وتشديد العين كـ(عُذَّلٍ) و(عُذَّالٍ).

وأصل الفضل الزيادة فمن زاد على أحد بشيء فقد فضله به، وهم رضي الله عنهم قد فضلوا سائر الأمة بما خصهم الله به من صحبته ورؤيته والانتساب إليه واتباعه ﷺ قال تعالى ﴿**لا يَسْتَوِي مِنْكُم مَّنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ** [/٥/ب] **وَقَاتَلَ أولئك اعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الذين انْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلّاً وَّعَدَ اللَّهُ الحُسْنَى**﴾[3] وقال رسول الله ﷺ: «لاتَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَداً[4] أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً ما بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ ولا نَصِيْفَهُ» رواه البخاري ومسلم[5] أي إنفاق أحدهم مدّاً أو نصف مدٍّ أفضل من إنفاق غيرهم مثل أُحُدٍ ذهباً.

= وينظر في إضافة آل المراجع التالية: لحن العامة لأبي بكر الزبيدي: ٤١، وسر صناعة الإعراب: ١٠٠، والاقتضاب: ١/٣٥، والروض الأنف للسهيلي: ١/٢٦٧، والممتع لابن عصفور: ٣٤٨، والمساعد لابن عقيل: ٢/٣٤٧، والأشموني: ١/١٣، وهمع الهوامع: ٤/٢٨٥، والأشباه والنظائر: ٢/٢٠٧. والمعاجم الكبيرة (أهل + أول).

(١) قال في اللسان سفر «والسَّفْرُ جمع سَافِرٍ، والمسافرون جمع مسافر، والسفر والمسافرون بمعنى».

(٢) لأن فُعَلاء جمعٌ لفعيل ككريم وكرماء، وكثر في فاعل إن دلّ على غريزة كعاقل وعُقلاء وفاضل فُضلاء وشاعر وشُعراء.

ينظر شرح الشافية: ٢/١٥٧، والأشموني: ٤/١٣٩، وتصريف الأسماء للطنطاوي: ٢٢٢.

(٣) الحديد: ١٠.

(٤) رواية البخاري ومسلم أحدكم.

(٥) رواه البخاري بسنده عن أبي ذر الغفاري في كتاب فضائل الصحابة حديث رقم ٣٤٧٠، ورواه مسلم بسنده عن أبي هريرة في كتاب فضائل الصحابة حديث رقم ٢٥٤٠.

ثم إنه رحمه الله تعالى بيّن الغرض الداعي له إلى هذا النظم وهو الحثّ على علم التصريف الذي يتوصل به إلى علم اللغة التي يتوصّل بها إلى فهم كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ فقال:

(وبعد)[1]:

هو ظرف مبني على الضم لحذف المضاف إليه ونيّة معناه، وهذه الكلمة يطلب الإتيان بها عند الانتقال من غرض إلى آخر لكن الوارد في السنة (أمّا بعد) فالواو نائبة عن (أمّا)، وهي نائبة عن (مهما)؛ ولذا لزمت الفاء بعدها، وما أحسن قول بعضهم[2]:

وما واو لها شرط يليه ... جواب قرنه بالفاء حتما
هي الواو التي قرنت ببعد ... وأمّا أصلها والأصل مهما

(فالفعل من يحكم تصرفه
يحز من اللغة الأبواب والسبلا)

والمراد بالفعل هنا الفعل الصناعي من مضارع وماضٍ وأمر مع ما يشتمل على حروف الفعل ومعناه من مصدر واسمي فاعل ومفعول واسمي زمان ومكان[٦//أ] وما يلتحق بها؛ وذلك لأن علم التصريف يبحث فيه عن أحوال بنية الكلم، والكَلِمُ اسم وفعل وحرف، ولا حظَّ للحرف في علم التصريف، وكذا الأسماء المبنية والأفعال الجامدة؛ لقوّة شبهها بالحروف؛ لأنها لا تقبل

---

(١) من قوله:

وبعد فالفعل من يحكم تصرّفه ... يحُز من اللغة الأبواب والسبلا

(٢) هذا اللغز وحلّه في حاشية السجاعي على قطر الندى: ٥.

التغيير فصار علم التصريف مختصّاً بالأصالة بالأفعال المتصّرفة والأسماء المتمكنة، وهو في الفعل أصل لكثرة تغيّره بظهور الاشتقاق فيه، والناظم رحمه الله تعالى خص هذه المنظومة بالفعل لما ذكره من أن إحكامه مفتاح علم العربية أي اللغة، والفعل مجرّداً كان أو مزيداً فيه ثلاثة أقسام: ماضٍ ومضارع وأمر، ولابدّ لكل فعل من مصدر ومن فاعل، فإن كان متعدّياً فلابدّ له من مفعول به وقد يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيحتاج إلى تغيير صيغة الفعل له، ولابدّ أيضاً لوقوع الفعل من زمان ومكان، وقد تكون للفعل آلة يفعل بها، فانحصرت أبواب هذه المنظومة فيما ذكر من باب الفعل المجرّد وتصاريفه وباب أبنية الفعل المزيد فيه كذلك وباب المضارع والأمر وما لم يسمّ فاعله وباب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين من المجرّد والمزيد فيه وباب أبنية المصادر مجرّدة ومزيداً فيها وباب أسماء الزمان [/٦/ب] والمكان وما يلحق بهما من الآلة وغيرها وإحكام الشيء إتقانه وضبطه، والتصرف التقلب وتصرف الشيء تقلبه من حال إلى حال.

وعلم التصريف في الاصطلاح ما سبق.

وقوله يحز بالحاء المهملة أي يضم ويجمع يقال حاز الشيء يحوزه ضمه، والجملة جواب الشرط، وقوله من اللغة متعلّق بيحز.

ومعنى (اللغة) في اللغة: اللهج والإسراع.

وفي الاصطلاح: ألفاظ مخصوصة موضوعة لمعان مخصوصة. هذا ما اشتهر، وقال بعض المحققين[١] اللغة في الاصطلاح استعمال الألفاظ لا نفس الألفاظ؛ ويدل له[٢] قولنا لغة تميم إهمال (ما) أي استعمالهم.

---

(١) هو محمد الأمير الكبير كما هو مدوَّن على هامش النسخة ف بتقرير المؤلف.

(٢) هكذا في ف، وفي ح ويدل لنا.

وقوله (الأبواب): مفعول يحز جمع باب، وباب الشيء ما يدخل منه، والسبل جمع سبيل بمعنى الطريق يذكّر كلّ منهما ويؤنّث، والمراد بالأبواب والسبل قواعد اللغة؛ لأنه يتوصل بما ذكر إلى معرفة الجزئيات كما سيقول الناظم، والمعنى أن من أتقن علم التصريف حاز الطرق الموصلة إلى فهم اللغة.

واعلم أن الناس في ذلك ثلاثةُ أصناف: صنف عرف الأبنية والأوزان كأن يعلم مثلاً أن مضارع فَعُلَ المضموم مضموم كَكَرُمَ يَكْرُمُ، وأن قياس اسم الفاعل منه على فَعْلٍ وفَعِيلٍ كسَهْلٍ وظَرِيْفٍ [٧/أ] وقياس مصدره الفَعَالَةُ والفُعُوْلَةُ كالشَّجَاعَةِ والسُّهُوْلَةِ فهذا تصريفي فقط إلا أنه مفتقر إلى علم اللغة الفارق له بالنقل عنهم بين فَعُلَ بالضم وفَعِلَ بالكسر وفَعَلَ بالفتح، وصنف ثانٍ أشرف على مواد اللغة بالنقل والمطالعة، ولا يعرف الموازين والأقيسة التي يُردّ بها كل نوع إلى نوعه فهذا لغوي فقط لم يذق حلاوة علم اللغة، وصنف ثالث عرف الموازين والأقيسة أوّلاً، ثم تتبّع موادَّ اللغة نقلاً فهذا هو المتقن الذي أحكم علم التصريف وحاز سبل اللغة وهو مراد الناظم رحمه الله.

ثم لمّا قويت داعية السامع وتوفرت رغبته قال من لي بذاك فقال:

(فَهَاكَ)[1]

(ها): اسم فعل أمر بمعنى خذ، والكاف حرف خطاب تتصرف تصرّف الكاف الاسمية فيقال هاكَ بالفتح للمذكر وبكسرها للمؤنث، وهاكما للمثنى،

---

(١) من قوله:

فهاك نظماً محيطاً بالمهمّ وقد ... يحوي التفاصيل من يستحضر الجُملا

وهاكم وهاكنَّ، وقد تبدل همزة[1] فتتصرف تصرفها فيقال هاء بالفتح للمذكر وبالكسر للمؤنث وهاؤما وهاؤم وهاؤنّ، وعلى هذه اللغة جاء قوله تعالى ﴿هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ﴾[2] أي هاكم.

(نظماً محيطاً بالمهم)

نظْم الشيءِ تأليفه وجمعه على وجه مخصوص ومنه نظم الشعر يقال نَظَمَهُ يَنْظِمُهُ كضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ نَظْماً ونِظَاماً أي جمعه [//٧/ب] وألَّفه، والإحاطة بالشيء إدراكه من جميع جهاته ومنه الحائط، والمُهِمُّ: الأمر الذي يَهُمُّك شأنُه، والمراد بالمُهِمِّ هنا القواعد الكلية.

ثم استشعر المصنف سؤالاً من السامع تقديره: قد وصفت نظمك بأنه محيط بالمهم فقط ولا يتم الغرض إلا بفهم الجزئيات فأجابه بقوله:

(وقد يحوي التفاصيل من يستحضر الجُمَلا)

التفاصيل: الأمور الجزئية كمعرفة أفراد اللغة مثلاً، والجُمَل[3]: الأمور الكلية كمعرفة الأبنية والأقيسة، والمعنى أن هذه المنظومة قد احتوت على المهم من علم اللغة وهو الأبنية والأقيسة التي يتوصل بها إلى حفظ أفرادها وردِّ كل نوع منها إلى أصله وذلك مما يدعو الطالب إلى حصر المواد واستقرائها.

---

(١) القول بإبدال الكاف همزة منسوب إلى ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن: ٤٨٤، وهو إبدال لغوي لا صناعي.

(٢) الحاقة: ١٩.

(٣) في ف الجملة.

باب أبنية الفعل المجرّد وتصاريفه(١)

والمراد بالأبنية كونه رباعياً أو ثلاثياً، وبالمجرّد ما حروفه أصول كلّها، وسيأتي باب المزيد فيه إن شاء الله تعالى، وبالتصاريف اختلاف أحواله من ضم عين مضارعه وكسرها وفتحها، أما الأبنية فأشار إليها بقوله:

(بِفَعْلَلَ الفِعْلُ ذو التجريد أو فَعَلا
يأتي ومكسور عين أو على فعُلا)

أي الفعل المجرّد: يأتي رباعيّاً على وزن (فَعْلَلَ) وثلاثيّاً على وزن (فَعُلَ) [/٨/أ] بضم العين أو (فَعِلَ) بكسرها أو (فَعَلَ) بفتحها، فالفعل مبتدأ، وذو التجريد نعته ويأتي خبره، وبفعلل في موضع الحال المتقدمة من فاعل يأتي المستتر، وكذا قوله ومكسور عين أو على فعل حالان منه.

[الرباعي المجرد]

فمثال الرباعي لازماً حَشْرَجَ عند الموت أي غَرْغَرَ، وفَرْشَحَ(٢) أي قعد مسترخياً، ودَرْبَخَ أي طَأْطَأَ رأسه ومدّ ظهره، وعَرْبَدَ أي ساء خلقه على نديمه،

---

(١) ينظر في هذا الباب: سيبويه: ٤/٥، ٩، ٣٨، ونزهة الطرف: ٩٨، والممتع: ١/١٦٦، وشرح الشافية: ١/٦٧، وشرح تصريف العزي: ٢٨، همع الهوامع: ٦/١٥، والمزهر: ٢/٣٧. ودروس التصريف ٥٤.

(٢) في ح وف فرشخ بالشين والخاء المعجمتين، وهي مادّة أهملها صاحب اللسان وكثير من المعجميين، وقال عنها صاحب التاج: الفرشخة بالشين المعجمة السعة هذه المادة ساقطة من اللسان وغيره من كتب الغريب وإنما ذكروا معانيها في المهملة قال أبو زياد ما مطر الناس من مطرٍ بين نوأين إلا كان بينهما فرسخ قال والفرسخ إنكسار البرد وإذا احتبس المطر اشتدّ البرد وإذا وفي نسخة فإذا مطر الناس كان للبرد بعد ذلك فرشخ هكذا بالشين المعجمة: والصواب أنه فرسخ بالسين المهملة.) أ.هـ تاج العروس (فرشخ). =

وجَرْبَزَ الرجلُ وجَرْمَزَ[1] أي انقبض واجتمع وقس على ذلك.

ومثاله متعدّياً قَرْطَبَهُ: صرعه، وقَرْضَبَهُ: قطعه ومنه سُمِّي السيف القُرضاب، وخَرْفَجَ عَيْشَهُ: وسّعه، ودَحْرَجْتُهُ فتَدَحْرَجَ في حدرود، وفَرْطَحَهُ، وفَلْطَحَهُ: عرّضه فهو مُفَلْطَحٌ.

ومثال (فَعُلَ) ولا يكون إلا لازماً دَنُؤَ الرجلُ دَنَاءَةً فهو دَنِيءٌ، وأَدُبَ الرجلُ أَدَباً فهو أَدِيبٌ، وأَرُبَ أَرَباً فهو أَرِيبٌ أي عاقل، وجَنُبَ جَنَابَةً، وصَلُبَ صَلابَةً، وعَذُبَ الشيءُ: أي حَلِيَ، وقَرُبَ قُرْباً، وقَشُبَ الثوبُ قَشَابَةً صار قشيباً أي جديداً أبيضَ، ولَزُبَ[2] الطين لُزُوباً صار لازباً أي لَزِيْجاً، وأما لَزِجَ أي لصق فبالكسر.

ومثال (فَعِلَ) المكسور لازماً: فَرِحَ فهو فَرِحٌ، وشَبِعَ فهو شَبْعَانٌ، وسَلِمَ فهو سَلِيْمٌ.

= وقالوا عن فرشح: (فرشح إذا قعد مسترخياً فألصق فخذيه بالأرض كالفرشطة سواء أو فرشح إذا قعد وفتح ما بين رجليه قاله اللحياني وقال أبو عبيد الفرشحة أن يفرش بين رجليه ويباعد إحداهما من الأخرى، وقال الكسائي: فرشح الرجل في صلاته وهو أن يفحِّج بين رجليه جدّاً وهو قائم. أ. هـ تاج العروس (فرشح).

وينظر: العين: ٣/ ٣٣٠، والتهذيب: ٥/ ٣١٩، والصحاح (فرشح): ١/ ٣٩٠، والمحكم لابن سيده: ٤/ ٤٤، والمحيط لابن عباد: ٣/ ٢٦٥، واللسان (فرشح): ٢/ ٥٤٢.

(١) وردت الكلمتان في ف وح (حربذ وحرمز) الأولى بالحاء المهملة والذال المعجمة (حربذ) وهي ليست معجمية بهذه الصورة، والثانية بالحاء المهملة والزاي (حرمز) وتفسيرها عند المعجميّين (صار ذكيّاً)، والمصنّف فسّر معناها بـ(انقبض واجتمع) وهذا المعنى تورده كتب المعاجم في جرمز بالجيم، لا في حرمز بالحاء المهملة.

ينظر الجمهرة: ١١٤١، واللسان (حرمز): ٥/ ٣٣٤، والتاج (حرمز): ٨/ ٤٧.

(٢) جاء من باب نصر وكرم. ينظر اللسان لزب: ١/ ٧٣٨.

ومتعدّياً: فَهِمَ وسَمِعَ وشَرِبَ.

ومثال (فَعَلَ) المفتوح لازماً جَلَسَ وقَعَدَ وجَاءَ وقَامَ.

ومتعدّياً [/٨/ب] ضَرَبَ وأَكَلَ.

تنبيـــه:

قد يشترك فعل المضموم والمفتوح والمكسور فيصير الفعل الواحد مثلث الماضي(١) نحو: نَقُبَ عليهم فهو نقيب، ورَفُثَ في كلامه أفحش، وعَنُدَ عن الطريق مال، وأَمُرَ عليهم أي صار أميراً، وخَثُرَ اللبن ثَخِنَ، وعَثُرَ الماشي انْكَبَّ، وغَمُرَ الماء صار غامراً وقَذُرَ صار قَذِراً، وكَدُرَ صار كَدِراً، ومَضُرَ اللبن حَمُضَ، ونَضُرَ وجهه نُضْرَةً نَعِمَ، وأَنُسَ به، وخَمُصَ بطنه ضَمُرَ، وقَنُطَ أيس، ورَفُقَ به، وسَفُلَ ضدّ علا، وكَمُلَ صار كاملاً، وعَقُمَت المرأةُ لم تحبل وسيأتي في الحلقي شيء من هذا.

تتمـــة:

إنما كان للفعل الرباعي بناء واحد وهو فَعْلَلَ كما تقدّم لأنهم التزموا فيه الفتحات طلباً للخفة، لكن لما لم يكن في كلامهم أربع متحركات متوالية في كلمة واحدة سكّنوا حرفاً منه؛ وخصوا ثانيه لأن الأول لا يكون إلا متحركاً، وآخر الفعل مبنيّ على الفتح، وصار الثاني أولى من الثالث، لأن الرابع قد يسكن عند اتصال الفعل بتاء الفاعل أو نونه كدَحْرَجْتُ فيلزم التقاء الساكنين لو سكن

---

(١) يرى النحاة أن هذه الأفعال من تداخل اللغات، قال ابن خالويه في كتابه ليس في كلام العرب ١٠٦: (ليس في كلام العرب فعْلٌ يستوعب الأبنية الثلاثة فعَل وفعُل وفعِل إلا كمل وكدر وخثر وسخو وسرو).
ويراجع دروس في التصريف: ٦٤.

الثالث، فتعيّن سكون الثاني، وإنما كان للفعل الثلاثي ثلاثة أبنية لوجوب فتح أوله وآخره كما سبق، وبقيت عينه لا يجوز أن تكون ساكنة لئلا[/٩//أ] يلتقي ساكنان عند اتصال تاء الفاعل أو نونه كضَرَبْتُ وضَرَبْنا فصارت محركة بالحركات الثلاث.

وإنما لم ينقص بناء الفعل عن ثلاثة أحرف لأن الأصل في كل كلمة أن تكون كذلك حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة بينهما؛ إذ يجب أن يكون المبتدأ به محرّكاً، والموقوف عليه ساكناً.

وإنما لم يأت الفعل المجرّد سداسياً لئلا يتوهم أنه كلمتان، ولا خماسياً؛ لأنه قد يتصل به تاء الفاعل أو نونه فيصير كالجزء منه؛ ولهذا يجب أن يسكن له آخر الفعل(١).

وجاء بناء الاسم المجرّد ثلاثياً، ورباعياً وخماسياً أيضاً؛ لعدم اتصال الضمير المذكور به، ولم يأت سداسياً لما مرّ.

ثم لما كان الفعل الرباعي ثقيلاً بالنسبة إلى الثلاثي كانت مواده أقلّ، والثلاثي المضموم أثقل من المكسور فمواده أقل منه، والمكسور أثقل من المفتوح فمواده أقل منه أيضاً.

---

(١) وهناك تعليل آخر يذكره النحاة وهو أن الفعل ثقيل بلوازمه وهي الحدث والزمان والفاعل وربما لحقه مفعول وظرف وغيرها فطلب له التخفيف بعكس الاسم فهو خفيف أصالة؛ ولهذا جاز أن تأتي أصول الاسم خماسية، وأن يصل بالزيادة إلى سبعة أحرف ولم يجز أن تزيد أصول الفعل عن أربعة أحرف كما لم يجز أن يزيد على ستة أحرف.

[المضارع من الثلاثي]

ولمّا أنهى الكلام على حكم أبنية الفعل المجرّد، شرع في تصاريفه وهي اختلاف حال مضارعه بضم أو كسر أو فتح؛ وبدأ بمضارع المضموم ثم المكسور لقلة الكلام عليهما فقال:

[باب كَرُمَ]

(والضم من فعُل الزم في المضارع)[1]

الضم مفعول مقدّم بالزم، وفي المضارع متعلق به أي الزم ضمة العين التي في فَعُلَ المضموم في مضارعه [/٩/ب] أيضاً تقول في كَرُمَ يَكْرُمُ، وفي ظَرُفَ يظْرُفُ، وفي شَرُفَ يَشْرُفُ وهكذا لم يشذّ من ذلك شيء إلا ما جاء على تداخل اللغتين كـ(كُدْتُ أَكادُ)[2] فقد أوقعوا مضارع المكسور بعد المضموم ثم قال:

---

(١) من قوله:

والضمّ من فعُل الزم في المضارع وافْـ ـتـح موضع الكسر في المبنيّ من فعِلا

(٢) انقلاب عين المضارع ألفاً دليل على أن الحركة المنقولة فتحة إذ لو كانت ضمة لسلمت العين من القلب وقيل يكود والضمة في فاء الماضي المسند إلى ضمير المتكلّم دليل على أن العين واو وليست ياءً. وعلى هذا فهناك فرق بين (كاد يكيد من المكيدة) و(كاد يكاد من قرب الشيء)، ومما جاء من باب فعُل مضموم العين معتلها وفيه تداخل لغات قولهم (ذمت تدام، وجُدت تجاد، ومُتّ تمات) وسمع في هذه الأفعال الأربعة: تكود وتموت وتدوم وتجود على القياس.

ينظر: السيرافي النحوي: ١٢٤، والمنصف: ١/٢٥٦، والأفعال لابن القطاع: ٣/١٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/١٥٧، وبغية الآمال للبلي: ٨٠.

[باب فَرِحَ]

(وافتح موضع الكسر - وهي العين - في المبني من فعِلا)

المكسور أي في المضارع المبني منه فتقول في فَرِحَ يَفْرَحُ، وفي سَمِعَ يَسْمَعُ وهكذا هذا هو الأصل، وقد شذّ منه أفعال محصورة جاء في مضارعها الكسر وهي ضربان: ضرب جاء مع الكسر فيه الفتح أيضاً الذي هو الأصل، وضرب انفرد فيه الكسر على الشذوذ فأشار إلى الأول بقوله:

[باب حَسِبَ]

(وجهان فيه من احْسِبْ مع وَغِرْتَ وَحِرْ
تَ انْعِمْ بَئِسْتَ يَئِسْتَ اوْلِهْ يَبِسْ وَهِلا)

أي وفي عين المضارع من الأفعال المذكورة وجهان: الفتح على القياس، والكسر على الشذوذ وهي تسعة أفعال[1]:

الأول: حَسِبَ: بمعنى ظنّ يقال حَسِبَهُ يَحْسَبَهُ بالفتح[2] على القياس وبالكسر على الشذوذ مع أنه أفصح لأنه لغة الحجازيين، وبهما قرىء في السبع[3].

---

(١) زاد بعضهم: وَلِغَ الكلبُ يَوْلَغُ ويَلِغُ، ووَبِقَ الرجلُ يَوْبَقُ يَبِقُ، وَحِمَتِ المرأةُ تَوْحَمُ وتَحِمُ. وزاد بعضهم وَزِعَ الرجلُ بفلانٍ يَزَعُ ويَزِعُ المفتوح العين حذفت واوه، وقد أشار المصنف إلى بعض هذه الأفعال في التنبيه الثاني من تنبيهات هذه القضية.

ينظر: بغية الآمال: ٨٥، وفتح الأقفال: ٦١، ودروس التصريف: ٩٤.

(٢) كلمة بالفتح سقطت من ح.

(٣) جاء الفعل حسب في القرآن بصيغة المضارع في آيات عديدة كقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ و﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِن مَّالٍ وبَنِينَ﴾ و﴿وتَرَى الجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ و﴿لا تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَفْرَحُوْنَ بِمَا أَتَوا وَيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ العَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيْمٌ﴾.

=

الثاني : **وَغِـرَ** بغين معجمة يقال : وَغِرَ صدره يَغِرُ ويَوْغَرُ إذا توقّد غيظاً .

الثالث : **وَحِـرَ** بحاء مهملة يقال : وَحِرَ صَدْرُه يَحِرُ ويَوْحَرُ إذا امتلأ من الحقد .

[١٠//أ] الرابع : **نَعِـمَ** يقال : نَعِمَ يَنْعِمُ بالفتح والكسر نَعْمَةً بفتح النون وهي التنعّم .

الخامس : **بَئِسَ** بالباء الموحّدة ثم همزة مكسورة يقال : بَئِسَ يَبْأَسُ ويَبْئِسُ بُؤْساً بالتنوين وبؤسى إذا ساءت حاله ضدّ التنعم .

السادس : **يَئِسَ** بالمثناة تحت ثم همزة مكسورة يقال : يَئِسَ منه يَيْأَسُ ويَيْئِسُ إذا انقطع رجاؤه، والفتح أفصح وعليه أجمع القرّاء نحو **﴿وَلا تَيْأَسُوا من رَّوْحِ اللَّهِ إنَّهُ لا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إلَّا القَوْمُ الكَافِرُوْنَ﴾**(١) **﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِيْنَ آمَنُوا﴾**(٢) .

السابع : **وَلِـهَ** يقال : وَلِهَ يَلِهُ ويَوْلَهُ وَلَهاً بالتحريك فهو وَالِهٌ ووَلْهَانُ إذا كاد أن يذهب عقله لفقد محبوب من أهل ومال .

الثامن : **يَبِسَ** بالمثناة تحت ثم الموحّدة يقال : يَبِسَ الشجرُ ونحوه يَيْبِسُ

= وفي هذه الآيات قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين حيث وقعت، وقرأ الباقون بكسرها .

ينظر: السبعة لابن مجاهد: ١٩١ ، والمبسوط: ١٣٦ ، والتذكرة لابن غلبون: ٣٤٢ ، والإقناع لابن الباذش: ٦١٥ .

(١) يوسف: ٨٧. وفي ح جاءت الآية بياء المضارعة ييأسوا وأثبتّ ما في ب لأنه موافق لرسم المصاحف .

(٢) الرعد: ٣١ .

ويَيْبَسُ يُبْساً بالضم[1] فهو يَابِسٌ ويَبَسٌ[2] بالفتح ويَبِسٌ[3] ككتف ذهبت نداوته.

التـاسـع وَهِـلَ يقال: وَهِلَ الرجل يَهِلُ ويَوْهَلُ[4] وَهَلاً محرّكاً إذا فَزِعَ وجَبُنَ، ووَهِلَ عن الشيء نَسِيَهُ.

وإلى الضرب الثاني أشار بقوله:

(وأفـرد الكسـر فيما من وَرِثْ ووَلِي
ورِمْ ورِعْـتَ ومِقْتَ مِعْ وَفِقْتَ حُلا)
وَثِقْتُ مع وَرِي المخُّ احوها)[1]...

أي وأفرد الكسر على الشذوذ في المضارع المبني من الأفعال المذكورة وهي ثمانية:

---

(1) وسُمع الفتح في فاء المصدر قال في اللسان: (اليُبْس بالضم نقيض الرطوبة وهو مصدر قولك يبس الشيء ييبس وييبَس الأول بالكسر نادر يَبساً ويُبساً وهو يابس) اللسان (يبس): ٦/ ٢٦١.

(2) سمع اليَبْس بفتح فسكون وهو فعل بمعنى فاعل يقال حطب يبس بمعنى يابس. قال علقمة:

تَخَشْخَشُ أَبْـدَانُ الحَـدِيْدِ عَلَيْهِـمُ كَمَا خَشْـخَشَـتْ يَبْسَ الحَصَـادِ جَنُـوبُ

واليبس بالتحريك المكان يكون رطباً ثم ييبس قال تعالى ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيْقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً﴾ ويقال لكل شيء كانت النُدُوَّة والرطوبة فيه خلقة فهو ييْبَسُ فيه يُبساً، وما كان عرضاً قلت جفَّ وطريق يَبَسٌ: لا ندوَة فيه ولا بلل.

لسان العرب (يبس): ٦/ ٢٦١.

(3) يبس ككتف هذه من فائت اللسان وذكرها الفيروز أبادي. ينظر: القاموس المحيط: ٧٥١.

(4) هذه الكلمة سقطت من ح.

(1) من قوله:

وثقت مع وري المخّ احوها وأدم كسراً لعين مضارع يلي فعُلا

ينظر في هذه الأفعال: المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني: ٣٧، ونزهة الطرف: ١٠٥، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٣٥، وبغية الآمال: ٧٧، والمصباح المنير: ٢٦٣.

الأول : وَرِثَ المالَ من الميت، ووَرِثَ الميتَ [١٠//١٠/ب] أيضاً يَرِثُهُ إرْثاً، ووِراثَةً بكسرها.

الثاني : وَلِيَ يقال: وَلِيَ الأمْرَ يَلِيْهِ وَلايَةً بالفتح والكسر وبهما قرىء ﴿مَا لَكُمْ مِن وَّلايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾[١] و ﴿هُنَالِكَ الوَلايَةُ لله﴾[٢] وقيل الولاية بالفتح النصر، وبالكسر الإمارة ويقال وَلِيَ منه ووَلِيَهُ وَلْياً: أي قرب.

الثالث : وَرِمَ يقال: وَرِمَ الجُرْحُ ونحوه يَرِمُ وَرَماً بالتحريك إذا انتفخ ووَرِمَ أنفُه إذا انكسر أو غضب.

الرابع : (وَرِعَ)[٣] يقال: وَرِعَ الرجلُ عن الشبهات يَرِعُ وَرَعاً محرّكاً، ورِعَة[٤] إذا عفَّ عنها.

الخامس : وَمِقَ يقال: وَمِقَهُ يَمِقُهُ مِقَةً ووَمْقاً إذا أحبَّه فهو وامق.

السادس : وَفِقَ يقال: وَفِقَ الفرسُ يَفِقُ إذا حَسُنَ كذا قاله بدر الدين بن

---

(١) الأنفال: ٧٢. قرأها حمزة وحده بكسر الواو وِلايتهم، وقرأها الباقون بالفتح. ينظر: السبعة: ٣٠٩، والمبسوط: ١٩٢، والإقناع: ٦٥٦.

(٢) الكهف: ٤٤. قرأها حمزة ووافقه الكسائي هنا، وقرأها الباقون بالفتح. ينظر السبعة: ٣٠٩٠، والمبسوط: ٢٣٥، والإقناع: ٦٨٩.

(٣) الفعل ورع سمع فيه أيضاً مع الكسر الفتح، قال سيبويه ٤/٥٤: (وقالوا ورم يرم وورع يرع ورعاً وورماً ويورع لغة) وقال في اللسان (ورع) ٨/٣٨٨: (وقد ورع من ذلك يرع ويورع الأخيرة عن اللحياني رعة وورعاً ووراعة وتورعاً)، ولكن لما كان الكسر هو المشهور اعتمده ابن مالك وتبعه شراح التسهيل واللامية قال في تاج العروس (ورع) ١١/٥٠٥: (وقد ورع الرجل كورث هذه هي اللغة المشهورة التي اقتصر عليها الشيخ ابن مالك وغيره وأقرّه شرّاحه في التسهيل، ومشى عليه ابنه في شرح اللامية).

(٤) في ح وف وورعةً بواوين الأولى عاطفة، والثانية فاء الكلمة.

مالك[1] تابعاً لوالده في شرح التسهيل[2] رحمهما الله قال الشارح[3] ولم يذكر ذلك في الصحاح ولا في القاموس، وإنما قال وَفِقْتَ أَمْرَكَ تَفِقُهُ بالكسر فيهما إذا صادفته موافقاً.

السابع : وَثِقَ يقال : وَثِقَ به يَثِقُ ثِقَةً إذا ائتمنه واعتمد عليه.

الثامن : وَرِيَ المُخُّ يَرِيَ إذا كثر شحمه، ويقال أيضاً وَرِيَتِ الإبلُ تَـرِي إذا سـمنت، وإنما قـيّد بالمُخِّ ليحترز[4] به عن وَرِيَ الزَّنْدُ؛ لأن الأصل فيه أن يقال وَرِيَ يَوْرَى[5] كرَضِيَ يَرْضَى على القياس وفيه لغة ثانية وَرَى الزَّنْدُ يَرِي بالكسـر كرَمَى يَرْمِي [/١١/أ] وذلـك أيضـاً جارٍ على القياس لكنـه من أمثلة المفتوح، وربما ركّبوا من اللغتين لغة ثالثة فقالوا وَرِيَ الزَّنْدُ يَرِي بالكسر فيهما كوَرِيَ المُخُّ فيقال هذه ليست بلغة مستقلّة، وإنما وردت على تداخل اللغتين؛ ولهذا لم يحتج الناظم رحمه الله إلى استثنائه.

---

(١) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك ولد عام ٦٤٠هـ وتوفي شاباً عام ٦٨٦هـ له شرح على الخلاصة، وعلى لامية الأفعال، وأراد أن يتم شرح التسهيل لوالده فلم يمكنه الأجل بعد أن شرح منه أربعة أبواب، وله في البلاغة كتاب المصباح وكلها قد طبعت.

تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١/ ٢٠٤، وبغية الوعاة: ١/ ٢٢٥. ينظر شرح ابن الناظم على لامية الأفعال: ٤٧ «ووفق الفرس يفق حسن».

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ٤٣٨ قال «ووفق الشيء إذا حسن» لم يقيد بالفرس، وإنما التقييد بالفرس من ابنه.

(٣) فتح الأقفال: ٦٢.

(٤) في ح يحترز.

(٥) في ف يَرَى وهي مخالفة لقواعد التصريف؛ لأن الواو لم تقع بين ياء وكسر فتحذف بل هي بعد فتح مثل وجل يوجل، وبالتالي فـ(وري يوري) هو الأصوب وهو الموافق لما في اللسان والتاج.

تنبيهـــان :

الأول : قوله : من (احْسِبْ) و(انْعَمْ) و(اوْلَهْ) صيغ أمر وهي تدل على وزن المضـارع ؛ لأن الأمـر مقتضب منـه، فيجـوز فيهـا الفتح والكسر تبعاً لمضـارعهـا لكن (اوْلَـهْ) جاء على لغة الفتح، ويقال على لغة الكسر (لِهْ) كـ(عِذْ) وأصله (اوْلِه) حذفت منه الواو حملاً على مضارعه لوقوعها فيه أي المضارع بين عدوّتيها[1] ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها؛ لأنه أُتِيَ بها توصّلاً للنطق بالساكن وقد زال[2].

وقوله (مع وَغِرْتَ وَحِرْتَ الخ) بتعدادها من غير حرف العطف، وهو على تقـديره، وذلـك جائز لضرورة الشعر اتفاقاً، وكذلك في السَّعة إذا دلّ عليها دليل[3]، على ما اختـاره في التسهيل[4] تبعـاً لأبي عليّ[5] وابن عصفور[6]،

---

(١) وهما الياء المفتوحة والكسرة وتوضيح هذه المسألة هي : أن مضارع (وَلِهَ) الثلاثي (يَوْلِهُ) حرف المضارعة فيه ياء مفتوحة، وعينه مكسورة كسرة ظاهرة ـ ويسري هذا الحكم مع كسرة العين المقدّرة كـ(وَقَعَ يَقَعُ) ـ فالكسرة بعض الياء وهي ترغب في الاتصال بها ولاسيّما أن ما بينهما حرف علّة ساكن والساكن كالميّت المعـدوم فحـذفت الواو استثقالاً لوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة فقيل (يَلِهُ) ثم حملت بقيّة أحرف المضارعة على الياء طرداً للباب على وتيرة واحدة وإنها الأصل في الحذف للياء، وحمل الأمر على المضارع لأنه مقطوع منه.

ينظر شرح الشافية للرضي : ٣/٨٨.

(٢) ثمّ اتصلت بها هاء السكت لبقاء الفعل على حرف واحد.

(٣) في هذه المسألة رأيان للنحاة: الأول يجيز حذف حرف العطف في السعة إذا دلّ عليه دليل وبه قال أبو علي الفارسي وابن عصفور وابن مالك، والرأي الثاني يقصره على الضرورة وبه قال ابن جني والسهيلي.
ينظر ارتشاف الضرب: ٢/٦٦١، وهمع الهوامع : ٥/٢٧٤.

(٤) ينظر تسهيل الفوائد: ١٧٨، وشرحه لابن مالك: ٣/٣٨٠، وارتشاف الضرب: ٢/٦٦١، والمساعد لابن عقيل: ٢/٤٧٢.

(٥) ينظر رأيه في ارتشاف الضرب: ٢/٦٦١. والمساعد: ٢/٤٧٤.

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/٢٥٣.

وجعلوا منه قوله ﷺ «تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارٍ مِنْ دِرْهَمٍ » الحديث[1] «يُكْتَبُ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا رُبْعُهَا»[2] يعني الصلاة، فالأول حذفت فيه الواو، والثاني حذفت فيه أو.

وقوله : (وَرِثْ ووَلِيْ ووَرِمْ) أفعال ماضية؛ وإنما سكن أواخرها للضرورة فيقال[3] [/١١/ب] على ذلك ما يجيىء في النظم من أمثاله

ومعنى قوله (احوها) احفظها ولا تقس عليها.

و(حُلاً) قال الشارح[4] حفظناه بضم الحاء المهملة، فيجوز أن يكون مصدراً منصوباً بـ(وَفِقْتَ) إن كان (وَفِقَ) بمعنى حَسُنَ فيكون عامله من معناه كـ(قَعَدْتُ جُلُوساً) و(قُمْتُ وُقُوفاً)، ويجوز أن يكون جمع (حُلْيَةٍ) وهي الصفة فيكون حالاً من الأفعال المذكورة، والتقدير حال كونها نعوتاً لمن قامت به، فإن جعلنا (وَفِقَ) بمعنى وَجَدَ كما تقدّم عن الصحاح والقاموس فـ(حُلاً) مفعولٌ

= وابن عصفور: هو علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الأشبيلي الحضرمي إمام في العربية نشأ في الأندلس وبها توفي عام ٦٦٩هـ له من المصنفات شرح جمل الزجاجي، والمقرب، والضرائر وغيرها.

تنظر ترجمته في: فوات الوفيات: ٣/١٠٩، والوافي بالوفيات: ٢٢/٢٦٥، وبغية الوعاة: ٢/٢١٠.

(١) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة برقم ٦٩ من طريق جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، والنسائي في كتاب الزكاة برقم ٦٤ من طريق جرير بن عبد الله رضي الله عنه أيضاً، وأخرجه أحمد في مسند جرير رضي الله عنه ٤/٣٥٩.

وجعلوا منه أيضاً قول العرب فيما حكاه أبو زيد «أكلت لحماً سمكاً تمراً». ومنه قول الشاعر:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا ... يَغْرِسُ الودَّ فِيْ فُؤَادِ الكَرِيْمِ

(٢) رواه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة باب ما جاء في نقصان الصلاة من طريق عمار بن ياسر: ١/٥٠٣، ورواه أحمد في مسنده: ٤/٣١٩، ٣٢١.

(٣) هكذا في الأصول، ولعل الصواب فيقاس.

(٤) فتح الأقفال: ٦٣.

به أي صـادف حُـلاً، وإذا كان بالجيم بمعنى ظهـر فهـو صـلة «مـا» في قـوله (فيما من).

الثاني: كلامه يوهم حصر المستثنى فيما ذكر من النوعين، ولم يزد على ذلك أيضاً في التسهيل وشرحه، قال الشارح[1] وقد ظفرت بثلاثة أفعال من النوع الأول نقل الوجهين فيها صاحب القاموس، وخمسة من النوع الثاني نقل فيها إفراد الكسر على الشذوذ.

أما الثلاثة فهي: (وَلِغَ) الكلبُ (يَلِغُ) كـ(وَرِثَ يَرِثُ) و(يَوْلَغُ) كـ(وَجِلَ يَوْجَلُ)، وفيه لغة أخرى كـ(وَهَبَ يَهَبُ) فيصير من أمثلة فعل المفتوح لا من فعل المكسور.

الثاني (وَبِقَ) بالموحّدة (يَبِقُ) و(يَوْبَقُ) أي هَلَكَ.

الثالث: (وَحِمَتِ) الحبلى بالحاء المهملة (تَحِمُ) و(تَوْحَمُ) وحماً إذا اشتهت مأكولاً.

وأما الخمسة فهي (وَجِدَ) به (يَجِدُ) وَجْداً ووِجْداناً إذا أحبّه، وعليه حَزِنَ حُزْناً شديداً.

الثاني: (وَعِقَ) بالمهملة [١٢/أ] (يَعِقُ) أي عَجِلَ.

الثالث: (وَرِكَ يَرِكُ) وَرَكاً اضطجع كأنه وضع وَرِكَه على الأرض.

الرابع: (وَكِمَ يَكِمُ وَكْماً) اغتمّ واكترب.

الخامس: (وَقِهَ) له بالقاف سَمِعَ وأطاع.

---

(١) فتح الأقفال: ٦٤.

وعلى هذا فيصير المستثنى من الضرب الأولى اثني عشر، ومن الضرب الثاني ثلاثة عشر، وقد نظمت ذلك فقلت[1]:

فَمِثْلُ يَحْسِبُ ذُو الوَجْهَيْنِ مِنْ فَعِلا   يَلِغْ يَبِقْ تَحِمُ الحُبْلَى اشْتَهَتْ أُكُلا
وخَمْسَةٌ كَيِرَثْ بِالكَسْرِ وَهْيَ وَجِدْ   وَقِـهْ لَهُ وَوَكِمْ وَرِكْ[2] وَعِقْ عَجِلا

[مضارع فَعَلَ المفتوح]

ثم لما أنهى الناظم رحمه الله تعالى الكلام على أحكام عين المضارع من (فَعُلَ) المضموم و(فَعِلَ) المكسور شرع في الكلام على أحكام المضارع من (فَعَلَ) مفتوح العين، وهي أربعة أنواع على ما ذكره نوع يطّرد فيه الكسر، ونوع يطّرد فيه الضم، ونوع يطّرد فيه الفتح، ونوع يطّرد فيه جواز الكسر، والضم.

[باب ضَرَبَ]

والنوع الأولى أربعة أقسام: ما فاؤه واو، أو عينه أو لامه ياءٌ، أو مضاعف لازم، وإليه أشار بقوله:

(وأدِمْ   كسـراً لعين مضـارع يلي فَعَـلا)[3]
(ذا الواو فاءً أو اليا عيناً أو كـ«أَتَى»
كذا المضاعف لازماً كـ«حَنَّ» طَلا)

أي: وأدِمْ كسر عين المضارع الذي يلي فَعَلَ المفتوح في تصريفه إذا

---

(١) أي بحرق اليمني شارح لامية الأفعال.

(٢) هذه الكلمة وردت في ف وح وورك بواوين، وهي بهذه الصورة تكسر الوزن، وما أثبته هو الموافق لما في فتح الأقفال لبحرق: ٦٥.

(٣) أي من بيته السابق:

وثقت مع وري المـخّ احـوهـا وأدم   كسراً لعـين مضـارع يلي فعـلا

قلت (فَعَلَ يَفْعِلُ) الذي فاؤه واو أو عينه أو لامه ياء وهو الممثَّل له بـ(أَتَى) بالمثنّاة فوق، وكذا المضاعف اللازم، فقوله (يلي) فِعْلٌ مضارعٌ في محل النعت لمضارع، و(فَعَلَ) مفعول به، واستغنى [١٢//ب] بلفظه عن قيد فتح عينه لتعيُّنه بعد ذكر فَعُلَ المضموم وفَعِلَ المكسور، وللدلالة عليه بالأمثلة كـ(أَتَى) و(حَنَّ)، وذا الواو نعت لـ(فَعَلَ)، وذا بالنصب على التمييز، أو حال من الواو، وقوله أو الياء عطفاً على الواقع مضافاً إليه، وعيناً بالنصب على التمييز أو حال من الياء، وقوله كـ(أَتَى) مثال لمحذوف معطوف على عيناً أي أو لاماً كأَتَى، وقوله كذا المضاعف مبتدأ وخبر، ولازماً حال من المضاعف، والطَّلا ولد الظبية والشاة وغيرهما من ذوات الظلف[١]، وقوله أو[٢] اليا عيناً و[٣] هو بقصر الياء ونقل حركة همزة[٤] (أو) ألى تنوين عيناً.

[المثال الواوي]

فمثال النوع الأول: وهو ما فاؤه واو (وَثَبَ يَثِبُ) و(وَجَبَ يَجِبُ) و(وَقَبَ الظلام يَقِبُ) أي دخل، والقمر دخل في الكسوف وبهما[٥] فُسِّر ﴿**غَاسِقٍ إذا**

(١) قال الثعالبي في فقه اللغة ٩٠: «ولد كل بشرٍ ابن وابنة، ولد كل سبع جرو، ولد كل وحشية طلاً، ولد كل طائر فرخ». وقال أيضاً ٩٨: «أول ما يولد الظبي فهو طَلاً، ثم خِشْفٌ ورشأٌ، ثم غزالٌ وشادنٌ، ثم شصرٌ ثم جَذَعٌ، ثم ثَنِيٌّ إلى أن يموت».

(٢) في ح والياء.

(٣) في ح وف (أو) ولا معنى لها.

(٤) سقطت من ح.

(٥) أي القمر والظلام، ويكون الغاسق أحدهما، وتبقى وقب على بابها بمعنى دخل.

ويجوز أن يعود الضمير على تفسير معنى وقب إذ فُسّر بـ(أظلم الشيء)، و(دخل في الشيء).

ينظر جامع البيان للطبري: ٣٠/٣٥١، والدر المصون: ١١/١٥٨.

وَقَبَ﴾[1]، و(وَلَجَ يَلِجُ) و(وَهَجَ الحرُّ يَهِجُ) و(وَأَدَ المَوْؤُدَةَ يَئِدُها) دفنها حيَّة و(وَتَدَ الوَتدَ يَتِدُه) أثبته وكذا (وَطَدَه يَطِدُه)، و(وَجَدَه يَجِدُه) أدركه، و(وَخَدَ البعير يَخِدُ) أسرع، و(وَرَدَ الماء يَرِدُه)، و(وَصَدَ الباب يَصِدُه) أغلقه ومنه ﴿نار مُّوْصَدَةٌ﴾[2] بغير همزة، و(وَعَدَه يَعِدُه) و(وَفَدَ إليه يَفِدُ) و(وَقَدَتِ النَّارُ تَقِدُ) و(وَكَدَ بالمكان يَكِدُ) ثبت، و(وَلَدَتِ المرأةُ تَلِدُ) وقس.

تنبيــه :

قال الشـارح[3]: صرح في التسهيل[4] بأن سائر [/١٣/أ] العرب غير بني

---

(١) الفلق: ٣.

(٢) البلد: ٢٠، وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وأبي جعفر.

ينظر في هذه القراءة: السبعة: ٦٨٦، والحجة لابن زنجلة: ٧٦٦، والنشر: ١/ ٣٩٠، وغيث النفع: ٣٨٤.

(٣) فتح الأقفال: ٦٨.

(٤) تسهيل الفوائد: ١٩٧، وفيه: (ولا تفتح عين مضارع فَعَلَ دون شذوذ إن لم تكن هي أو اللام حلقية بل تكسر أو تضم تخييراً إن لم يشهر أحد الأمرين أو يلتزم كالتزام الكسر عند غير بني عامر)، وقال في شرح التسهيل ٣/ ٤٤٦: (ويلتزم الكسر في مضارع فَعَلَ إن كانت فاؤه واواً كوجد، أو كانت عينه أو لامه ياء كسار يسير ومشى يمشي وروي عن بني عامر يجد بضم الجيم) لم يقل ابن مالك إن بني عامر لا تلتزم كسر عين مضارع هذا النوع بل قال إن جميع العرب هي التي تلتزم، وبنو عامر قد يلتزمون في غير وجد، وعبارة المصنف تلزم بني عامر عدم كسر عين مضارع هذا النوع.

قلت: ومن عجب أن النحاة ينسبون ضم عين مضارع وجد لبني عامر ويستشهدون عليها ببيت هو:

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة   تدع الصوادي لا يجُدون غليلاً

ويزعمون أن هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري، والصواب أنه لجرير بن عطية الخطفى وهو تميمي يربوعي، وأول من تنبه لهذا الخلط هو ابن بري في كتابه التنبيه والإيضاح: ٢/ ٦٠ قال: (وذكر في فصل وجد بيتاً زعم أنه للبيد شاهداً على قولهم وجد يجُد بضم الجيم في المضارع -ثم أورد البيت-. قال الشيخ -يعني نفسه- البيت لجرير وليس للبيد كما زعم...)

عامر تلزم كسر مضارع هذا النوع، ولم يستثن منه شيئاً، ولا شرط له شرطاً وهو مقتضى النظم، وذلك عجيب منه فإنه جاءت منه أفعال بالفتح بل إنّا نقول باشتراط كون لامه غير حرف حلق، فإني تتبّعت مواده فوجدت حلقي اللام منه مفتوحاً كـ(وَجَأَ الأنثيين يَجَأُ) رضهما و(وَدَعه يَدَعُه) تركه، و(وَزَعَه يَزَعُه) كفه، و(وَضَعَه يَضَعُه)، و(وَقَعَ يَقَعُ)، و(وَثَغَ رأسَه يَثَغُه) شدخه و(وَلَغَ الكلب يَلَغُ)، و(وَبَهَ له يَبَهُ)[1] إذا فَطِنَ ومنه الحديث «لا يُوْبَهُ به»[2] أي لا يفطن. فهذه ثمانية، ولم أعثر على ما شذّ من ذلك غير: (وَضَحَ الأمر يَضِحُ) أي ظهر.

وأما حلقي العين منه فمكسور على إطلاق النظم والتسهيل[3]، كما مثلنا به في: (وَأَدَ المَوْؤُدَةَ) و(وَخَدَ البعير) و(وَعَدَ) و(وَخَزَ)، وشذّ: (وَهَبَ يَهَبُ).

النوع الثاني:

[الأجوف اليائي]

وهو ما عينه ياء من فعَل المفتوح (جَاءَ يَجِيْءُ) و(فَاءَ يَفِيْءُ) رجع، و(خَابَ يَخِيْبُ) و(رَابَهُ الأمر يَرِيْبُهُ) و(شَابَ يَشِيْبُ).

---

(١) هذه المادة ترجمها المعجميون في (أبه) و(وبه) وهي عندهم بمعنىً واحد سواء أكانت فاؤها همزة أم كانت واواً.

(٢) أخرجه الترمذي من طريق أنس بن مالك رضي الله عنه في كتاب المناقب حديث رقم ٥٥، وأخرجه ابن ماجة من طريق معاذ بن جبل رضي الله عنه في كتاب الزهد الباب الرابع وهو فيهما مهموز الفاء يؤبه له وليس يوبه كما مثل المصنف ولعل هناك رواية أخرى اطلع عليها المصنف بالواو وليست بالهمزة وكما علمنا المعجميون العرب يترجمون لـ(أبه) و(وبه) على أنهما مادتان وليست إحداهما مسهلة من الأخرى.

(٣) التسهيل: ١٩٧.

تنبيه :

ذكر في التسهيل[1] أن العرب جميعاً التزمت كسر مضارع هذا النوع، ولم يشذّ منه شيء، فيحمل نحو: (بَاتَ يَبَاتُ) لغة في (يَبِيْتُ) على أن ماضي (يَبَاتُ) (فَعِلَ) المكسور كـ(خَافَ يَخَافُ) لا (فَعَلَ) المفتوح.

ومثال النوع الثالث :

[الناقص اليائي]

وهو ما لامه ياء من فَعَلَ المفتوح [/١٣/ب].

(أَتَى يَأْتِي) وهو مثال الناظم و(أَوَى إليه يَأْوِي) انضم و(أَنَى يَأْنِي) حان ومنه ﴿أَلَمْ يَأْنِ﴾[2] و(أَنَى الماء) أيضاً إذا انتهى جريه ومنه ﴿وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنٍ﴾[3] و(بَرَى السَّهم يَبْرِيْه) و(بَكَى يَبْكِي) و(بَنَى البيت يَبْنِيْه) و(ثَنَى الحبل يَثْنِيْه) عطفه، و(ثَوَى بالمكان يَثْوِي) أقام، و(جَرَى الماء يَجْرِي) و(جَزَاه على عمله يَجْزِيْه) وعنه (قَضَى) والشيء كَفَى و(جَنَى الذنب يَجْنِيْه) وكذا الثمرة، و(حَكَى القول يَحْكِيْه)، و(حَمَاه يَحْمِيْه) و(حَوَاه يَحْوِيْه) أحرزه.

تنبيه :

لم يشذّ من هذا النوع إلا قولهم (أَبَى الشيءَ يَأْبَاه إباءً)[4] بموحّدة، ولم

---

(١) التسهيل: ١٩٧.

(٢) الحديد: ١٦.

(٣) الرحمن: ٤٤.

(٤) للنحاة تعليلات طويلة في سر فتح عين مضارع أبى إذ قال إسماعيل بن إسحاق الأزدي وهو من نظراء المبرد وثعلب إنه فتح لأن فاءه حرف حلق حكاه عنه السيرافي في كتاب السيرافي النحوي: ٢٧٧، =

يستثنه الناظم، ونقل في القاموس فيه (أَبى يَأْبِيْه) أيضاً بالكسر على الأصل، وقيّد في التسهيل[1] لزوم كسر هذا النوع بأن لا تكون عينه حلقية، وقد يرشد إليه تمثيله في النظم بـ(أَتى) دون (سَعَى)، وكذلك تمثيله فيما بعد لما اشتهر من الحلقي بكسره بـ(يَبْغِي) يدلّ على أن مراده بـ(كأَتى) ما لم تكن عينه حرف حلق وذلك نحو (رَأى يَرَى)[2] و(سَعَى يَسْعَى) و(رَعَى يَرْعَى) و(نَأى عنه يَنْأى) و(نَهَى عنه يَنْهَى) وشذّ (بَغَاه يَبْغِيْه) أي طلبه، و(نَعى الميّت يَنْعِيْه)[3] أي ندبه، وهذا فيما لم يكن فاؤه واو، وإلا كسر على الأصل كـ(وَجَى يَجِي)[4] و(وَخَاه يَخِيْه)[5] و(وَعَاه يَعِيْه) و(وَهَى يَهِي) و(وَقَاه يَقِيْه) [١٤/أ]، وذكر في التسهيل[6] أيضاً أن التزام كسر هذا النوع لغة غير طيّيء من سائر العرب، ومفهومه أن طيّئاً يفتحونه قياساً، ولم ينقله غيره عنهم إلا في (قَلاه يَقْلاه قلاً) أبغضه[7].

= والزجاج في معاني القرآن: ١/٣٦٢، وهو رأي غير مقبول، وقال فريق إنه فتح لأن لامه ألف، والألف من حروف الحلق وهذا الرأي أيضاً غير جيّد. وحكى هذا القول السيرافي: ٢٧٧، وقال قوم إنه فتح حملاً على منع يمنع لأن الإباء منع، وقال سيبويه ٤/١٠٥: إنه فتح تشبيهاً له بيقرأ وقال أيضاً وفي يأبى وجه آخر أن يكون فيه مثل حسِب يحسَب.

(١) التسهيل: ١٩٧.

(٢) في ح يرأى والتصويب من ف.

(٣) المشهور في لغة العرب ينعاه على القياس، وسيأتي التعليق عليها في موضعها موثقة.

(٤) وجى يجي حَفِيَ وقيل شدّة الحفاء، لسان العرب (وجى): ١٥/٣٧٨.

(٥) وخى معناه قَصَدَ، لسان العرب (وخى): ١٥/٣٨٣.

(٦) التسهيل: ١٩٧.

(٧) في ح: بعضه والتصويب من ف.

ومثال النوع الرابع :

[المضاعف اللازم]

وهو المضاعف اللازم من فَعَلَ المفتوح وهو آخر ما يطرد فيه الكسر (حَنَّ يَحِنُّ) وهو مثال الناظم و(تَبَّت يدُه تَتِبُّ) خسرت و(دَبَّ يَدِبُّ) و(غَبَّ اللحمُ يَغِبُّ) بات و[1](غَبَّ) في ورده ورد يوماً وترك يومًا و(رَثَّ الحبل يَرِثُّ) بَلِيَ، و(ضَجَّ يَضِجُّ ضجيجاً) صرخ كـ(عَجَّ يَعِجُّ)[2] و(صَحَّ جسمه يَصِحُّ)، و(كَدَّ في عمله يَكِدُّ) باشره بشدّة، و(نَدَّ البعير يَنِدُّ) شرد، و(قَرَّ يَقِرُّ) وهكذا، و(صَرَّ يَصِرُّ) صرخ[3] ومنه ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ﴾[4].

ولما أنهى الكلام على النوع الأول بأقسامه الأربعة : وهو ما يطّرد فيه الكسر في مضارع فَعَلَ المفتوح، شرع يتكلّم على النوع الثاني[5] وهو أربعة أنواع أيضاً :

المضاعف المعدّى، وما عينه، أو لامه واو، وما يدلّ على غلبة المفاخرة.

وقد أشار إلى النوع الأول بقوله :

---

(١) الواو سقطت من ح.

(٢) الفعل عَجَّ جاء من باب ضرب ومن باب فرح، ومعنى عجَّ رفع صوته وصاح وخصّه بالتهذيب بالدعاء والاستغاثة. ينظر لسان العرب (عجج): ٢/٣١٨.

(٣) صرَّ يصِرُّ يفسرها المعجميون بصوَّت لا بصرخ، ولعل التقارب الصوتي بين التصويت والصراخ هو الذي جعل المصنف يفسر صرّ بصرخ.

(٤) الذاريات: ٢٩.

(٥) وهو ما يطّرد فيه ضم عين المضارع.

[المضاعف المعدّى]

(وضمّ عين معدّاه)[1]

أي وضم عين المعدّى المضاعف من فَعَلَ المفتوح ومثاله (جَبَّه يجُبُّه) قطعه، و(سَبَّه يَسُبُّه) قطعه و(سَبَّه يسُبُّه) أيضاً شتمه، و(صَبَّ الماء يَصُبُّه)، و(عَبَّـه يَعُبُّه) شربه من غير مصّ و(حَتَّ المنيّ يَحُتُّه) و(فَتَّه[2] يَفُتُّه) كسره، و(قَتَّ [/١٤/ب] الحديث يَقُتُّه) نمّه فهو قَتَّاتٌ[3]، و(لَتَّ السويق يَلُتُّه) عجنه، و(بَثَّ الخبر يَبُثُّه) نثره، وكذا (نَثَّه) بالنون، و(حَثَّه على الأمر يَحُثُّه) و(بَجَّه يَبُجُّه) وسّعه فهو بَاجٌّ، و(حَجَّ البيت يَحُجُّه) و(فَجّ ما بين رجليه يَفُجُّه) فتحه، ومنه الفجُّ بين جبلين، و(مَجَّ الشراب يَمُجُّه) وهكذا.

وقد شذّ منه ستة أفعال تأتي.

هذا هو القياس في المضـاعف من (فَعَلَ) المفتوح من كون اللازم منه مكسوراً والمعدّى مضموماً، وقد شذّ من كل منهما أفعالٌ فنبّه على ذلك بقوله :

(ويندر ذا   كسرٍ، كما لازمٌ ذا ضمٍّ احتملا)

وفاعل يندر ضمير يعود إلى المعدّي، وذا حال منه وكسر مضاف إليه، أي ويندر مجيء المعدّى المضاعف مكسوراً، و«ما» في قوله (كما) زائدة كافّة عن العمل، التقدير كما احتمل أي نُقِلَ ضم اللازم ندوراً، ثم إن النادر من كلّ من النوعين على ضربين :

---

(١) أوله قوله:

وضـمّ عين معـدّاه ويـنـدر ذا   كسر كما لازم ذا ضمٍّ احـتـمـلا

(٢) في ح : يفتّه بصيغة المضارع فقط، ولم تذكر واو العطف وصيغة الماضي.

(٣) في ح : قتاة.

ضرب التزم فيه خلاف قياسه.

وضرب جاء فيه وجهان: القياس، وخلاف القياس.

فأما ما التزم فيه خلاف القياس من المعدّى فهو فِعْلٌ واحد أشار إليه بقوله:

(فذو التعدّي بكسر «حَبَّه»)[1]

أي فندر مجيء المعدّى بالكسر فقط في فعل واحد وهو (حَبَّه) بالمهملة (يَحِبُّه) بفتح الياء وكسر الحاء لغةً في (أَحَبَّه يُحِبُّه) ومنه صيغ المحبوب، وبه قرىء شاذاً[2] [/١٥/أ] ﴿فَاتَّبِعُوْنِي يَحْبِبْكُمْ اللَّهُ﴾[3] قال في الصحاح «لا يأتي في المضاعف يَفْعِلُ بالكسر إلا ويشركه يَفْعُلُ بالضم إذا كان متعدّياً ما خلا هذا الحرف»[4] يعني حَبَّه يَحِبُّه.

وأمّا ما فيه وجهان من المعدّى فهو خمسة أفعال على ما ذكره المصنّف، وقد أشار إليها بقوله:

(وع ذا وجهين هرَّ وشدَّ علَّه عللا)
(و بتَّ قطعاً ونمَّ)[5]

---

(١) أول قوله:

فذو التعـدّي بكسرٍ حبّه وع ذا وجـهـين هرّ وشـدّ علّه عللا

(٢) في ح: قرأ بالبناء للمعلوم، والقارىء هو أبو رجاء العطاردي عمران بن تميم كما في شواذ ابن خالويه ٢٦، والكشاف: ١/٤٢٤، والبحر المحيط: ٣/١٠٣.

(٣) آل عمران: ٣١.

(٤) الصحاح (حبب): ١/١٠٥.

(٥) من قوله:

وبتّ قطعاً ونمّ واضممن مع الـ ـلزوم في امـرر به وجـلّ مثـل جلا

أي واحفظ صاحب الوجهين من المعدّى، وهو خمسة أفعال كما تقدّم.

الأول: (هَرَّ) يقال (هَرَّ فلانٌ الشيءَ[1] يَهِرُّه ويَهُرُّه) كرهه، وهَرَّتِ القومُ الحربَ[2] كذلك، وأصله (هَرَّ الكلبُ يَهِرُّ) بالكسر لا غير هريراً صوت من غير نُباح.

الثاني: (شَدَّه يَشِدُّه ويَشُدُّه) أوثقه، وأصله شَدَّ الشيءُ في نفسه يَشِدُّ أي اشتدّ وصار شديداً.

الثالث: (عَلَّ) يقال: (عَلَّه الشرابَ[3] يَعِلُّه ويَعُلُّه) سقاه عَلَلاً بعد نَهَلٍ، والنَّهَلُ الشُّرْبُ الأول، والعَلَلُ الشُّرْبُ الثاني.

الرابع: (بَتَّ) يقال: (بَتَّه يَبِتُّه ويَبُتُّه) قطعه، وأصله من بَتَّ يَبِتُّ أي انقطع كانبتّ، قال الشارح: «ولم يظهر لي وجه تقييد الناظم له بقوله قطعاً»[4] إلا أن يكون تفسيراً فقط.

الخامس: (نَمَّ)[5] يقال: (نَمَّ الحديثَ يَنِمُّه ويَنُمُّه) حمله وأفشاه[6] وأصله من نَمَّ الحديثُ نفسُه يَنِمُّ فشا.

---

(١) كلمة الشيء سقطت من ح.

(٢) أنّث الفعل لأن الفاعل اسم جمع على حدّ قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ و ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾.

(٣) الشراب مفعول ثانٍ لعلَّ، ويأتي علّ لازماً قال في اللسان (علل) ١١/٤٦٧: «علّه يَعُلُّه ويعِلُّه إذا سقاه السقية الثانية، وعلَّ بنفسه يتعدّى ولا يتعدَّى».

(٤) فتح الأقفال: ٧٩.

(٥) في ح (نمي يقال نمي الحيث)، وفي ف كتب الكلمة ثم شطب عليها ثم صححت بقلم مختلف عن قلم الأصل.

(٦) في ح وف: فشاه، وفشى لازم لا يصل للمفعول بنفسه، وأثبتّ ما في لامية الأفعال.

تنبيـه :

قال الشارح[1]: أشار في الصحاح[2] إلى أن الذي سهّل مجيء الوجهين في هذه الأفعال لزومها مرّة، وتعدّيها أخرى، وذكر أنها أربعة فلم يذكر مجيء الوجهين [/١٥/ب] في (هرَّة)، وحكاهما في القاموس، وكلام الناظم يوهم الحصر في هذه الخمسة، وعبّر في التسهيل[3] بقوله: والتزم الضم في المضاعف المعدّى غير المحفوظ كسره لكنّه لم يزد في شرحه[4] على الخمسة، وقد ظفرت في القاموس بأربعة أفعال بعضها في الصحاح أيضاً مع ما سبق من حصره لها في الأربعة السابقة وهي :

(نَثَّ الخبَرَ) بالنون (يَنِثُّه ويَنُثُّه) أفشاه، و(شَجَّ رأسَه يَشِجُّه ويَشُجُّه) و(أَضَّه) بالمعجمة إلى كذا (يَؤُضُّه ويَئِضُّه) ألجأه، وهذه الثلاثة في القاموس و(رَمَّه) بالراء (يَرِمُّه ويَرُمُّه) أصلحه ذكره بالوجهين أيضاً في الصحاح مع حصره السابق وقد نظمتها فقلت[5]:

ومثل هرَّ ينثُّ شجَّه وكذا ... ك أضَّه رمَّه أي أصلح العملا

انتهى .

وأما ما ندر من المضاعف اللازم فهو كما سبق على ضربين :

ضرب التزموا فيه الضم على خلاف قياسه .

وضرب جاء فيه الوجهان .

---

(١) فتح الأقفال: ٧٩.

(٢) الصحاح (بتت): ١/٢٤٢.

(٣) تسهيل الفوائد: ١٩٧ : «وفي المضاعف المتعدِّي غير المحفوظ كسره».

(٤) شرح تسهيل الفوائد: ٣/٤٤٥.

(٥) أي بحرق، ينظر فتح الأقفال: ٧٩.

والضرب الأول : ثمانية وعشرون فعلاً وقد أشار إليه بقوله :

(واضممنَّ مع الـ ـلزوم في امرر به وجَلَّ مثل جَلا)

أي واضمم عين المضارع من المضاعف مع لزومه على خلاف قياسه في هذه الأفعال المذكورة :

أوّلها : (مَرَّ به يَمُرُّ).

والثاني : (جَلَّ الرجلُ عن منزله يَجُلُّ) ارتحل عنه مثل جَلا عنه جلاء، ومن هذا ﴿**وَلَوْلا أنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِم الجَلاءَ**﴾[1]، وأما جَلَّ قدرُه يَجِلُّ فبالكسر لا غير، واحترز عنه بقوله مثلِ جلا بجر مثل على البدل أو نصبه على الحال.

الثالث : (**هَبَّتْ**)[2] [١٦/أ] (يقال هَبَّتِ الرِّيْحُ تَهُبُّ) بضم عين المضارع.

الرابع : (**ذَرَّتْ**) يقال : (ذَرَّتِ الشمسُ تَذُرُّ) أي فاض شعاعها على الأرض.

والخامس : (**أَجَّ**) يقال : (أَجَّتِ النارُ تَؤُجُّ).

والسادس : (**كَرَّ**) يقال : (كَرَّ على قِرْنه يَكُرُّ) رجع.

---

(١) الحشر: ٣.

(٢) من قوله :

هبّت وذرّت وأجّ كرّ همّ به	وعمّ زمّ وسحّ ومـلّ أي ذمـلا
وألّ لمعاً وصرخاً وشكّ أبّ وشد	د أي عدا شقّ خشّ غلّ أي دخـلا
وقشّ قوم عليه الـليل جنّ ورشـ	ـش المـزن طشّ وثلّ أصله ثللا
أي راث طلّ دمٌ خبّ الحصان ونبـ	ـتٌ كمّ نخلٌ وعسّت ناقة بخـلا
قسّت كذا وعِ وجهي صدّ أثّ وخرْ	رَ الصلد حدّت وثـرّت جدّ من عمـلا

والفعل هبَّ فقط، والتأء للتأنيث، ولعله قيّده بتاء التأنيث تمشياً مع النظم.

السابع : (**هَمَّ به**) يقال : (هَمَّ بالأمر يَهُمُّ به)[1].

الثامن : (**عَمَّ**) يقال : (عَمَّ النبتُ يَعُمُّ).

التاسع : (**زَمَّ**) يقال : (زَمَّ بأنفه يَزُمُّ) تكبّر.

والعاشر : (**سَحَّ**) يقال : (سَحَّ المطرُ يَسُحُّ) نزل بكثرة.

الحادي عشر : (**مَلَّ**) في سيره يَمُلُّ مَلًّا أسرع (**أي**) كـ(**ذملا**) في سيره ذميلاً، وقيده بذلك ليحترز عن (مَلَّ الخبزَ) أي أدخله الملّة وهي الرماد الحار فإنه معدّى، وأمّا (مَلَّه) بمعنى ضجر منه فمضارعه (يمَلُّه) بالفتح؛ لأنه من باب (فَعِلَ) المكسور.

والثاني عشر : (**ألَّ**) السيفُ (يَؤُلُّ) بمعنى لمع، وألَّ العليلُ أيضاً يُؤلُّ ألًّا أي صرخ، ولذا قال (**لمعاً وصرخاً**) كذا قيده في التسهيل[2] بذلك، قال في القاموس: (أَلَّ المريضُ والحزين يَئِلُّ) و(أَلَّ يَؤُلُّ) بالضم والكسر برق فجعل الصرخ[3] بالكسر لا غير على القياس، واللمع بوجهين فهو من الضرب الثاني ففيه مخالفة للناظم من وجهين[4].

الثالث عشر : (**شَكَّ**) (يَشُكُّ) أي تردد.

الرابع عشر : (**أَبَّ**) بالموحّدة الرجل يَؤُبُّ إذا تهيّأ للذهاب كذا ذكره الناظم تبعاً للجوهري والضياء[5]، وقال في القاموس: (أبَّ يَؤُبُّ) بالضم والكسر، فجعله من الضرب الثاني [/١٦/ب].

---

(١) في الأصول: هم به الأمر بهم.

(٢) لم أجده في التسهيل ولا في شرحه.

(٣) عبارة (وألّ يؤلّ بالضم والكسر برق فجعل الصرخ) ليست موجودة في ح.

(٤) الوجهان هما أنه جعل ألّ بمعنى صرخ من مضموم العين وهو من مكسورها، والوجه الثاني أنه جعل ألّ بمعنى لمع من مضموم العين فقط وهو مما سمع فيه الضم شذوذاً والكسر قياساً.

(٥) هو ضياء الحلوم في مختصر شمس العلوم لعلي بن نشوان بن سعيد الحميري المتوفي سنة ٦٢٠ وهو من معاجم الأبنية، توجد منه نسخة خطيّة في عارف حكمت، والنص المشار إليه في اللوحة ١٢/ب.

والخامس عشر : (**شَدَّ**) الرجلُ (يَشُدُّ) (**أي عدا**) ، وقيده بذلك القيد ليحترز من شَدَّ المتاعَ به يَشُدُّه، وقد سبق أنه معدّى، وأن فيه وجهين.

السادس عشر : (**شَقَّ**) عليه الأمر يَشُقُّ شَقّاً ومشقّة إذا أضرّ به.

السابع عشر : (**خَشَّ**) في الشيء يَخُشُّ أي دخل.

الثامن عشر : (**غَلَّ**) فيه يَغُلُّ هو بمعنى ما قبله ولذا قال : (**أي دخلا**) وقيّده به ليحترز عن (غَلَّ) المتاعَ أي سرقه فإنه متعدٍّ.

التاسع عشر : (**قَشَّ قومٌ**) يَقُشُّون بالقاف والشين المعجمة حَسُنَ حالهم بعد بؤس.

العشرون : (**جَنَّ**) وقد أشار له بقوله : (**عليه الليل جَنَّ**) يَجُنُّ.

والحادي والعشرون : (**رَشَّ المزنُ**) يَرُشُّ أي أمطر، والمزن السحاب.

الثاني والعشرون : (**طَشَّ**) أي أمطر مطراً خفيفاً دون الرش كذا ذكره المؤلف، ومفهوم الصحاح أنه بالكسر على القياس؛ لأنه قال «طَشَّ المزنُ يَطِشُّ» ولم ينبّه على شذوذه كعادته فيما شذّ، وقال في القاموس : «طَشَّتِ السَّماءُ تَطُشُّ» بالضم والكسر، وعليه فهو من الضرب الثاني.

والثالث والعشرون : (**ثَلَّ**) الفرسُ والحمارُ بالمثلّثة يَثُلُّ، ونبّه المصنّف على أن أصله بالفتح بقوله : (**أصله ثَلَلا**) ادغمت اللام في اللام، وبيّن معناه بقوله : (**أي راث**) ، وقيّده به[1] ليحترز عن ثَلَّ الترابَ يَثُلُّه إذا صبّه.

[١٧/أ] **الرابع والعشرون** : (**طَلَّ دَمُه**) يَطُلُّ أي ضاع وهدر.

---

(١) كلمة به سقطت من ح.

الخامس والعشرون : (**خَبَّ الحصانُ**) يَخُبُّ أسرع (**و**) يقال خب (**نبت**) يخب طال بسرعة فقوله (نبت) معطوف على الحصان.

السادس والعشرون : (**كَمَّ نخلٌ**) يَكُمُّ إذا طلَّع أكمامَه.

السابع والعشرون : (**عَسَّت ناقةٌ**) تَعُسُّ رعت وحدها ولذا قال (**بـ . . خَلًا**) أي بموضع خالٍ، وأصله المدّ، وقصره للضرورة ويجوز أن يراد به المقصور غير المهموز وهو الحشيش الرطب، والباء بمعنى من.

الثامن والعشرون : (**قَسَّت**) الناقة بالقاف والسين المهملة تَقُسُّ كـ(عَسَّت تَعُسُّ) ولذا قال (**كذا**).

فهذه ثمانية وعشرون فعلاً، وسبق الانتقاد عليه في ثلاثة أفعال منها وهي : (أَلَّ وأَبَّ وطَشَّ).

تنبيهان :

الأول : قوله خبَّ الحصان فعل وفاعل، ونبت معطوف عليه، وكذا قوله كمَّ نخلٌ وعسَّت ناقةٌ فعل وفاعل، وقوله قسّت كذا مبتدأ وخبر.

الثاني : قال الشارح[1] : كلامه يوهم الحصر فيما ذكر، وعبَّر في التسهيل[2] بقوله : والتزم الكسر في المضاعف اللازم غير المحفوظ ضمُّه لكن لم يزد في شرحه[3] على ما ذكر في النظم وقد ظفرت في الصحاح والقاموس بأفعال من هذا الضرب نقلا فيها التزام الضم وهي ثمانية عشر فعلاً :

---

(١) فتح الأقفال : ٨٣.

(٢) تسهيل الفوائد : ١٩٧.

(٣) شرح التسهيل : ٣/٤٤٥.

مَتَّ إليه بقرابة ونحوها يَمُتُّ أي توسّل.

وثَجَّ الماء يَثُجُّ أي سال [/17/ب].

وسَجَّ بطنه يَسُجُّ بالجيم (رقّ) الخارج منه.

وأَحَّ الرجل بالحاء المهملة يَؤُحُّ سعل.

وسَخَّتِ الجرادةُ بالخاء المعجمة تَسُخُّ أثبتت ذنبها لتبيض.

وأَدَّ البعير يَؤُدُّ رَجَّعَ الحنينَ في جوفه[1].

وحَدَّ عليه يَحُدُّ حِدَّةً غضب.

وعَرَّ الظليم بالمهملتين يَعُرُّ صاح.

وحَصَّ الحمار بالمهملتين يَحُصُّ حُصاصاً إذا ضرط.

ولَطَّتِ الناقةُ بذنبها تَلُطُّ ألصقته بين فخذيها.

وكَفَّ بصره يَكُفُّ عمي، وكذا كَفَّتِ الناقةُ إذا تآكلت أسنانها من الكبر.

وبَقَّ في كلامه يَبُقُّ بالموحدة بَقاقاً[2] بالفتح أكثر.

وشَقَّ بصرُ الميّتِ يَشُقُّ تبع روحه ولا يقال شَقَّ الميّتُ بصرَه؛ لأنه لازم.

وعَكَّ يومُنا يَعُكُّ اشتدّ حرّه مع سكون ريحه.

وفَكَّ الرجلُ يَفُكُّ فَكاكاً أي هرم.

وأَمَّتِ المرأةُ تَؤُمُّ أُمُوْمَةً صارت أمّاً.

وغَمَّ يومنا يَغُمُّ بالمعجمة اشتدّ حرّه.

وحَنَّ عنه بالمهملة يَحُنُّ اعرض وصدّ.

---

(1) في ح وف: رجع الحسنُ في وجهه. ينظر: الصحاح (أدد): 2/440، والقاموس المحيط (أدد): 338، وفتح الأقفال: 84.

(2) في فتح الأقفال بقّاً فقط، وفي التاج (بقق) 13/43: (وقال الزجاج: بقّ الرجل على القوم بقّاً وبَقاقاً مثال فكّ الرهن يفُكّه فكّاً وفَكاكاً إذا كثر كلامه) أ.هـ. وعلى هذا فالفعل بقّ له مصدران مسموعان عن العرب الأوّل منهما ما ذكره بحرق، والثاني ما ذكره الصعيدي.

فهـذه الثمـانية عشر تلحق بالثمانية والعشرين ليصير المستثنى من هذا الضرب ستة وأربعين[1] وقد نظمتها فقلت :

ومـعْ ثمـانـيـةٍ عَشْـرٍ كَمَـتَّ به   يمُـتُّ ثَجَّ وسَـجَّ أَحَّ أي سعـلا
سَخَّـت وأَدَّ وحَـدَّ عَرَّ حَصَّ ولَـطْـ   ـطَتْ ناقـة كَفَّ شَقَّ طرفـه فعـلا
وبَـقَّ فَكَّ وعَـكَّ الـيومُ غُمَّ وأَمْـ   ـمَتْ أمُّنـا حَنَّ عنه معـرضاً كمـلا

أ. هـ.

وأما الضرب الثاني :

وهو ما جاز فيه وجهان [١٨/أ] من مضارع المضاعف اللازم فأشار إليه بقوله :

(وعِ وجهي)[2] أي واحفظ الوجهين الجائزين في مضارع هذه الأفعال وهي ثمانيةَ عشر فعلاً :

الأول : **(صَدّ)** عن الشيء يَصِدُّ ويَصُدُّ أي أعرض، وكذا صَدَّ منه أي ضَجِرَ، فالكسر على القياس، والضم على الشذوذ، وبهما قرىء ﴿**إذا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّون**﴾[3]، وأصله صَدَّه عن كذا أي منعه يَصُدُّه بالضم لا غير معدّى،

---

(١) في ح : وأربعون.

(٢) من قوله :

قسّت كذا وعِ وجهي صدّ أث وخـرْ   رَ الصلدُ حدّت وشـرّت جدّ من عمـلا
ترّت وطرّت ودرّت جمّ شبّ حصا   نٌ عنّ فحّت وشـذّ وشـحّ أي بخـلا
وشـطّت الـدار نسّ الشيء حرّ نها   رٌ والمـضـارع من فعـلت إن جعـلا
عينـاً له الـواو أو لامـاً يجاء به   مضـمـوم عين وهـذا الحكم قد بذلا

(٣) الزخرف: ٥٧، والذين قرأوا بالضم هم: نافع وابن عامر والكسائي وعاصم في رواية عنه، وقرأ الباقون بالكسر.

ينظر: السبعة: ٥٨٧، والمبسوط: ٣٣٦، والنشر: ٢/ ٣٦٩.

ثم طرأ له اللزوم، وقد أشار في الصحاح إلى أن الضم في المضاعف اللازم لا يأتي إلا لمخالطة التعدّي كما أشار إلى ذلك الشارح[1].

الثاني : (**أَثَّ**) بالمثلثة يقال : أَثَّ الشَّعَرُ والنبات يَؤُثُّ ويَئِثُّ أي كثر والتفّ فهو أثيث.

الثالث : (**خَرَّ**) الحجرُ الصَّلْدُ يَخِرُّ ويَخُرُّ أي سقط من عُلْوٍ إلى سُفْلٍ، وكذا خَرَّ الإنسان لوجهه، والكسر أفصح، وعليه أجمع القراء في قوله تعالى ﴿**يَخِرُّونَ للأذْقانِ يَبْكونَ**﴾[2] و﴿**يَخِرُّونَ للأذْقانِ سُجَّدا**﴾[3] فلا مفهوم لتقييده بالصَّلْدِ؛ وإنما هو فرضُ مثالٍ.

الرابع : (**حَدَّتْ**) المرأةُ بالحاء المهملة على زوجها تَحِدُّ وتَحُدُّ تركت الزينة، وأصله حَدَّه أي منعه بالضم لا غير وكأنها منعت نفسها من الزينة وامتنعت فالكسر باعتبار لزومه، والضم باعتبار تعدّيه.

الخامس : (**ثَرَّتِ**) العينُ بالمثلّثة تَثِرُّ وتَثُرُّ أي غزر دمعها، وكذا [//١٨/ب] السحابة فهي ثَرَّةٌ، وأصله من ثَرَّ الثوبَ يَثُرُّه مثل ذَرَّه يَذُرُّه وثَلَّه أيضاً يَثُلُّه بالضم لا غير.

السادس : (**جَدَّ**) بالجيم في عمله يَجِدُّ ويَجُدُّ جِدّاً بالكسر[4] أي قصده بعزم وهمّة، ولذا قال (من عملا)، وأصله من جَدَّ الحبلَ وغيره أي قطعه يَجُدُّه بالضم لا غير، وكأنه قطع كلّ شاغل عنه.

السابع : (**تَرَّتْ**) يده تَتِرُّ وتَتُرُّ إذا بانت عند القطع.

---

(١) فتح الأقفال: ٨٤.

(٢) الإسراء: ١٠٩.

(٣) الإسراء: ١٠٧.

(٤) أي بكسر المصدر.

والثامن: (طَرَّتْ) تَطِرُّ وتَطُرُّ بمعنى ما قبله.

والتاسع: (دَرَّتِ) الناقةُ باللبن تَدِرُّ وتَدُرُّ من قولهم (دَرَّها) والأكثر (درَّرها تدريراً) استحلب لبنها.

العاشر: (جَمَّ) الماء يَجِمُّ ويَجُمُّ كثر واجتمع من جَمَّه يَجُمُّه[1] بالضم لا غير إذا جمعه فهو جَمٌّ أي كثير.

الحادي عشر: (شَبَّ) حصانٌ يَشِبُّ ويَشُبُّ شِباباً بالكسر[2] إذا مَرِحَ ونَشِطَ فرفع يديه جميعاً من شَبَّ النار يَشُبُّها إذا أوقدها بالضم لا غير، وأما (شَبَّ) الغلامُ يَشِبُّ شَباباً بالفتح[3] فبالكسر[4] لا غير؛ ولذا قيّده بإسناده للحصان؛ ليحترز عن هذا.

الثاني عشر: (عَنَّ) له الشيء يَعِنُّ ويَعُنُّ أي عرض.

الثالث عشر: (فَحَّتِ) الأفاعي بالحاء المهملة والمعجمة[5] أيضاً تَفِحُّ وتَفُحُّ إذا نفخت بفمها وصوّتت.

الرابع عشر: (شَذَّ) بالمعجمتين يَشِذُّ ويَشُذُّ أي انفرد عن الجماعة.

الخامس عشر: (شَحَّ) بماله يَشِحُّ ويَشُحُّ أي بخل [/١٩/أ].

السادس عشر: (شَطَّتِ) الدارُ تَشِطُّ وتَشُطُّ أي بعدت.

السابع عشر: (نَسَّ) الشيءُ بالنون والسين المهملة يقال: نَسَّ اللحمُ وغيرُه يَنِسُّ ويَنُسُّ أي جَفَّ وذهبت رطوبته.

---

(١) في ح من حمعه يجمعه.

(٢) أي في المصدر.

(٣) أي بفتح المصدر.

(٤) أي بكسر عين المضارع يشِبُّ.

(٥) أي فخّت بالخاء المعجمة من فوق، والفحيح أعلى لغة من الفخيخ. ينظر اللسان (فخخ): ٤٢/٣.

الثامن عشر : (حَرَّ) نهارٌ يَحِرُّ ويَحُرُّ أي حميت شمسه، وفيه لغة أخرى يَحَرُّ بالفتح فيكون من باب فَعِلَ بالكسر.

تنبيهـان :

الأول : قال الشارح[1] : كلامه أيضاً يوهم الحصر فيما استثناه، ولم يزد أيضاً في شرح التسهيل[2] على ما ذكره في النظم، وقد ظفرت بأفعال نقل فيها الوجهين صاحبُ القاموس، وبعضها أيضاً في الصحاح وهي ثمانية :

شَتَّ الأمرُ يَشِتُّ ويَشُتُّ أي تفرّق والأكثر شتّته أي فرّقه.

وعَرَّتِ الإبل بمهملتين تَعِرُّ وتَعُرُّ أي سلمت[3].

وقَرَّ يومنا يَقِرُّ ويَقُرُّ قُرّاً بالضم أي بَرَدَ، وفيه لغة أخرى (قَرَّ يَقَرُّ) بالفتح كـ(حَرَّ النهار يَحَرُّ) على ما تقدّم.

وأَزَّتِ القدرُ تَؤُزُّ وتَئِزُّ أزيزاً سمع لغليانها صوت.

ورَزَّتِ الجرادةُ تَرِزُّ وتَرُزُّ[4] بتقديم الراء غرزت ذنبها لتبيض من رَزَّه يَرُزُّه أثبته في الأرض.

وأَصَّتِ الناقةُ تَئِصُّ وتَؤُصُّ اشتدّ لحمها وسمنت.

وكَعَّ عن الشيء يَكِعُّ ويَكُعُّ جبُن وضعُف من كَعَّه إذا كرهه.

وخَلَّ لحمُه بالمعجمة يَخِلُّ ويَخُلُّ هزُل فهو خَلٌّ بالفتح.

---

(١) فتح الأقفال: ٨٨.

(٢) شرح التسهيل: ٣/٤٤٦.

(٣) العرُّ بفتح العين وضمها هو الجرب داء يصيب الإبل فتعدى به الصحاح، وفسّره المصنف بسلمت من باب التفاءل كالسليم للديغ والمفازة للمهلكة، أو من باب الفرار من النطق باسمه كالبصير للأعمى.

(٤) في ح : أورد مضارعاً واحداً فقط لهذا الفعل.

وقد نظمتها فقلت :

ومثل صدّ بوجهين ثمانيةٌ [/١٩/ب] عرّت وشتّ وأزّ القدر حين غلا
قرّ النهار وأصّت ناقة كذا رزّ الجراد وكعّ خلّ أي هزلا

فهذه الثمانية تلحق بالثمانية عشر فيصير المستثنى من هذا الضرب ستة وعشرين انتهى.

التنبيه الثاني :

قال الشارح[١] أيضاً : «اعلم أن العلة في التزامهم ضم عين المضارع المضاعف المعدّى أنه كثيراً ما يتّصل به ضمير المفعول كـ(مدّه يمُدّه) فلو كسروا عينه لزم الانتقال من كسرة إلى ضمة وهو ثقيل[٢]؛ ولهذا لم يشذّ منه إلا (حبّه يحبِّه) منفرداً، والخمسة المشتركة التي ذكرها الناظم مع الأربعة التي زدناها فانحصر المستثنى منه في عشرة، وأما المضاعف اللازم فإنما كسروا عينه فرقاً بينه وبين المعدّى، مع أنه لا يلزم من ضمّه ثقل، ولا يكاد أيضاً يلتبس اللازم بالمتعدّى؛ فلهذا سهل ضمه على ألسنتهم فكثر المضموم منه منفرداً ومشتركاً كما سبق حتى بلغ المجموع اثنين وسبعين، لكن مهما أمكن تأويل الضمّ أنه باعتبار تعدية الفعل كما فعلتُ ذلك في كثير من الأمثلة ظهر وجهه للطالب» انتهى.

(١) فتح الأقفال: ٨٩.

(٢) قد لا يسلم له هذا التعليل؛ وذلك لأن بين الكسرة اللازمة في عين الكلمة والضمة اللازمة في ضمير المفعول فاصل وهو حركة لام الفعل وهو حاجز حصين، ولابن مالك تعليل أقوى من تعليل الشارح إذ يقول في التسهيل: ١٩٦ (لفعل تعدٍّ ولزوم، ومن معانية غلبة المقابل، والنيابة عن فعُل في المضاعف واليائي العين) فابن مالك يرى أن المضاعف اللازم نائب عن فعُل بضم العين في الماضي.

[باب نصر]

ولمّا أنهى الناظم رحمه الله تعالى حكم عين المضارع من فَعَلَ المفتوح لازماً ومتعدّياً عاد إلى ذكر باقي القسم الثاني منه [/٢٠/أ] أعني ما يلزم ضم عين مضارعه، وقد ذكرنا أنه أربعة أنواع :

المضاعف المعدّى وقد سبق، **وما يدّل على غلبة المفاخرة** وسيأتي، **وما عينه أو لامه واو** وإليهما أشار بقوله :

[الأجوف والناقص الواوي]

(والمضارع من فعلت إن جعلا)(١)

(عينا له الواو أو لاماً يجاء به مضموم عين)

أي والمضارع من فَعَلَ المفتوح يجاء به مضموم العين إن جُعِلَ الواوُ عيناً له أو لاماً فقوله : والمضارع مبتدأ، ويجاء به خبره، وجواب الشرط محذوف، أو جملة يجاء به هي الجواب وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ، ولا يضرّ رفع الجزاء؛ لأن الشرط ماضٍ قال في الخلاصة(٢) :

وبعد ماضٍ رفعك الجزا حسنْ

والواو نائب فاعل جعل، وعيناً مفعول ثانٍ له مقدّم، ولاماً معطوف عليه، ومضموم عين حال من الضمير المستتر في يجاء به مثال ما عينه واو (بَاءَ) بكذا

---

(١) من قوله :

و(شطّت) الدار (نسّ) الشيء (حرّ) نها رُ والمضارع من فعلت إن جعلا

عيناً له الواو أو لاماً يجاء به مضموم عين وهذا الحكم قد بذلا

(٢) وتمامه : ورفعه بعد مضارع وهن.

يَبُوءُ رجع، و(سَاءَ) يَسُوءُ، و(نَاءَ) بحمله يَنُوءُ نهض بجهد ومشقّة، و(آبَ) يَؤُوبُ، و(تَابَ) يَتُوبُ، و(ثَابَ) يَثُوبُ كلها بمعنى رجع فالإياب الرجوع، ومنه ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ﴾[1] أي رجّعي بصوت التسبيح معه، و(عَادَه) يَعُودُه زاره، و(جَابَه) يَجُوبُه خرقه وقطعه، و(حَابَ) يَحُوبُ حَوْباً بالضم والفتح أَثِمَ، ومنه ﴿إنَّه كان حُوباً كَبيراً﴾[2] و(ذَابَ) السمن ونحوه يَذُوبُ و(رَابَ) اللبن يَرُوبُ، و(شَابَه) يَشُوبُه خلطه، و(صَابَ) [/٢٠/ب] المطر يَصُوبُ نزل بكثرة، و(قَالَ) يَقُولُ.

تنبيـــه :

لا أثـر لكـون لام هذا النوع حرف حلق، وإن اقتضته عبارة التسهيل، وإطلاقه في النظم يؤيد ما قلناه، وقد ذكرنا في الأمثلة الثلاثة الأُوَل[3] ما لامه حرف حلق، ونحو (بَاحَ) يَبُوحُ، و(فَاحَ) المسك يَفُوحُ، و(صَاغَ) الحَلْيَ يَصُوغُه.

ومثال ما لامه واو: (بَدَا) يَبْدُو: ظهر وسكن البادية، و(بَذَا) عليهم يَبْذُو: فَحُشَ في كلامـه فهـو بَذِيٌّ، و(دَعَـا) يَدْعُـو، و(بَلاه) يَبْلُوه: اختبـره ومنـه ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[4]، و(تلاه) يَتْلُوه: تبعـه، و(القـرآن قَرَاه)[5]، و(جَفَـاه) يَجْفُوه:

---

(١) سبأ: ١٠.

(٢) النساء: ٢.

(٣) وهي باء يبوء وساء يسوء وناء ينوء.

(٤) آل عمران: ١٨٦.

(٥) هذا الفعـل من (قَـرَوَ) وليس من قرأ المهموز قال في اللسان: ١٥/ ١٧٥ (قروت البلاد قرواً وقريتها قرياً... وقرا الأرض يقروها... إذا تتبعها أرضاً أرضاً)، وعلى هذا فمـراد المصنّف تتبعت القرآن حـرفاً حـرفاً..

هجره، و(جَلا) السيف يَجْلُوه: صقله، والعروس أراها الناس، و(حَبَا) الصبيّ يَحْبُو: مشى على بطنه، و(حَبَاه) أيضاً أعطاه، و(حَسَا) الماء يَحْسُوه: شربه جَرْعاً، و(حَشَا) الوسادة يَحْشُوها، و(حَنَا) عليه يَحْنُو: عطف، و(خَطَا) يَخْطُو مشى، و(خلا) المكان يَخْلُو، و(دَجَا) الليل يَدْجُو: أظلم، و(دَنَا) يَدْنُو: قَرُبَ فهـو دانٍ، و(زَكَتِ) النَّارُ تَزْكُو: اشتعلت، و(رَبَا) يَرْبُو: زاد كـ(نَمَا يَنْمُو)، و(رَجَاه) يَرْجُوه.

تنبيـــه :

قال الشارح[1] شرط في التسهيل[2] للزوم الضم فيما لامه واو أن لا يكون عينه حرف حلق، وهو أيضاً مقتضى كلام الناظم فيما سيأتي في الحلقي، وكأنه رحمه الله لم يمعن النظر في ذلك فإني تتبعت مواده فلم أظفر بما انفرد [٢١/أ] بالفتـح سوى (طَحَـا) الأرض يَطْحَـاها بسطها، و(طَغَا) يَطْغَى بالغين جاوز الحدّ، وفيه لغة أخرى كـ(رَضِيَ يَرْضَى)، و(فَحَا)[3] الترابَ يَفْحَاه جرفه فهذه ثلاثة، وجاز في أفعالٍ الفتحُ والضمُّ انتهى فانظره.

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالى إلى النوع الرابع من القسم الثاني وهو ما يلزم ضم عين مضارعه من (فعل) المفتوح بقوله :

---

(١) فتح الأقفال: ٩٧.

(٢) التسهيل: ١٩٧.

(٣) هذا الفعل ورد في النسختين الخطيتين هذا (فح) والصواب ما أثبته.

[المغالبة]

(وهذا الحكم قد بذلا)[1]

(لمــا لبــذّ مفــاخــر ولــيس له

داعي لزوم انكسار العين نحو قلا)

أي وهذا الحكم وهو ضم عين المضارع المفتوح قد بذل لما بذَّ المفاخر بالموحدة، والذال المعجمة، وفي نسخة لما يدلّ على الفخر، والأولى أدلُّ على المقصـود مثال ما لغلبة المفاخرة سَابَقَنِي فَسَبَقْتُه فأنا أَسْبُقُه بالضم أي فخرتـه بالسبـاق مع أن أصله سَبَقَـه يَسْبِقُه بالكسر، وهكذا في كل مكسورٍ المضارعُ بنيّة المغالبة[2]، فكأنك تردّ مضارعه إلى يفعُل بالضم، ما لم يكن فيه داعي لزوم انكسار العين من كون فائه واواً كـ(وَعَدَ)، أو عينه أو لامه ياء كـ(باع ورمي) فإنه مانع من الضم فتقول: وَاعَدَنِي[3] فأنا أَعِدُه، وبَايَعَنِي فأنا أَبِيْعُـه ورَامَـانِي فأنـا أَرْمِيْه بالكسـر، ومثله قَالانِي فأنا أَقْلِيْه، والقِلَى بالكسر البغضُ، وقد مثل به الناظم لما فيه داعي [/٢١/ب] الكسر، لا لما لغلبة المفاخرة.

ثم أشار بقوله :

(وفتــح ما حرف حلق غيـر أوّلـه

عن الكسائي في ذا النوع قد حصلا)

---

(١) من قوله:

عينـاً له الـواو أو لامـاً يجاء به مضمـوم عين وهـذا الحكم قد بذلا

(٢) أي فإنه يضمُّ.

(٣) في ح وعدني.

إلى أنه إذا بني الفعل لغلبة المفاخرة مما ليس فيه داعي الكسر فلا فرق عند الجمهور في لزوم ضمه بين أن يكون غير أوله وهو عينه أو لامه حرف حلق أم لا ـ وسيأتي ذكر حروف الحلق المقتضية لفتح المضارع ـ فتقول صَارَعَنِي فأنا أَصْرُعُه بالضم، وشَاعَرَنِي فأنا أَشْعُرُه، ومذهب الكسائي[1] أن حرف الحلق مانع من الضم في ذا النوع أي المبني لغلبة المفاخرة[2]؛ لأن الفتح قد سمع في أفعال، وحمل الجمهور ذلك على الشذوذ كما سمع الكسر في أفعال ولا أثر عندهم لحرف الحلق.

وقوله وفتح ما حرف حلق غير أوله: فتح مبتدأ، وقد حصل خبره، وما موصولة مضاف إليه، وحرف حلق خبر مقدم، وغير أوّله مبتدأ مؤخر، والجملة صلة الموصول، والعائد الضمير المضاف إليه، وفي ذا النوع متعلق بحصل، وعن الكسائي متعلق بفتح أو بحصل أي وفتح الذي غير أوله حرف حلق قد حصل في هذا النوع عن الكسائي.

تنبيـــه :

قال الشارح[3]: ومقتضى الصحاح موافقة الكسائي في أن حرف الحلق مانع من الضم.

وقد تقدّم أن مضارع فعل المفتوح أربعة أنواع: نوع يطّرد [/٢٢/أ] فيه الكسر وهو: ما فاؤه واوٌ، أو عينه، أو لامه ياء، أو مضاعف لازم.

---

(١) ينظر رأي الكسائي في الممتع لابن عصفور: ١٧٣، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٧١، وارتشاف الضرب: ١/ ٧٨.

وينظر رأي الجمهور في: الكتاب: ٤/ ٦٨، والسيرافي النحوي: ١٨٩، والمخصص: ١٤/ ١٧٧.

(٢) في ف المفاخر.

(٣) فتح الأقفال: ٩٩.

ونوع يطّرد فيه الضم وهو: المضاعف المتعدّي، وما عينه، أو لامه واوٌ، وما يدل على غلبة المفاخرة، وقد انقضى الكلام على هذين النوعين.

ونوع[1] يجوز فيه الكسر والضم وسيأتي قريباً.

[باب فتح]

ونوع يطّرد فيه الفتح، وإليه أشار بقوله:

(في غير هذا لذي الحلقيّ فتحا أشع
بالاتفـاق كـ (آت) صيـغ من سألا)

أي وأشـع الفتـح قياسـاً في غير الدال على المفاخرة من مضارع فَعَلَ المفتـوح الحلقي العين أو اللام باتفاق من الكسائي وغيره، وحروف الحلق ستة: (الهمزة، والهاء، والحاء، والخاء، والعين، والغين) ويجوز أن يكون قوله لذي الحلقي بذال معجمة مكسورة. وبمهملة مفتوحة أي وأشع الفتح في مضارع فعل المفتوح ذي الحرف[2] الحلقي، أو عند وجود الحرف الحلقي، ومثال ذلك[3] سَأَلَ يَسْأَلُ وهو ما مثّل به الناظم، وبَأَى عليه يَبْأَى افتخر، وبَدَأَ الله الخلق يَبْـدَأُه أي ابتدأه، وبَرَأَه يَبْرَأُه خلقه، والبرية[4] الخليقة، وكذا بَرَأَ

---

(١) كلمة نوع ساقطة من ح.

(٢) في ح: الحرفي.

(٣) كلمة ذلك سقطت من ح.

(٤) البريّة أصلها الهمز (البريئة) ثم سهلت الهمزة ياء، وأدغمت الياء بالياء، ومن العلماء من يرى أن البريّة أصلها من (برو) (البريوة) فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة وهو أحد قولى الفراء.
ينظر تاج العروس (بري): ١٩/ ١٩٨.

المريض يَبْرَأُ[1]، وجَزَأَ بالشيء يَجْزَأُ اكتفى، وجَشَأَ الصوت يَجْشَأُ خرج من الحلق، وخَبَأَ الشيء يَخْبَأُه ستره، وخَسَأَ الكلب يَخْسَأُ بَعُدَ، وخسأته طردته [/٢٢/ب] لازماً ومتعدياً، وخَلأَتِ الناقةُ تَخْلأُ بركت في حال السير، ودَرَأَه يَدْرَأُه دفعه، وذَرَأَه يَذْرَأُه خلقه، ومنه الذريئة ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾[2]، ورَفَأَ الثوبَ[3] أصلح فساده، ورَقَأَ الدمعُ سكن، ورَقَأَ[4] الجبل صعد، وطَرَأَ عليهم يَطْرَأُ جاءهم فُجَاءة، وفَقَأَ العينَ يَفْقَأُها قلعها، وكَلأَه الله يَكْلأُه حرسه ومنه ﴿قُلْ مَن يَكْلَأُكُمْ﴾[5]، ومَلأَه يَمْلأُه، ونَسَأَه يَنْسَأُه أخره، والمِنْسَأَةُ العصا، وهَدَأَ يَهْدَأُ سكن، ودَعَبَ بالمهملتين يَدْعَبُ دُعابَةً بالضم مزح، وذَهَبَ يَذْهَبُ، ورَعَبَه يَرْعَبُه أفزعه، وسَحَبَه يَسْحَبُه جره على وجه الأرض، وشَعَبَ يَشْعَبُه صدعه، وأصلح شعبه من الأضداد، وبَغَتَه يَبْغَتُه دخل عليه بَغْتَةً أي فُجَاءة، وبَهَتَه يَبْهَتُه افترى عليه، وبَحَثَ عنه يَبْحَثُ طلبه، ونَصَحَه يَنْصَحُه.

---

(١) الفعل برأ جاء مفتوح العين في الماضي من باب قرأ، وهي لغة أهل الحجاز وحكم عليها اللغويون بالفصاحة وسمع في مضارع هذا أعني المفتوح العين في الماضي الضم أيضاً من باب نصر، ولم يسمع الضم فيما لامه همزة في غير هذا الحرف وجاء الماضي مكسور العين من باب فرح وهي لغة بني تميم وحكم عليها العلماء بالفصاحة أيضاً، وجاء الماضي مضموم العين من باب كرم (برؤ) وهذه الأخيرة استضعفها العلماء.

ينظر تاج العروس (برأ): ١/١١٢.

(٢) الأعراف: ١٧٩.

(٣) في ب ذرأ.

(٤) هكذا في الأصول، والفعل رقأ بمعنى صعد لازم غير متعدٍّ وحكم عليه المعجميون بالندور قال في اللسان رقأ: ١/٨٨ «ورَقَأَ في الدرجة رَقْأً صعد عن كراع، نادر والمعروف رَقِيَ»، وقال في التاج: ١/١٦٤ «ورقأ في الدرجة كمنع صرّح به الجوهري وابن سيده وابن القوطية».

(٥) الأنبياء: ٤٢.

فهـذه الأمثلة ونحـوهـا ممـا عينه أو لامه حرف حلق مفتوحة العين في المضارع ؛ وذلك مشروط بشروط أشار إليها بقوله :

(إن لـم يضاعف ولـم يشهر بكسرةٍ أو
ضم كيبغي ومــا صرّفت من دخـلا)

أي إنما يفتح قياساً عين المضارع من فعل المفتوح الحلقي بثلاثة شروط :

الأول : ألّا يكـون مضـاعفاً، فإن كان مضاعفاً فهو على قياسه السابق [٢٣//أ] من كسر لازمه، وضم معدّاه فاللازم نحو صَحَّ جسمه يَصِحُّ، والمعدّى نحو دَعَّه يَدُعُّه.

الثـاني : ألّا يشتهـر فيه الكسـر نحو (بَغَى يَبْغِي)، و(نَعَى يَنْعِي)[١]، و(نَضَحَه بالماء يَنْضِحُه)[٢] رشّه، و(شَخَرَ بالمعجمة يَشْخِرُ) شخيراً صوّت من

---

(١) أورد المصنِّف هذا الفعل على أنه مما اشتهر بكسر عين مضارعه، والمعجميون يخالفون ذلك فقد أوردوه على أنه من باب سعى قال في المحكم: ٢/ ١٨٤ (النعي الدعاء بموت الميّت والإشعار به نعاه ينعاه نعياً ونُعياناً)، وقال في تاج العروس: ٢٠/ ٢٥٤ (نعاه له نعياً ونعيّاً على فعيل ونُعياناً بالضم ظاهر هذا السياق كما للجوهري أنه من حدّ نصر على ما يقتضيه اصطلاحه عند عدم ذكر المضارع، والصواب أنه من حدّ سعى ففي المحكم نعاه ينعاه نعياً ونُعياناً أخبره بموته)، ولم يذكر هذا الفعل اللبلي في بغية الآمال، وأورد ابن القطاع والسرقسطي الماضي منه دون المضارع، ومن الشواهد على أنه من باب سعى قول جرير:

يَنْعَى النُّعَـاةُ أَمِـيْرَ المُؤمِنِـيْنَ لَنَـا ... يا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللهِ وَاعْـتَـمَـرا

(٢) الفعل نضح نصّ المعجميون على أنه من باب ضرب ومنع قال في المصباح المنير: ٢٣٣ (نضحت الثوب نضحاً من باب ضرب ونفع وهو البلّ بالماء والرشّ) وقال في القاموس نضح: ٣١٣ (نضح البيت ينضحه رشّه... والقربة تنضح رشحت) فكأنه فرّق بين الفعلين النضح بمعنى الرش جعله مكسوراً في المضارع، وبمعنى الرشح جعله مفتوحاً في المضارع. وتعقّب الزبيدي الفيروز أبادي =

حلقه وأنفه، و(رَجَعَ يَرْجِعُ) و(رَضَعَ يَرْضِعُ) وفيه لغة أخرى كـ(فَرِحَ يَفْرَحُ)، ومثله (نَهَقَ الحمـار يَنْهِقُ)، و(سَغَبَ) أي جاع ومنـه ﴿ذِي مَسْغَبَـةٍ﴾[1] أي مجاعة، و(نَزَعَه يَنْزِعُهُ) كانتزعه.

الثالث: ألا يشتهر فيه الضم كـ(يَدْخُلُ) المتصرف من دخل، و(صَرَخَ يَصْرُخُ) و(نَفَخَ يَنْفُخُ)، و(قَعَدَ يَقْعُدُ)، و(أَخَذَه يَأْخُذُه)، و(طَلَعَتِ الشَّمس تَطْلُعُ)، و(بَزَغَت تَبْـزُغُ) أي طلعت، و(بَلَغَ يَبْلُغُ)، و(سَبَـغَ الثـوب يَسْبُغُ) فاض، وطال، و(سَعَلَ يَسْعُلُ سُعالاً)، و(نَحَلَه يَنْحُلُه) أي أعطاه[2]، و(نَخَلَ الدقيقَ يَنْخُلُه)، و(زَعَمَ يَزْعُمُ زعماً) مثلّث الزاي، وأكثر ما يقال فيما يشكّ فيه، وقد يراد به مجرّد النقل عن الغير نحو: زعم سيبويه كذا.

تنبيـــه :

قال الشارح[3]: اقتصاره على استثناء هذه الثلاثة يقتضي أن سائر الحلقي ولو كان فيه داعي لزوم الكسر كـ(وَعَدَ يَعِدُ) و(بَاعَ يَبِيعُ) و(بَغَى يَبْغِي) أو داعي الضم كـ(دَعا يَدْعُو) و(فَاحَ المسك يَفُوحُ) قياسه الفتح ما لم يشتهر بكسرة[4] أو ضم، وتمثيله أيضـاً بـ(يَبْغِي) يدل على ذلك، وقد سبق فيما فاؤه واو أن

= فقال: ٤/٢٣٣ (قال شيخنا: قضية كلام المصنف كالجوهري أن نضح ينضِح رشّ كضرب، والأمر منـه كاضرب، وفيه لغـة أخرى مشهورة كمنع، والأمر انضح كامنع حكاه أرباب الأفعال والشهاب الفيومي في المصباح وغير واحد... وحكى عن صاحب الجامع أن الكسر لغة وأن الفتح أفصح ونقله الزركشي وسلمه) أ.هـ.

(١) البلد: ١٤.

(٢) في ح أعطى له.

(٣) فتح الأقفال: ١٠٧.

(٤) إنما قال بكسرة بتاء الوحدة لموافقة النظم.

حلقي العين منه مكسور على [٢٣//ب] إطلاق التسهيل[١] والنظم هناك كـ(وَعَدَ يَعِدُ)، وشذّ (وَهَبَ له يَهَبُ) وإن خالف إطلاق النظم هنا، وحلقي اللام منه مفتوح كـ(وَضَع يَضَعُ) و(وَقَعَ يَقَعُ) موافقة لإطلاق النظم هنا، وإن خالف إطلاق التسهيل[٢]، وكذا فيما عينه ياء أن حلقي اللام منه مكسور وإن خالف النظم هنا نحو (جَاءَ يَجِيءُ)، و(صَاحَ يَصِيحُ)، و(بَاعَ يَبِيعُ)، و(زَاغَ عنه يَزِيغُ) و(تَاهَ يَتِيهُ)، ولم يشذّ منه شيء، وفيما لامه ياء كـ(رَمَى يَرْمِي) شرطه ألا يكون عينه حرف حلق كما شرطه في التسهيل، وكما يرشد إليه تمثيل الناظم فيما سبق بـ(يأتي) وهو موافق لإطلاقه هنا كـ(سَعَى يَسْعَى) و(نَهَى عنه يَنْهَى) وشذّ (بَغَى يَبْغِي) و(نَعَى الميّتَ يَنْعِيه)[٣]، وفيما عينه واو أنه لا أثر لكون لامه حرف حلق وإن شرط ذلك في التسهيل واقتضاه إطلاقه هنا كـ(سَاءَه يَسُوءُه) و(فَاحَ المسكُ يَفُوحُ) وكذا فيما لامه واو[٤] أن غالب مواده مضمومه كـ(دَعَا يَدْعُو) و(لَهَا يَلْهُو)، و(سَهَا يَسْهُو).

وحاصله أن لحرف الحلق تأثيراً إذا كان لاماً لما فاؤه واوٌ كـ(وَضَعَ يَضَعَ)، وكذا إن كان عيناً لما لامه ياء كـ(سَعَى يَسْعَى) فيدخلان في إطلاق النظم هنا.

ولا أثر له إذا كان عيناً للأول كـ(وَعَدَ يَعِدُ)، أو لاماً للثاني كـ(بَاعَ يَبِيعُ)، وكذا إن كان عيناً لما لامه واو كـ(دَعَا يَدْعُو)، أو لاماً لما عينه واو كـ(فَاحَ [٢٤//أ] المسك يَفُوحُ) فتردّ الأربعة على إطلاقه هنا والله أعلم.

---

(١) التسهيل: ١٩٧.

(٢) في ح وف جاءت عبارة (والنظم ثم) والذي أراه أن عبارة والنظم ثم مقحمة في الأصل، لأنها تتعارض مع النص.

(٣) سبق التعليق على هذا الفعل وأن الراجح فيه نَعَى يَنْعَى بالفتح على القياس.

(٤) أي وعينه حرف حلق.

ولما لم يكن في نحو (نَصَرَ وضَرَبَ) مرجِّح لكسر، ولا ضم، وكان القياس فيه جواز الوجهين لاستوائهما لولا تخصيص اشتهار الاستعمال بأحدهما دون الآخر صار[1] المرجع فيه إلى النقل؛ ولهذا لما أنهى الناظم رحمه الله الكلام على الأقسام الثلاثة من أقسام فَعَلَ المفتوح وهو: مكسور المضارع قياساً، ومضمومه قياساً، ومفتوحه قياساً أشار إلى القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الضم والكسر بقوله:

(عينَ المضارع من فعَلت حيث خلا
من جالب الفتح كالمبني من عتلا)
(فاكسر أو اضمم إذا تعيين بعضهما
لفقد شهرةٍ او داعٍ قد اعتزلا)

عين المضارع بالنصب مفعول به مقدّم لقوله: اكسر، ولا يضرّه وقوعه بعد الفاء؛ لأنها زائدة، ومفعول اضمم محذوف يدلّ عليه المذكور، وليس من باب التنازع خلافاً للشارح[2]؛ لأن الناظم لا يراه[3] في المتقدّم، وحيث ظرف مكان عند الجمهور، لا شرط لعدم اتصالها بـ(ما)، وجملة (خلا) في محل خفض

(١) في الأصول فصار، والصواب ما أثبته.
(٢) فتح الأقفال: ١١٣.
(٣) أي التنازع وهو يشير إلى قول الناظم في الخلاصة:

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل

فقوله (قبل) معناه أن شرط العاملين أن يكونا متقدّمين على المعمول المتنازع فيه، ومقتضاه أنه لو تأخر العاملان عن المعمول لم تكن المسألة من باب التنازع.

بإضافة حيث إليها، ومن جالب متعلق بـ(خلا) أي خلا عين مضارع فَعَلَ المفتوح من جالب الفتح وهو حرف الحلق في لامه أو عينه كمضارع (عَتَلَه بالمثناة يَعْتُلُه ويَعْتِلُه) إذا دفعه، فاكسر عينه إذا شئت أو اضممها، وفي جعله [/٢٤/ب] الحرف الحلقي جالباً للفتح تسامح؛ لأنه شرط لا سبب كما سبق، وقد شرط لجواز الوجهين بعد خلوّه من حرف الحلق ألَّا يتعيّنَ فيه الضم لشهرة أو داعٍ، ولا الكسر لشهرة أو داعٍ، فإن تعيّن أحدهما لشهرة أو داع قياسي منع من الآخر فيصير هذا القسم ثلاثة أنواع:

متعيّن الضم، ومتعيّن الكسر، وجائز فيه الوجهان[1].

أما ما يتعيّن ضمّه لداع فقد سبق له أربعة أنواع: المضاعف المعدّى كـ(مَدَّه يَمُدُّه)، وما عينه أو لامه واو كـ(قَالَ يَقُولُ) و(غَزَا يَغْزُو)، وما لغلبة المفاخرة كـ(سَابَقَنِي فَسَبَقْتُه فأنا أَسْبُقُه).

وأما ما يتعيّن كسره لداع فقد سبق أيضاً أنه أربعة أنواع: ما فاؤه واو كـ(وَعَدَ يَعِدُ) أو عينه أو لامه ياء كـ(بَاعَ يَبِيعُ) و(رَمَى يَرْمِي)، والمضاعف اللازم كـ(حَنَّ يَحِنُّ).

وأما ما اشتهر استعمال الضم فيه فنحو (ثَقَبَه يَثْقُبُه) بالمثلّثة خرقه، و(نَقَبَه) بالنون، و(حَجَبَه يَحْجُبُه) و(سَلَبَه)[2]، و(خَطَبَ)، و(رَسَبَ في الماء) ثبت، و(نَكَبَ عن الطريق) عدل، وفيه لغة كفَرِحَ، و(خَفَتَ) سكن، و(سَكَتَ)، و(حَدَثَ)، و(نَصَرَ)، و(كَتَبَ).

وإذا أردت تكثير الأمثلة فعليك بالشارح[3] فإن فيه ما لا مزيد عليه.

---

(١) في ح وف (الوجهين) بالنصب ولا أرى له وجهاً.

(٢) في ح: سنبه بالنون.

(٣) فتح الأقفال: ١١٤.

وأما ما اشتهر بالكسر فنحو (جَلَسَ يَجْلِسُ)، ونحو (جَذَبَه)، و(خَصَبَ المكــان) كثــر عشبـه، وفيه لغـة كفَـرِحَ، و(ضَرَبَـه)، و(عَضَبَـه) قطعـه، و(غَصَبَه)[1] أخذه ظلماً، و(غَلَبَه) قهره، و(قَضَبَه) [/٢٥/أ] قطعه، و(كَذَبَ)، و(كَسَبَ)، و(نَصَبَه) رفعه، و(أَلَتَه حقَّه) نقصه ومنه ﴿لا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئــاً﴾[2] ﴿وَمَـا أَلَتْنَـاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مَنْ شَيْءٍ﴾[3]، و(كَبَتَـه) رده بغيظه، و(كَفَتَه) ضمه إليه، و(شَمَسَ اليومُ) اشتدت شمسه كأشمس، وفيه لغة كفَرِحَ وحَسِبَ، وتمَّم الشارح الأمثلة فراجعه[4].

وأما ما يجوز فيه الوجهان: الكسر والضم فنحو: (جَلَبَه يَجْلُبُه ويَجْلِبُه)، وكذا (حَلَبَ ما في الضرع)، و(خَلَبَه السبع يَخْلُبُه ويَخْلِبُه) خدعه، و(عَتَبَ عليه) لامه، و(نَسَبَه) ذكر نسبه، و(سَلَتَ أنفه)، و(سَمَتَ) حسن سمته أي سيرته، و(نَفَثَ) فيه نفخ، و(نَكَثَ العهد والحبل) نقضه، و(حَلَجَ القطن)، و(خَدَجَتِ[5] الناقةُ) ألقت ولدها قبل التمام. راجع الشارح[6].

---

(١) هذا الفعل والذي قبله وردا في ح بصيغة واحدة هي (عضبه).

(٢) الحجرات: ١٤.

واختلف علماء اللغة في أصل الفعل يلتكم على ثلاثة أقوال:

أ ــ قال قوم هو من لات يليت كباع يبيع وهي لغة أهل الحجاز.

ب ــ وقال آخرون هو من ولت يلت كوصف يصف وهي لغة غطفان وأسد.

ج ــ وقال فريق ثالث هو من ألت يألُت ويألِت فيكون من باب نصر وضرب وهو من الضرب الثالث.

ينظر الدر المصون: ١٠/١٣.

(٣) الطور: ٢١.

(٤) فتح الأقفال: ١١٩.

(٥) في ح خدجدت.

(٦) فتح الأقفال: ١٢٣.

فصل [في اتصال تاء الفاعل أو نونه بالفعل][1]

أي في حكم اتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل الماضي الثلاثي المعتل العين وذلك أنه يجب حينئذٍ تسكين آخر الفعل له مطلقاً ثلاثياً كان أو غيره، مجرّداً أو مزيداً فيه صحيحاً أو معتلاً، لكنه إذا كان غير ثلاثي أو ثلاثياً صحيح العين لم يتغيّر وزنه كـ(دَحْرَجْتُ) و(انْطَلَقْتُ) و(ضَرَبْتُ) و(وَعَدْتُ) و(رَمَيْتُ) و(دَعَوْتُ)؛ وإنما لم ينبّه الناظم رحمه الله تعالى على ذلك لوضوحه، وإن كان ثلاثياً معتلَّ العين بواوٍ أو ياء من باب (فَعُلَ) أو (فَعَلَ) أو (فَعِلَ) مضموماً ومفتوحاً ومكسوراً كـ(قَالَ)، و(بَاعَ) و(خَافَ) و(هَابَ)

---

(١) في هذا الفصل مذهبان للنحاة:

الأول: مذهب سيبويه ومتقدّمي النحاة إذ يرون أن الأجوف الثلاثي إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك ينقل من باب نصر إلى باب كرم إذا كان واوي العين، وينقل من باب ضرب إلى باب علم إن كان يائي العين، وقد انتقد الرضي هذا الرأي في شرح الشافية: ١/٧٨ فقال «الغرض يحصل بدون النقل من باب إلى باب. . . ولا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل لا لفظية ولا معنوية».

والمذهب الثاني: وهو مذهب المتأخرين ومنهم ابن مالك يرون أنَّ الأجوف إذا كان:

أ ــ من باب علم كسرت فاؤه سواء أكان يائي العين كـ(هبت) أم كان واوي العين كـ(خفت) لأننا نقلنا إلى الفاء حركة العين في الماضي.

ب ــ إذا كان من باب نصر ولا يكون حينئذٍ إلا واوي العين ضمت فاؤه للدلالة على أن عينه واو لّما تعذّرت الدلالة على حركة العين.

ج ــ إذا كان من باب ضرب ولا يكون حينئذٍ إلا يائي العين كسرت فاؤه للدلالة على أن عينه ياء لّما تعذّرت الدلة على حركة عينه.

د ــ إذا كان من باب كرم ضمّت فاؤه للدلة على حركة عينه وسمع منه طلت والوصف منه طويل.

ينظر في هذا: شرح التصريف الملوكي للثمانين بتحقيقنا: ٥٠٦، وشرح الشافية للرضي: ١/٧٩، وتصريف الأفعال لعنتر: ١٨٣، والمغني في تصريف الأفعال: ١٨٥.

و(طَالَ)[1] تغيّر وزنه عند اتصال [/٢٥/ب] تاء الضمير أو نونه به؛ لسقوط عينه عند التقاء الساكنين، وهما آخر الفعل المسكّن لأجل الضمير والألف المنقلبة من عين الكلمة مع الاحتياج إلى التنبيه على وزنه في الأصل هل هو من باب فَعُلَ بالضم أو فَعِلَ بالكسر، أو فَعَلَ بالفتح، فصار الفصل مختصّاً بالثلاثيّ المعتلّ العين؛ ولهذا قال: **(وانقل لفاء الثلاثي)**[2] بتخفيف الياء **(شكل عينٍ اذا)** بنقل حركة الهمزة إلى تنوين عين لأجل الوزن **(اعتلّت)** أي تغيّرت العين وكان الثلاثي **(بتا الإضمار)** أي الضمير **(متّصلا أو نونه)** أي الضمير، عطف على (تاء)، وخرج بقوله الثلاثي غير الثلاثي، وبمعتل العين صحيحها من الثلاثي كما سبق فإنه لا يتغيّر وزنه ولا يحذف منه شيء كـ(دَحْرَجْتُ)، وكذا سائر الأمثلة السابقة، وأما الثلاثي معتل العين فإنه إذا[3] سُكِّنَ آخره عند اتصال تاء الضمير أو نونه التقى ساكنان إذ عينه ألف ولا تكون إلا ساكنة فيجب حينئذٍ حذف حرف العلة وهو الألف المنقلبة عن عين الكلمة فيبقى أوله مفتوحاً على أصله إذ أوّل الماضي لا يكون إلا مفتوحاً فينظر ما حركة عينه قبل انقلابها هل هي ضمة أو كسرة أو فتحة، فإن كان أصلها ضمّة أو كسرة روعي فيه التنبيه على وزنه فتنقل شكل العين إلى الفاء بعد حذف العين تنبيهاً على أن [/٢٦/أ] أصله من باب فَعُلَ بالضم أو فَعِلَ بالكسر فتقول في (طَالَ

---

(١) إنما أورد المصنف خمسة أمثلة ليشمل أبواب الثلاثي فـ(قال) واوي العين من باب نصر وباع يائي العين من باب ضرب وخاف واو العين من فرح، وهاب يائي العين من باب فرح، وطال واوي العين من باب كرم.

(٢) أول قوله:

وانقل لفاء الثلاثي شكل عين إذا اعـ	ـتلت وكان بتا الإضمار متصلا
(أو نونه وإذا فتحاً يكون فمنـ	ـه اعتض مجانس تلك العين منتقلا)

(٣) كلمة إذا سقطت من ح.

يَطُولُ): (طُلْتُ) و(طُلْنَــا) و(طُلْنَ) بضم الـطاء؛ لأن أصله (طَوُلَ) بضم الواو[1] كـ(كَرُمَ) لكن لمّا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فلمّا اتصل به ضمير الفاعل وسكن آخره سقطت الألف فبقي (طَلْتُ) بفتح[2] الطاء فأعطى الـطاء ضمـة الـواو قبـل انقلابها ألفاً فصار (طُلْتُ)، وكذا تقول في (خَافَ يَخَافُ): (خِفْتُ وخِفْنَا وخِفْنَ) بكسر الخاء؛ لأن أصله (خَوِفَ) بكسر الواو، فلما تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فلما سقطت عند اتصال الضمير بقي (خَفْتَ) بفتـح الخاء فأعطي الخاء كسرة الواو في (خَوِفَ) قبل انقلابها ألفاً فصار: (خِفْتُ) ويقاس عليها نظائرها مما شكل عينه في الأصل ضمة أو كسرة والتقييد بهما مفهوم من قوله: **(وإذا فتحاً يكون)** الشكل للعين **(فمنه)** أي من الفتـح الكـائن على العين **(اعتض)** أي عوّض **(مجـانس تلك العين)** من الحركات وهو الضمة إن كانت العين واواً، والكسرة إن كانت ياء حالة كونك **(منتقلا)** في الأمثلة من الأفعال المعتلة العين فتردّ كل فعل إلى ما ذكرنا أي إنما ينتقل إلى الفاء شكل العين إذا كان الشكل غير فتحة، وإذا كان الشكل فتحة فلا ينقل إلى فائه إذ لا فائدة في النقل؛ لأن شكل الفاء أيضاً فتحة فيتعذّر حينئذٍ فيه [/٢٦/ب] التنبيه على الوزن، ويراعى فيه التنبيه على أن عينـه المحـذوفـة هل هي قبـل انقـلابها ألفاً واوٌ أو ياءٌ فيعطى الفاء الشكل المجانس للعين وهو ضمة إن كان أصلها واو، أو كسرة أن كان أصلها ياء تنبيهاً على الفرق بين ذوات الياء، وذوات الواو فتقول في قَالَ يَقُولُ: (قُلْتُ) و(قُلْنَا) و(قُلْنَ) بضم القاف؛ لأن أصله (قَوَلَ) بفتح الواو لِمَا سبق أنه من أمثلة فَعَلَ

(١) في ح الواو وككرم بواو عطف. والدليل على أنه من باب كَرُمَ مجيء الوصف منه على فعيل طويل، ولأنه ضد قصُرَ.

(٢) في ح بضم الطاء.

المفتوح فانقلبت ألفاً وسقطت عند اتصال الضمير فبقي (قَلْتُ) بفتح القاف، ولمّا لم يكن لنقل شكل عينه إلى فائه فائدة، وتعذّرت الدلالة على وزنه رُوعي فيه الدلالة على أصل عينه ما هي فاعطى الفاء حركة تجانس الواو وهي الضمة فصار (قُلْتُ)، وكذا تقول في بَاعَ يَبِيْعُ (بِعْتُ) و(بِعْنَا) و(بِعْنَ) بكسر الباء أصله (بَيَعَ) بفتح الياء كما سبق أيضاً فقلبت الياء ألفاً وسقطت عند اتصال الضمير فبقي (بَعْتُ) بفتح الباء فأعطي حركة تجانس الياء وهي الكسرة، ويقاس عليهما نظائرهما.

تنبيـــه :

إنما حكمنا على (طَالَ) بأن أصله (طَوُلَ) بالضم كـ(كَرُمَ) لا فَعَلَ بالفتح كـ(قَالَ) لأنه ضِدُّ (قَصُرَ)؛ ولأن اسم الفاعل[1] منه على فَعِيْلٍ، وحكمنا على (قَالَ) بأن أصله (قَوَلَ) بالفتح كـ(نَصَرَ) لا بالضم كـ(ظَرُفَ) لأن المضموم لازمٌ، والقولُ وما يتصرّف منه ينصب [٢٧/أ] الجُمَلَ وما في معناها، والمفردَ

---

(١) أي الصفة المشبّهة باسم الفاعل، وكون الوصف منه على فعيل مرجّح لا لازم إذ سمع فاعل من فعُل المضموم العين كفارهٍ من فرُه، وسمع فعيل من فعل المفتوح العين كعفيف من عفّ، وقد يأتي فاعل من طول قال الشاعر:

لَقَــدْ زَادَنِي حُبّــاً لِنَـفْسِيَ أَنَّــنِي ... بَغِيْضٌ إلى كُلِّ امْــرِئٍ غَيْرِ طائــلِ

وقال الآخر:

أَرَيْتَ إذا جَالَتْ بِكَ الخَيْلُ جَوْلَةً ... وَأَنْــتَ على بِرْذَونَــةٍ غَيْرَ طائــلِ

وقال أبو ذؤيب:

وَيَأْشِــبُنِي فِيْهــا الَّــذِيْنَ يَلُوْنَهَا ... وَلَــوْ عَلِمُــوا لَمْ يَأْشِــبُونِي بطائــلِ

فالوصف في هذه الأمثلة جاء على وزن فاعل لا على وزن فعيل؛ لأن المراد به حينئذٍ الدلالة على التجدد والحدوث، وكل فعل ثلاثي من أي وزن كان إن أريد به الدلالة على الحدوث والتجدد فاسم الفاعل منه يأتي على فاعل سواء أكان ماضيه على فَعَلَ أم على فَعِلَ أم فَعُلَ.

ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢/١٩٨، وتصريف الأسماء للطنطاوي: ١٠٨.

الذي أريد لفظه، ولا بالكسر كـ(خَافَ) وإلا لكان مضارعه على (يَقَالَ)[1] كـ(يَخَافُ)، ولا بالسكون لأنه ليس من أوزان الفعل فتعيّن الفتح، وأن عينه واو لمجيء مضارعه بالضم، وحكمنا على (بَاعَ) أن أصله أيضاً (بَيَعَ) بالفتح وأن عينه ياء لمجيء مضارعه على (يَفْعِلُ) بالكسر وهو (يَبِيْعُ).

باب أبنية الفعل المزيد فيه[2]

ومراده ما يشمل مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي لذكره النوعين في هذا الباب كما ستراه، وقد سبق أن الفعل المجرّد ثلاثي ورباعيّ فقط، وأن الثلاثي ثلاثةُ أبنية، وليس للرباعي إلا بناءٌ واحدٌ، ولم يأت أيضاً مزيد الرباعي إلا ثلاثة أبنية وهي: (تَفَعْلَلَ) كـ(تَدَحْرَجَ) و(افْعَنْلَلَ) كـ(احْرَنْجَمَ)، و(افْعَلَلَّ) كـ(اسْبَطَرَّ)، وسائر الأمثلة التي ذكرها غير هذه الثلاثة من مزيد الثلاثي، وأكثر ما ينتهي بناء الفعل المزيد فيه إلى ستة أحرف كـ(استخرج)، والزيادة حينئذٍ ثلاثة أنواع، لأنها إما بحرف واحد فيصير بها الفعل رباعياً كـ(أَكْرَمَ)، والرباعي

---

(١) بفتح حرف المضارعة مبنيّ للمعلوم، أما المبني للمجهول فهو يقال بضم حرف المضارعة.

(٢) أبيات هذا الباب هي:

كـ أَعْلَمَ الفعل يأتي بالزيادة معْ	وَالَى و وَلَّى استَقَامَ احْرَنْجَمَ انْفَصَلا
وافْعَلَّ ذا ألف في الحشو رابعة	وعارياً وكذاك اهْبَيَّخَ اعتدلا
تَدَحْرَجَتْ عَذْيَطَ احْلَوْلَى اسْبَطَرَّ تَوَا	لَى مَعْ تَوَلَّى وخَلْبسْ سَنْبَسَ اتَّصَلا
واحْبَنْطَأَ احْوَنْصَلَ اسْلَنْقى تَمَسْكَنَ سَلْـ	ـقَى قَلْنَسَتْ جَوْرَبَتْ هَرْوَلْتُ مُرْتَحِلا
زَهْزَقْتُ هَلْقَمْتُ رَهْمَسْتُ اكْوَأَلَّ تَرَهْـ	ـشَفْتُ اجْفَأَظَّ اسلَهَمَّ قَطْرَنَ الجملا
تَرْمَسْتُ كَلْتَبْتُ جَلْمَطْتُ وغَلْصَمَ ثمـ	ـم ادْلَمَّسَ اهْرَمَّعَتْ واعْلَنْكَسَ انْتَخَلا
واعْلَوَّطَ اعْثَوْجَجَتْ بَيْطَرْتُ سَنْبَلَ زَمْـ	ـلَقَ اضْمُمَنّ تَسَلْقَى واجْتَنِبْ خَللا

خماسياً كـ(تَدَحْرَجَ)، أو بحرفين كـ(انْطَلَقَ) و(احْرَنْجَمَ)، أو بثلاثة كـ(اسَتَقَامَ).

فـوائـد:

الأولى: اعلم أن الـزائـد نوعـان[1]: أحدهما تكرير الأصل، وهذا لا يختصّ بأحرف بعينها، وذلك كـ(جَلْبَبَه) بالجلباب.

وثـانيهمـا: ما لا يكون بتكريرٍ وهذا لا يكون [/٢٧/ب] إلا بأحد حروف الزيادة العشرة يجمعها قولك (سألتمونيها)، ومعنى تسميتها بحروف الزيادة أنه لا يزاد في الكلمة لغير تَكْرار إلا بحرف منها، لا أنها تكون أبداً زائدة؛ لأنها قد تكون أصولاً، وذلك ظاهر[2].

الثانية: اعلم أنه لا يعرف الأصل من الزوائد إلا بمعرفة الميزان وهو أن يعبّر عن أوّل أصول الكلمة بفائها، وعن ثانيها بعينها، وعن ثالثها وكذلك رابعها بلامها فيقال في وزن ضَرَبَ: (فَعَلَ)، ودَحْرَجَ: (فَعْلَلَ)، وأمّا الزائد فإن كان بتَكْرير الأصل عبّر عنه بلفظ ذلك الأصل فيقال في وزن عَلَّمَ: (فَعَّلَ) قال في الخلاصة:

---

(١) الـزيادة كما قال قسمان: زيادة للمبنى وزيادة للمعنى فالزيادة التي تكون للإلحاق فائدتها عائدة لبناء الكلمة لكي تلتحق الكلمة التي فيها الزيادة بكلمة أخرى أكثر منها حروفاً مثل اقعنسس السين الثانية فيها ملحقة بميم احرنجم ولولا الإلحاق لوجب الإدغام في السينين وقيل اقعنَسَّ ولهذا تسمى الزيادة هنا زيادة للمبنى، وقسم تكون الزيادة فيه دالة على معنى زائد لم يكن في الكلمة قبل الزيادة وتسمى الزيادة هنا زيادة للمعنى مثل خرج وأخرج خرج بنفسه وأخرجه غيره الهمزة هنا للتعدية فالزيادة هنا أفادت معنى جديداً.

(٢) مثال ذلك قولك سلم فالسين، واللام، والميم من حروف الزيادة ولكنها هنا كلها أصول، ومثله كلمة نوى فالنون والواو والياء هنا أصول وهي من أحرف سألتمونيها.

فإن يك الزائد ضعف أصل فاجعل له في الوزن ما للأصل

وأما الزائد لغير تَكْرار فيعبّر عنه بلفظه فيقال في وزن أَعْلَمَ: (أَفْعَلَ)، وضَارَبَ (فَاعَلَ)، وانْطَلَقَ (انْفَعَلَ)، واسْتَخْرَجَ (اسْتَفْعَلَ).

الثالثة: اعلم أنه لا يحكم بزيادة حرف إلا بدليل، وأقوى الأدلّة سقوطه في بعض التصاريف كسقوط همزة أعْلَمَ، وألف وَالَى في عَلِمَ، ووَلِيَ لكن شرط[1] الاستدلال بسقوط الحرف على زيادته ألا يكون سقوطه لعلة تصريفية فإن كان[2] سقوطه لعلة تصريفية كسقوط ألف طَالَ وخَافَ وقَالَ وبَاعَ في طُلْتُ وخِفْتُ وقُلْتُ وبِعْتُ، وسقوط واو [/٢٨/أ] وعد في المضارع والأمر والمصدر[3] لم[4] يكن دليلا على الزيادة، ومما تعرف به زيادة الألف[5] ما ذكره في الخلاصة[6] من مصاحبتها أكثر من أصلين كـ(ضارب) وسبق الهمزة والميم ثلاثة أحرف أصول[7] وغير ذلك[8] مما ذكره.

---

(١) في ح بشرط.

(٢) كلمة كان سقطت من ح.

(٣) أي المعوض عن فائه بالتاء كعدة.

(٤) في ح ولم.

(٥) الألف لا تكون أصلاً إلا في الحروف والأسماء المبنية كألف على وإلاّ وحتّى وما فهذه ألفاتها أصول، أمّا الأسماء المتمكنة والأفعال، فألفاتها زائدة أو منقلبة عن أصل واو أو ياء.

(٦) وهو قوله: فألف أكثر من أصلين صاحب زائد بغير مين

(٧) ولا يخرم هذه القاعدة النزاع في همزة أفعى والميم في موسى.

(٨) جعل الصرفيون أدلة يستدل بها على الزيادة منها:

الاشتقاق، والتصريف، والكثرة، واللزوم، وعدم النظير، والدخول في أوسع البابين، والمعنى المطّرد.

ينظر شرح التصريف الملوكي للثمانيني: ١٩٨، الممتع لابن عصفور: ١/ ٣٩.

الرابعة : اعلم أن العرب لا تزيد غالباً[1] حرفاً إلا للدلالة على معنى زائد لا يدلّ عليه الأصل كدلالة الهمزة في أَكْرَمْتُه وأَعْلَمْتُه على التعدية، والألف في ضَارَبْتُه وقَاتَلْتُه على الاشتراك في الفاعلية والمفعولية، والسين في اسْتَغْفَرَ ربَّه على الطلب، ومعرفة هذه المعانى أصل مهمّ جداً وأهمل الناظم رحمه الله تعالى التعرّض لها لضيق هذا النظم فذكر أمثلة المزيد فيه مسرودة فقال :

(كأعلم الفعـل يأتي بالـزيـادة)

أي الفعل يأتي بالزيادة على أصله إما بزيادة همزة قطع من أوله كأَعْلَمَ أو بزيادة غيرها على ما سيأتي .

فقوله الفعل مبتدأ، ويأتي خبره، وكأعلم في محل الحال من فاعل يأتي المستتر، وبالزيادة حال من المبتدأ على رأي سيبوية[2] أي الفعل حال ملابسته للزيادة يأتي موازناً للأوزان المذكورة فمنها :

أَفْعَـلَ : بزيادة همـزة قطع على الثـلاثي سواء كان فَعُلَ بالضم أو فَعِلَ بالكسر أو فَعَلَ بالفتح صحيحاً ككَرُمَ وفَرِحَ وذَهَبَ ونَزَلَ ودَخَلَ أو معتل الفاء كوَلَجَ أو العين بالياء كفَاءَ [٢٨/أ/ب] أي رجع أو بالواو كقَامَ، أو معتل اللام كأَوَى إليه، وخَلا بالمكان[3] فتقول في الجميع لتعديتها بالهمزة : أَكْرَمْتُه وأَفْرَحْتُه، وأَذْهَبْتُـه، وأَنْـزَلْتُـه، وأَدْخَلْتُـه، وأَوْلَجْتُه، وأَفَأْتُه، وأَقَمْتُه، وآوَيْتُه بمد الهمزة وأَخْلَيْتُه. وقس على ذلك سائر أمثلة الفعل المجرد بأنواعه السابقة، والتعدية

---

(١) كما قال المصنف هذا الحكم غالب لا لازم ومن غير الغالب مجيء فعل وأفعل بمعنى واحد بل هناك كتب مصنّفة لما جاء على وزن فعل وأفعل بمعنى واحد، وكذا الحكم في بقيّة أوزان المزيد فيه.

(٢) الكتاب : ٢/٥٨، ٨٨.

(٣) في ح للمكان.

أشهـر معاني أَفْعَلَ ومنه ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾[1] بزيادة الهمزة على جاء أي أوصلها، ومما ندر مجيء أَفْعَلَ لازماً وفَعَلَ متعدّياً بعكس ما تقدم ومنه قولهم: كَبَّه لوجهه فأَكَبَّ أي هو قال في الصحاح[2]: «وهذا مما ندر مجيء فَعَلَ فيه معدّى وأَفْعَلَ لازماً»، وزاد في القاموس في حرف العين قَشَعْتُ القوم فأَقْشَعُوا أي فرّقتهم فتفرّقوا أفاده الشارح[3].

وتـأتي لمعانٍ كثيرة غير التعدية، ومعنى التعدية أن يضمّن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل لأصل الفعل مفعولاً، فإن كان الفعل لازماً تعدّى لواحدٍ كالأمثلة السابقة، أو إلى واحدٍ تعدّى إلى اثنين كأَلْبَسْتُ زيداً ثوباً، أو إلى اثنين تعدّى إلى ثلاثة كأَعْلَمْتُ زيداً عمراً قائماً وهو مثال الناظم.

ومن معنيها: السلب والإزالة كأَقْذَيْتُه وأَشْكَيْتُه أي أزلت القذى عن عينه وأزلت شكايته، انظر الشارح[4].

ومنها [/٢٩/أ] فَاعَلَ:

بزيادة ألف بين الفاء والعين وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية نحو: ضَارَبَ زيدٌ عمـراً فزيدٌ وعمـروٌ يشتـركـان في الفـاعلية والمفعولية من جهة المعنى، وفي اللغة أحدهما فاعِلٌ والآخر مفعولٌ، ومنه ﴿وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾[5]

(١) مريم: ٢٣.

(٢) الصحاح كبب: ٢٠٧ قال «كبه الله لوجهه أي صرعه فأكبّ على وجهه، وهذا من النوادر أن يقال أفعلت أنا وفعلت غيري» أ. هـ.

(٣) فتح الأقفال: ١٢٦.

(٤) فتح الأقفال: ١٣٥.

(٥) الكهف: ٣٤.

أي يناجيه، وقد يكون لموافقة فَعَلَ كـ(جَاوَزْتُه) بمعنى جُزْتُه و(هَاجَرْتُه) أي هَجَرْتُه، وبمعنى أَفْعَلَ كـ(بَاعَدْتُه) أي أَبْعَدْتُه و(تَابَعْتُ الصومَ) أَتْبَعْتُ بعضَه ببعضٍ، وإلى هذا الوزن أشار بقوله **(مع والى)**[1] وهو يحتمل أنه من الموالاة بمعنى المناصرة فيكون من الاشتراك، أو من الموالاة بمعنى المتابعة للصوم ونحوه فيكون بمعنى أَفْعَلَ.

ومنها **فَعَّلَ** :

كـ(**وَلَّى**) بتضعيف العين وهو للتعدية كهمزة أَفْعَلَ نحو كَرَّمْتُه وفَرَّحْتُه وعَلَّمْتُه، ويكون أيضاً لإفادة التكثير نحو ﴿**وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ**﴾[2] ﴿**وَقَطَّعْنَاهُمْ**﴾[3] ﴿**وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ**﴾[4]، ويكون للسلب والإزالة كـ(قَذَّيْتُ عَيْنَهُ)[5] و(قَذَّيْتُ[6] البعيَر) أي أزلت عنه القذى والقراد، ويكون للتصيير كـ(أَمَّرْتُه) و(وَلَّيْتُه) و(عَدَّلْتُه) و(فَسَّقْتُه) أي جعلته أميراً ووالياً وعدلاً وفاسقاً، ولاختصار حكاية المعنى الذي صيغ منه نحو: (كَبَّرْتُ الله) و(سَبَّحْتُه) و(حَمَّدْتُه) و(هَلَّلْتُه) أي قلت الله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، ولموافقة تَفَعْلَلَ: كـ(فَكَّرَ) وتَفَكَّرَ [/٢٩/ب] و(وَلَّى) وتَوَلَّى أي أدبر، ومثال الناظم يحتمله، ويحتمل التولية بمعنى التصيير.

---

(١) من قوله:

كأعلم الفعل يأتي بالزيادة مع   والى وولّي استقام احرنجم انفصلا

(٢) سبأ: ١٩.

(٣) الأعراف: ١٦٠.

(٤) يوسف: ٢٣.

(٥) في ح كقذيته عنه، وفي ف كقذّيت عنه، والتصويب من بحرق.

(٦) في ح وقذذت البعير.

ومنها اِسْتَفْعَلَ :

كـ(اسْتَقَامَ) بزيادة همزة الوصل والسين والتاء، وهو للطلب كـ(اسْتَغْفَرَ ربَّه) و(اسْتَعَانَه) أي سأله المغفرة والإعانة، وقد يكون للتحويل كـ(اسْتَحْجَرَ الطينُ) صار حجراً، أو لمطاوعة أفعل نحو أحكمته فـ(اسْتَحْكَمَ)، وأقمته فـ(اسْتَقَامَ) وهو مثال الناظم، والمطاوعة: قَبُولُ فاعلِ فعلٍ أثرَ فاعل فعل آخر.

ومنها اِفْعَنْلَلَ :

كـ(احْرَنْجَمَ) بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام الأولى، وهو لمطاوع فَعْلَلَ الرباعي كـ(حَرْجَمْتُ الإبلَ) فـ(احْرَنْجَمَتْ) أي جمعتها فاجتمعت.

ومنها اِنْفَعَلَ :

نحو (انْفَصَلا) بزيادة همزة الوصل والنون، وهو لمطاوعة فَعَلَ نحو فَصَلْتُهُ فـ(انْفَصَلَ) وكَسَرْتُهُ فـ(انْكَسَرَ) ومنه ﴿وَإذا النُّجُوْمُ انْكَدَرَتْ﴾[1] ﴿وَإذا الكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ﴾[2]، وقد يطاوع أَفْعَلَ كأَغْلَقْتُ البابَ فـ(انْغَلَقَ)، وأَزْعَجْتُهُ فـ(انْزَعَجَ)، ولموافقة فَعِلَ كـ(انْطَفَأَ) أي (طَفِيءَ)[3]، ولـلإغناء عنه كـ(انْطَلَقَ) أي ذهب إذ لم يستعملوا المجرّد منه ثم قال:

---

(١) التكوير: ٢.

(٢) الانفطار: ٢.

(٣) في ح انطغى بالغين، وفي ف كنطفأ.

(وافْعَلَّ ذا ألف في الحشو رابعةً   وعارياً)

أي ومنها اِفْعَالَّ :

بزيادة همزة الوصل، وألف رابعة بين العين واللام المضعّفة.

وكذا اِفْعَلَّ :

عارياً عن الألف وهما للألوان كـ(احْمَارَّ) و(اصْفَارَّ) [/٣٠/أ] وكذا (احْمَرَّ) و(اصْفَرَّ لونه)، والفرق بينهما أن (افْعَالَّ) صاحبة الألف يكون للونٍ غير ثابتٍ يقال: جَعَلَ يَحْمَارُّ مرّةً ويَصْفَارُّ أخرى، و(افْعَلَّ) للّون الثابت، ولا يكون كل منهما إلا لازماً.

(و) منها (كذلك) اِفْعَيَّلَ :

بزيادة همزة الوصل والياء المثناة تحت المشددة بين العين واللام نحو (اِهْبَيَّخَ) الرجلُ بالمعجمة إذا انتفخ وتكبر وتبختر في مشيه، واهْبَيَّخَ أيضاً الصبيُّ إذا سَمِنَ وامتلأ شحماً فهو هَبَيَّخٌ.

ومنها افْتَعَلَ :

نحو (اعْتَدَلا) بزيادة همزة الوصل وتاء الافتعال وتكون للاتخاذ بالمعجمتين نحو اشْتَوَيْتُ اللحمَ بالواو أي اتخذت منه مشويّاً.

ولمطاوعة فَعَّلَ المضاعف كـ(عَدَّلْتُ الرمح فاعْتَدَلَ)، وهو مثال الناظم، وللاختيار كـ(انْتَقَاهُ) و(اصْطَفَاهُ)، ولموافقة الثلاثي نحو (كَسَبَ) و(اكْتَسَبَ) وكـ(حَمَلَ) و(احْتَمَلَ) و(رِقِيَ) و(ارْتَقى)، وبمعنى تَفَاعَلَ كـ(اخْتَصَمُوا) أي تَخَاصَمُوا.

ومنها **تَفَعْلَلَ** :

نحو (**تَدَحْرَجَتْ**) وتاء التأنيث لا دخل لها بزيادة التاء في فعلل الرباعي لمطاوعته كـ(دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ).

ومنها **فَعْيَلَ** :

كـ(**عَذْيَطَ**) الرجلُ فهو (عُذْيُوطٌ) كعصفور، وعِذْيَوط كفِرْعَوْن[1] إذا كان يُحْدِثُ عند الجماع.

ومنها **اِفْعَوْعَلَ** :

بزيادة همزة الوصل مع تَكرار العين المفصولة بالواو، وتكون للمبالغة نحو [/۳۰/ب] اعْشَوْشَبَ المكان كَثُرَ عشبه، واخْشَوْشَنَ زادت خُشونته، وللصيرورة نحو: (**احْلَوْلَى**) الشراب صار حُلْواً، واحْقَوْقَبَ الرجلُ والهلالُ صار أعوج والحِقْب بالكسر المعوجّ من الرمل وجمعه أحقاب كحِمْلٍ وأحمال.

ومنها **افْعَلَلَّ** :

بزيادة همزة الوصل وتضعيف اللام الثانية وهو مزيد الرباعي نحو (**اسْبَطَرَّ**) الرجل بمعنى اضطجع وتمدّد، واسْبَطَرَّتِ الإبلُ مدّت أعناقها لتسرع في سيرها، واسْبَطَرَّ الشعر طال، ومثله اطْمَأَنَّ قلبه، واقْشَعَرَّ جلده، واشْمَأَزَّتْ نفسه نفرت.

ومنها **تَفَاعَلَ** :

بزيادة التاء والألف نحو (**تَوَالَى**) وهو للاشتراك في الفاعلية لفظاً والمفعولية معنى نحو: تَضَارَبَ زيدٌ وعمروٌ، وقد يكون لمطاوعة فَاعَلَ الذي بمعنى أَفْعَلَ

---

(۱) ويسمّي أيضاً التيتاء ومنه قول امرأة أعرابية:

إني بليت بعذيوط به بخر ... يكاد يقتل من ناجاه إن سعلا

نحو: وَالَيْتُ الصومَ فَتَوالَى أي[1] تابعته فتتابع بمعنى أتبعت بعضه بعضاً وهو مثال الناظم، ومثله بَاعَدْتُه فتَبَاعَدَ أي أَبْعَدْتُهُ، وضَاعَفْتُهُ فَتَضَاعَفَ أي أَضْعَفْتُهُ، ويكون أيضاً لإظهار الفاعل خلاف ما هو عليه نحو: تَجَاهَلَ زيدٌ وتَغَافَلَ أي أَظْهَرَ الجهلَ والغفلةَ من نفسه وليس كذلك.

ومنها تَفَعَّلَ:

بزيادة التاء وتضعيف العين وقد أشار له بقوله مع (تَوَلَّى) وهو لمطاوعة فَعَّلَ المضعّف كعَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ، وأَدَّبْتُهُ فَتَأَدَّبَ، ووَلَّيْتُهُ [١/٣١/أ] فَتَوَلَّى، ولموافقة فَعَّلَ المضعّف أيضاً نحو: تَوَلَّى عنهم بمعنى وَلَّى، ومثال الناظم يحتمل المعنيين، ويكون أيضاً لتعاطي الشيء تكلّفاً نحو تَشَجَّعَ أي تكلّف ذلك، وهو كتَغَافَلَ وتَجَاهَلَ في كون كلّ منهما غير ثابت للفاعل، ويكون أيضاً لمجانبة الشيء كَتَهَجَّدَ أي جانب الهجود أي النوم، وتَحَرَّجَ، وتَأَثَّمَ أي جانب الحرج والإثم، وللاتخاذ كَتَوَسَّدَ ذراعه أي اتخذها وسادة، وللدلالة على التكرير[2] كَتَجَرَّعَهُ أي شَرِبَهُ جَرْعَةً بعد جَرْعَةٍ[3]، وللطلب كاسْتَفْعَلَ نحو تَكَبَّرَ أي طلب أن يكون كبيراً.

ومنها فَعْلَسَ[4]:

بزيادة السين في آخره للإلحاق بفَعْلَلَ الرباعي نحو (خَلْبَسَ) قلبه بالخاء

(١) في ف كتابعته.

(٢) في ف التكرار.

(٣) عبارة بعد جرعة سقطت من ح.

(٤) الحرفُ الزائد للإلحاق على ضربين: إما أن يكون بتكرير حرف أصلي، وإما ألا يكون بتكرير حرف أصلي، فالأول وهو ما كان بتكرير حرف أصلي يوزن بما يوزن به الأصلي نحو جلبب ملحق بدحرج أي ألبسه جلباباً فالباء الثانية توزن باللام؛ لأنها مكررة ولا يصحّ أن يقال فعلب، والثاني وهو ما لم =

المعجمعة والباء الموحّدة أي خدعه وأضلّه، ومنه قولهم: «بَرْقٌ خُلَّبٌ»[1] إذا لم يعقبه مطر، و«لا خِلابَةَ»[2] أي لا خداعة، لكن قال الشارح: مقتضى الصحاح والقاموس أن سينه أصلية؛ لأنهما أورداه في السين لا الباء.

ومنها سَفْعَلَ[3]:

بزيادة السين في أوّله للإلحاق بفعلل الرباعي أيضاً نحو: سَنْبَسَ في سيره بمعنى أسرع، وأصله نَبَسَ[4] أي تحرّك ونطق.

والتاء في قوله تَدَحْرَجَتْ تاء التأنيث الساكنة كما تقدّم، وتسكين آخر خَلْبَسْ للضرورة[5] وأما قوله: اتَّصَلا فليس بمثال بل كمّل به القافية، لأن وزنه افْتَعَلَ كاعْتَدَلَ [/٣١/ب] وقد تقدّم، وتقديره واتّصَلَ تَوَالَى مع تَوَلَّى وما بعدهما بما قبلهما.

= يكن بتكرار حرف أصلي فإنه يجعل في الميزان بذاته فيقال في وزن جوهر فوعل لأن الواو زائدة للإلحاق بجعفر، ولا يصحّ أن يقال وزن جوهر فعلل لأن الواو ليست مكررة؛ ولهذا السبب قال المصنف وزن خلبس فعلس ولم يقل فعلل لأن السين ليست مكررة فجعلها في الميزان بذاتها.

ينظر شرح الشافية: ١/ ١٣، والمغني في تصريف الأفعال: ٢٦.

(١) جمهرة الأمثال: ١/ ٢١١ وهو فيه: برق الخلّب، وفصل المقال لأبي عبيد البكري: ١١٢، ومجمع الأمثال للميداني: ١/ ٤٦ وهو فيهما: إنما هو كبرق الخلب.

(٢) جزء من حديث نبوي شريف أخرجه أبو داود من طريق ابن عمر في سننه في كتاب البيوع باب يقول الرجل في البيع لا خلابة ٣/ ٧٦٥، وأخرجه أحمد في مسنده ٢/ ٧٢ عن ابن عمر قال (ذكر رجل للنبي ﷺ يخدع في البيع فقال له من بايعت فقل لا خلابة) الحديث.

(٣) في ح مستفعل.

(٤) في ح وف (وأصله من سنبس)، فيكون الأصل والمزيد بلفظ واحد.

(٥) يستقيم الوزن دون ضرورة بجعل خلبس فعل أمرٍ بدل اعتباره فعلاً ماضياً.

ومنها افْعَنْلأ :

مهموزاً بزيادة همزة الوصل[1] والنون بين العين واللام، والهمزة أيضاً في آخره للإلحاق باحْرَنْجَمَ مزيد الرباعي نحو: (احْبَنْطأ) إذا عظمت بطنه من وجع يسمّى الحَبَطَ محرّكاً، ويسمّى أيضاً الحُبَاطَ بضم الحاء، وهذا الوزن وهو احْبَنْطَأ بالهمز قال الشارح ذُكِرَ في القاموس، ولم يذكر في الصحاح[2] إلا احْبَنْطَى بغير همز وهو المشهور في كتب التصريف.

ومنها افْوَنْعَلَ :

بزيادة همزة الوصل والواو والنون بين الفاء والعين نحو (احْوَنْصَلَ) الطائر بالمهملتين إذا ثنى عنقه وأخرج حوصلته، وهي مستقر الطعام منه كالكرش من غيره، وقيل هي مجرى الطعام كالحلقوم من الإنسان.

ومنها افْعَنْلَى :

بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام، وألف التأنيث؛ للإلحاق باحْرَنْجَمَ نحو: (اسلنقى) على قفاه بمعنى استلقي[3].

ومنها تَمَفْعَلَ :

بزيادة التاء والميم نحو: (تَمَسْكَنَ) الرجل إذا أظهر المسكنة والخضوع والذلة، وتَمَنْدَلَ بالمنديل، وتَمَدْرَعَ بالمِدْرَعَةِ[4] لبسها.

---

(١) أي في أوّله.

(٢) بل ذكرت في الصحاح في باب الهمزة فصل الطاء (حطأ)، ولعل المصنف والشارح لم يلحظا أن المادة ذكـرت في غير موضعهـا الأصلي فحكما على أن الجوهري لم يذكرها في باب الهمزة وقد تتبع ابن بري الجوهري في هذه المسألة. ينظر التنبيه والإيضاح: ١/١١.

(٣) معنى اسلنقى واستلقي واحد وهو النوم على القفا، ولكن الوزن والمادة مختلفان فاسلنقي وزنها افعنلى من سلق، واستلقى وزنها استفعل من لقي.

(٤) المدرعة: ضرب من الثياب الصوف خاصة، لسان العرب درع: ٨٢/٧.

ومنها فَعْلَى :

بزيادة الألف للإلحاق بفعلل نحو: (سَلْقَى) إذا ألقاه على قفاه.

ومنها فَعْنَلَ :

بزيادة النون بين العين واللام [/٣٢/أ] نحو: (قَلْنَسْتُ) يقال قَلْنَسَهُ ألبسه القَلَنْسُوة[١].

ومنها فَوْعَلَ :

بزيادة الواو بين الفاء والعين نحو (جَوْرَبْتُ) يقال جَوْرَبَهُ ألبسه الجَوْرَبَ بالجيم، وهو لُفَافَةٌ تلفّ على القدمين جلدٌ[٢]، ظاهرهما[٣] وهو ما يلي السماء وباطنهما وهو ما يلي الأرض. وحَوْقَلَ الرجل بالحاء المهملة والقاف إذا أسنّ وضَعُفَ عن الجماع.

ومنها فَعْوَلَ[٤]:

بزيادة الـواو بين العين والـلام كـ(هَرْوَلْتُ) في المشي أَسْرَعْتُ فيه، وجَهْوَرَ كلامه جهر به، والتاء من قوله هرولت تاء الفاعل، وفي قلنست وجوربت تاء التأنيث الساكنة، وقوله: مرتحلا كمّل به القافية وهو بالحاء المهملة حال من تاء الفاعل في هرولت.

---

(١) القلنسوة هي غطاء الرأس وفيها لغات: قَلَنْسُوة، وقَلَنْسِيَة، وقَلْساة، وقَلَنْساة، وقَلْنِيْسَة بتقديم الياء على السين، ويرى ابن منظور أن الواو فيها زائدة لغير الإلحاق كما أنها لغير معنى قال في قلس: ٦/١٨١ «والواو في قلنسوة للزيادة غير الإلحاق وغير معنى، أما الإلحاق فليس في الأسماء مثل فَعَلُلَة، وأما المعنى فليس في قلنسوة أكثر مما في قلساة».

(٢) جلد: عطف بيان من لفافة.

(٣) أي الجوربين لكل رجل جورب.

(٤) في ح فعوعل.

ومنها **عَفْعَلَ** :

بتكرير العين نحو (**زَهْزَقْتُ**) يقال زَهْزَقَ الرجلُ بتكرير الزاي إذا أكثر الضحك.

ومنها **هَفْعَلَ** :

بزيادة الهاء في أوله نحو (**هَلْقَمْتُ**) الطعام لقمته وابتلعته.

ومنها **فَهْعَلَ** :

بزيادة الهاء بين الفاء والعين نحو (**رَهْمَسْتُ**) الشيءَ بمعنى رَمَسْتُه أي سَتَرْتُهُ[1]، والرَّمْسُ القبر.

ومنها **افْوَعَلَّ** :

بزيادة همزة الوصل والواو بين الفاء والعين مع تضعيف اللام نحو (**اكْوَأَلَّ**) الرجلُ بمعنى قَصُرَ واجْتَمَعَ خَلْقُهُ، واكْوَأَدَّ، واكْوَهَدَّ[2] أيضاً ارْتَعَشَ.

ومنها **تَفَهْعَلَ** :

بزيادة التاء في أوّله والهاء بين الفاء والعين نحو (**تَرَهْشَفَ**) [/٣٢/ب] الشرابَ بالشين المعجمة أي رَشَفَه بمعنى امْتَصَّه.

ومنها **افْعَألَّ** :

بزيادة همزة الوصل، والهمزة أيضاً بين العين واللام مع تضعيف اللام نحو (**اجْفَأَظَّ**) بالجيم والظاء المعجمتين إذا أشرف على الموت، واجْفَأَظَّتِ الجيفةُ أيضاً إذا انْتَفَخَتْ، وقد يقال بمدّ الهمزة.

---

(١) في ح ستترته بتاءين.

(٢) في ح كوهد.

ومنها **افْلَعَلَّ** :

بزيادة همزة الوصل واللام بين الفاء والعين مع تضعيف اللام نحو (**اسْلَهَمَّ**) الرجلُ بالسين المهملة إذا تغيّر وجهه من آثار شمس أو سفر بمعنى سَهَمَ.

ومنها **فَعْلَنَ** :

بزيادة نون في آخره نحو (**قَطْرَنَ الجملا**) إذا طلاه بالقَطِران، والتاء في الصيغ الثلاثة[١] الأول تاء الفاعل.

ومنها **تَفْعَلَ** :

بزيادة التاء في أوّله مخففاً نحو (**تَرْمَسْتُ**) يقال تَرْمَسَ الرجلُ إذا اسْتَتَرَ وتَغَيَّبَ عن حرب وأمر مهم، من رَمَسَ الشيءَ دفنه ورَمَسَ الكلامَ كتمه وأخفاه.

ومنها **فَعْتَلَ** :

بزيادة التاء المثناة فوق بين العين واللام نحو (**كَلْتَبَ**) الرجلُ إذا داهن في الأمر، وكَلْتَبَ كـ(جَعْفَرٍ)، ويجوز قراءته في النظم بإسناده إلى تاء الفاعل[٢].

ومنها **فَعْمَلَ** :

بزيادة الميم بين العين واللام نحو (**جَلْمَطْتُ**) يقال جَلْمَطَ الرجلُ رأسَه بالجيم والطاء المهملة بمعنى حلقه، وأصله جَلَطَهُ، وجَلَطَ الجلد عن الشاة سَلَخَهُ.

---

(١) أجاز النحاة في العدد إذا تأخر عن المعدود الموافقة بين العدد والمعدود كما هنا مراعاة لأحكام النعت والمخالفة مراعاة لأحكام العدد.

ينظر حاشية الصبان: ٤/٦١.

(٢) على أن التفعيلة مخبونة في رواية المصنّف أو تامّة على الرواية الأخرى.

ومنها فَعْلَمَ :

بزيادة الميم في آخره نحو: (غَلْصَمَـ)ـهُ إذا قطع غَلْصَمَتَهُ وهي أصل الحُلْقُوم، وأصله غَلَصَه كذا قال الناظم[1] رحمه الله تعالى، ومقتضى [٣٣//أ] الصحاح والقاموس أن ميم الغَلْصَمَةِ أصليّة أفاده الشارح[2].

ثم منها افْعَمَّلَ :

بزيادة همزة الوصل والميم المشدّدة بين العين واللام نحو: (ادْلَمَّسَ) الليل إذا اخْتَلَطَتْ ظُلْمَتُهُ، أصله دَلَّسَ، ومنه التَّدْلِيْسُ في الكلام، ومثله (اهْرَمَّعَتْ) يقال اهْرَمَّعَ الدمعُ أي سال بسرعة، واهْرَمَّعَ في سيره أسرع، أصله هَرَعَ قال الشارح: «ولم يظهر لي ذكر الناظم له مع ادْلَمَّسَ فإنهما مثالان لوزن واحد فهو تَكرار محض»[3].

ومنها افْعَنْلَسَ :

بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام والسين في آخره نحو: (اعْلَنْكَسَ) الشَّعَرُ أي تراكم لكثرته، وقد يقال: اعْلَنْكَكَ بتكرير الكاف، وأمّا قوله انْتُحِلا بالحاء المهملة والمعجمة أيضاً بمعنى اخْتِيْرَ فقد كمّل به البيت لأن وزنه افْتَعَلَ كاعْتَدَلَ وقد سبق، والتاء في تَرْمَسْتُ وجَلْمَطْتُ تاء الفاعل، وفي اهْرَمَّعَتْ تاء التأنيث الساكنة.

ومنها افْعَوَّلَ :

بزيادة همزة الوصل وواوٍ مشدَّدة بين العين واللام نحو: (اعْلَوَّطَ) فرسَه

---

(١) شرح التسهيل: ٤٦٢/٣ «وغلصمه بمعنى غلصه».

(٢) فتح الأقفال: ١٤٧.

(٣) فتح الأقفال: ١٤٧.

بالمهملتين إذا تعلّق بعنقه وركبه، واعْلَوَّطَنِي غريمي لزمني.

ومنها **افْعَوْلَلَ**:

بزيادة همزة الوصل والواو بين العين واللام الأولى نحو: (**اعْثَوْجَجْتُ**) يقال اعْثَوْجَجَ البعيرُ [/٣٣/ب] بالعين والثاء المثلّثة بمعنى ضخُم وغلُظ، وبمعنى أسرع كذا أورده الناظم[١] رحمه الله تعالى بجيمين، وقد اعترضه الشارح بأنّ «المشهور في كتب التصريف اعْثَوْثَجَ بإبدال الجيم الأولى بالثاء المثلّثة، لكن نقل صاحب القاموس ما يؤيّد المصنّف، ويوجد في بعض النسخ اعْثَوْثَجَ كما اشتهر في كتب التصريف وهو تصحيف؛ لأنه حينئذٍ تَكرار مع افْعَوْعَلَ نحو اعْشَوْشَبَ المكانُ، واحْلَوْلَى الشرابُ وقد سبق»[٢].

ومنها **فَيْعَلَ**:

بزيادة المثناة تحت بين الفاء والعين نحو (**بَيْطَرْتُ**) يقال بَيْطَرَ الرجلُ بالباء الموحدة والطاء المهملة إذا عمل البَيْطَرَةَ ومعالجة الدواب.

ومنها **فَنْعَلَ**:

بزيادة النون بين الفاء والعين نحو (**سَنْبَلَ**) الزرع إذا أخرج سنابله، والأكثر على أن نونه أصليّة فوزنه فَعْلَلَ أفاده الشارح[٣].

---

(١) شرح التسهيل: ٣/٤٦١ «ومثال افْعَوْلَلَ وافْعَيَّلَ: اعْثَوْجَجَ واهْبَيَّخَ».

(٢) فتح الأقفال: ٢٤٨.

(٣) فتح الأقفال: ١٤٨.

أقول: من نظر إلى أنّ النون الثانية الساكنة لا يحكم بزيادتها إلا بثبت قال إن نون سنبل أصلية، ومن نظر إلى الاشتقاق وأن السبل والسنبل بمعنى واحد حكم على نون سنبل بالزيادة؛ ولهذا لم يقطع الشارح بأحد القولين.

ومنها فَمْعَلَ :

بزيادة الميم بين الفاء والعين نحو (زَمْلَقَ) الفحلُ بالزاي إذا ألقى ماءه عند الضِّرَاب قبل الإيلاج من زَلَقَ.

ثم قال (اضممن) ما تقدّم لك من الأوزان

لـــ تَفَعْلَى :

بزيادة التاء في أوله وألف التأنيث في آخره للإلحاق بتدحرج مزيد الرباعي نحو (تَسَلْقَى) مطاوع سَلْقَاه على قفاه فَتَسَلْقَى.

والتاء في بيطرت تاء الفاعل، وفي اعثوججت تاء التأنيث (واجتنب) إذا علمت ما أوردناه عليك من الأوزان (خللا) يحصل فيما يرد عليك من الحرف [٣٤/أ/] الأصلي والزائد.

تنبيـــه :

جملة ما ذكـره المصنف في هذا البـاب من أبنية الفعـل المـزيد سبعة وأربعون بناءً، وقد سبق أن مقتضى الصحاح والقاموس أن ميم غلصم أصليّة، والأكثر على أن نون سنبل كذلك، وأن ادلمّس واهرمّع وزنهما واحد قال الشارح «والعجب من المصنّف رحمه الله تعالى أنه ذكر أوزاناً غريبة قلّ من تعرّض لها من التصريفيين، وأهمل أربعة أوزان مشهورة وهي :

تَفَعْلَلَ :

بتكرير اللام كَتَجَلْبَبَ لَبِسَ الجلبابَ مطاوع جَلْبَبَهُ الملحق بِتَدَحْرَجَ[١].

---

(١) أي أنَّ تجلبب ملحقٌ بتدرج، لا أنَّ جلبب ملحق بتدحرج كما قد يفهم لأن تجلبب خماسي يلتحق بالخماسي وجلبب ربـاعي يلتحق بالرباعي، أما جلبب فهو ملحق بدحرج المجرّد، والتاء في تدحرج للمطاوعة يقال: دحرجته فتدحرج، والتاء في تجلبب للإلحاق.

وتَفَوْعَلَ :

كَتَجَوْرَبَ مطاوع جَوْرَبَهُ.

وتَفَعْوَلَ :

كَتَهْرَوَل في مشيه إذا تَموَّجَ فيه متبختراً.

وتَفَيْعَلَ :

كَتَشَيْطَنَ أي أشبه الشيطان، وهذه الأربعة من مزيد الثلاثي للإلحاق بمزيد الرباعي انتهى فليتأمّل»[1] والله أعلم.

فصل في المضارع

أي في أحكامه التي يتمّ بها بناؤه على أي وزن كان ماضيه، وهي ثلاثة: ما يفتتح به، وحركة أوّله المفتتح به، وحركة ما قبل آخره وأمّا حركة نفس الآخر[2] من رفع ونصب وجزم فمحلّها علم النحو.

[حروف المضارعة]

أمّا ما يفتتح به فأشار له بقوله:

(ببعض نأتي المضارع افتتح)[3]

أي افتتح المضارع ببعض حروف نأتي فكل فعل مضارع ثلاثياً كان أو

---

(١) فتح الأقفال: ١٤٩.

(٢) يرى بعض علماء اللغة أن الأسلوب الرفيع في مثل هذه العبارة أن يقال وأما حركة الآخر نفسه؛ لأنه المتمشي مع أحكام التوكيد.

(٣) من قوله:

ببعض نأتي المضارع افتتح وله ضمٌّ إذا بالرباعي مطلقاً وصلا

رباعياً، أو خماسيّاً أو سداسيّاً فلابدّ [/٣٤/ب] أن يفتتح بزيادة على ماضيه ببعض حروف نأتي، ومنهم من عبّر عنها بـ(نأيت) أو (أنيت) وتسمّى حروف المضارعة وهي أربعة: الهمزة والنون والتاء والياء، فالهمزة تكون للمتكلم المنفرد كقولك: أنا أَدْخُلُ وأُكْرِمُك وأَنْطَلِقُ وأَسْتَخْرِجُ.

فإن كان في أوّل الفعل همزة، ولم تدلَّ على متكلّم فهو ماضٍ كأَكْرَمَك زيدٌ.

والنون للمتكلّم المشارك كقولك: نحن نَدْخُلُ ونُكْرِمُ ونَنْطَلِقُ ونَسْتَخْرِجُ.

فلو كان في أوّل الفعل نون، ولم تدلَّ على هذا المعنى كنَصَرَ ونَرْجَسَ الدواءَ[1] أي جعل فيه النَّرْجِس فهو ماضٍ.

والتاء المثناة فوق تكون للمخاطب مطلقاً أي مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، مذكراً أو مؤنّثاً كقولك: أنت تَدْخُلُ وتُكْرِمُنِي، وأنتما تَنْطَلِقَانِ، وأنتم تَسْتَخْرِجُونَ، وأنتِ تَقُومِيْنَ، وأنتنَّ تَقُمْنَ.

فلو كان في أوّل الفعل تاء ولم تدلَّ على خطاب نحو: تَعَلَّمْتُ العلمَ فهو ماضٍ.

وتكون هذه التاء للمؤنث الغائب مفرداً أو مثنّى فقط نحو: هي تَقُوْمُ والهندان تَقُوْمَانِ، دون جمعه نحو: هنَّ يَقُمْنَ فإنه بالياء.

والياء المثناة تحت تكون للغائب المذكّر مطلقاً أي مفرداً أو مثنّى أو مجموعاً، وللغائبات نحو: هنَّ يَقُمْنَ.

---

(١) في ح الدواة.

فلو كان في أوْل الفعل ياء ولم تدلَّ على غيبة نحو: يَئِسَ منه، ويَرْنأ[1] الشيبَ أي خضبه [/٣٥/أ] باليُرَنَّاءِ وهو الحِنَّاءُ فهو ماضٍ.

تنبيـــه :

إنما زادوا هذه الأحرف في المضارع ليحصل الفرق بينه وبين الماضي، واختصّت الزيادة بالمضارع دون الماضي لأنه فرعه فهو مؤخر عنه، والأصل عدم الزيادة، فاختصّ الأصل بالأصل، والفرع بالفرع طلباً للمناسبة.

وسمِّي مضـارعاً لمضارعته الاسم في الحركات والسكنات نحو ضَارِبٍ ويَضْـرِبُ؛ ولـذا أعرب، والمُضارَعَة المشابهة مأخوذة من ارتضاع اثنين من ضرع امرأة فهما أخوان.

وأما حركة أوّله وهو الحكم الثاني فأشار إليها بقوله:

[حركة حروف المضارعة]

(وله ضمٌّ إذا بالرباعي مطلقاً وصلا
(وافتحه متّصلاً بغيره)[2]

أي حق الحرف المفتتح[3] به أول المضارع الضمُّ إذا اتصل بفعل ماضيه

---

(١) يرْنأ فعل رباعي ماضٍ مهموز اللام مشتق من اليُرَنَّاء وهو مثل الحنَّاء، قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ٥/ ٢٩٥: (في حديث فاطمة رضي الله عنها أنها سألت النبي ﷺ عن اليرنَّاء، فقال ممن سمعت هذه الكلمة؟ فقالت من خنساء. قال القتيبي اليرنَّاء الحنَّاء، ولا أعرف لهذه الكلمة في الأبنية مثلاً) أ.هـ.

(٢) من قوله:

وافتحـه متّصـلاً بغـيره ولغيـ ـر الياء كسراً أجز في الآت من فَعِلا

(٣) في ح المنفتح.

رباعيٌّ مطلقاً أي مجرّداً كـ(تُدَحْرِجُ[1] يُدَحْرِجُ) بضم حرف المضارعة، أو مزيد الثلاثي كأَكْرَمَ يُكْرِمُ بالضم.

[كسر حروف المضارعة]

وإذا اتصل حرف المضارعة بغير الرباعي فحقه الفتح ثلاثياً كان كَضَرَبَ يَضْرِبُ، أو خماسياً كانْطَلَقَ يَنْطَلِقُ أو سداسياً[2] كاسْتَعْظَمَ يَسْتَعْظِمُ[3] بفتح حرف المضارعة في الجميع، وهذا على لغة أهل الحجاز ومنهم قريش وكنانة وبلغتهم نزل القرآن[4]، وأما غيرهم من بني تميم وقيس وربيعة فإنهم يوافقون أهل الحجاز في لزوم ضم أول الرباعي كفتْحِ غيره [/٣٥/ب] أن كان ماضيه فَعُلَ بالضم كَكَرُمَ، أو فَعَلَ بالفتح بجميع أنواعه معتلاًّ، أو صحيحاً، أو مضاعفاً[5]، لازماً، أو متعدّياً، حلقيّ العين واللام أم لا، ويستثنى منه كلمة (أَبَى) لما سيأتي.

---

(١) هكذا في ح وف، ولعلّ الصواب كدحرج بصيغة الماضي ليوافق نظائره من الأمثلة التي ساقها في هذه المسألة.

(٢) سمع من بعض العرب شذوذاً ضم حرف المضارعة في الخماسي والسداسي قال الثمانيني: ١٧٠ (وحكى قوم الضم في الخماسي والسداسي كأنهم حملوه على ذوات الأربعة وهذا شاذ لا يؤخذ بمثله)، وقال ابن الأنباري في أسرار العربية وهو يتحدث عن الفعل الخماسي والسداسي: ٤٠٥ (على أن بعض العرب يضم حروف المضارعة منها فيقول ينطلق ويستخرج بضم حرف المضارعة حملاً على الرباعي).

(٣) في ح سقط المضارع من السداسي.

(٤) وهي اللغة الفصيحة؛ لأن العرب عابت تَلْتَلَةَ بَهْرَاءَ في مجلس معاوية وتَلْتَلَةُ بَهْرَاءَ كَسْرُ حروف المضارعة. ينظر مجالس ثعلب: ٨١، والكامل للمبرد: ٧٦٥، وينظر مجلس معاوية في البيان والتبيين: ٣/٢١٢، ودرة العواص: ١٨٣، والفائق للزمخشري: ٣/٣١٢، والخزانة: ١١/٤١٦.

(٥) سمع الكسر في إحبُّ ونِحِبُّ ويِحِبُّ وهو من باب ضرب. ينظر الكتاب: ٤/١٠٩.

فإن كان الماضي فَعِلَ بكسر العين أو خماسيّاً أو سداسيّاً مصدّراً بهمزة الوصل، أو خماسيّاً مصدّراً بالتاء الزائدة فلا يلتزمون في ذلك فتح حرف المضارعة، ولهم فيه حالتان[1]:

حالة: يجيزون فيها كسر الهمزة والنون والتاء الفوقيّة دون الياء التحتية.

وحالة: يجيزون فيها كسر الجميع الياء وغيرها، وإلى الحالة الأولى أشار بقوله:

---

(١) كسر حروف المضارعة فيه بحث طويل ألخصه في الآتي:

أولاً: كسر جميع حروف المضارعة بما فيه الياء: فيه لغات للعرب كالآتي:

أ ـ بعض بني كلب بن وبرة يكسرون جميع حروف المضارعة بما فيها الياء في الأفعال التي ماضيها على وزن فَعِلَ كفرح سواء أكان الفعل صحيحاً أم مثالاً واوياً. ذكر ذلك أبو حيان في البحر المحيط: ٧/٣٤٣.

ب ـ كسرت الياء في الفعل المثال الواوي دون الصحيح وهي لغة بني أسد، ذكر ذلك الجوهري في الصحاح (وجل): ١١/١٨٤٠، واللسان (وجل): ١١/٧٢٢.

ج ـ كسرت الياء في مضارع أبى وهو خاص بهذا الحرف من المهموز الذي على وزن فَعَلَ بفتح العين في الماضي، ذكر ذلك سيبويه: ٤/١١٠.

د ـ كسرت الياء في مضارع حبَّ المضعّف وهو خاص بهذا الحرف لأنه من باب ضَرَبَ، ذكر ذلك سيبويه: ٤/١٠٩.

ثانياً: كسر حروف المضارعة وفتح الياء منها وهي لغة بني أسد وقيس وكلب وعامر بن صعصعة وغيرهم، وبينهم خلاف في المثال الواوي كوَجِلَ يَوْجَلُ يَيْجَلُ بفتح الياء وقلب الواو ياء، يِيْجَلُ بكسر الياء وقلب الواو ياء ويَاجَلُ بقلب الواو ألفاً مع فتح الياء.

ينظر في هذه اللهجات: الكتاب: ٤/١١١، وتأويل مشكل القرآن: ٣٩، الأصول لابن السراج: ٣/٢٦٥، والصاحبي: ٣٤، والمنصف: ١/٢٠٢، ودقائق التصريف: ٢٥٥، والمخصص: ١٤/٢١٧، والأمالي الشجرية: ١/١٧٠، وشرح الشافية للرضي: ١/١٤١، وشرح بانت سعاد لابن هشام: ١٥٩، ودراسات لأسلوب القرآن قسم الصرف: ١/٦٨٢، واللهجات العربية في التراث: ٣٨٨.

(ولغيـ ـر الياء كسراً أجز في الآت من فَعِلا)
(أو ما تصدّر همز الوصل فيه أو التـ ـتا زائداً كتزكّى)[1]

أي وأجز الكسر لغير الياء المثناة تحت من همزة أو نون أو تاء فوقيه في المضارع الآتى من فَعِلَ المكسور العين كفَرِحَ أو من الفعل الخماسي أو السداسي وهو المراد بقوله أو ما تصدّر همز الوصل فيه إذ لا يكون الزائد على أربعة إلا مصدّراً بهمزة الوصل ويكون خماسيّاً كانطلق وسداسياً كاستخرج، أو بالتاء الزائدة ولا يكون إلا خماسياً كتزكّى فتقول فيها: أنا إعْلَمُ وإنْطَلِقُ وإسْتَخْرِجُ وإتَزَكَّى، ونحن نِعْلَمُ ونِنْطَلِقُ ونِسْتَخْرِجُ ونِتَزَكّى، وأنت تِعْلَمُ وتِنْطَلِقُ وتِسْتَخْرِجُ وتِتَزَكّى بفتح حرف المضارعة [/٣٦/أ] وكسره في الجميع، وقد قرىء شاذاً ﴿وإياك نِسْتَعِينُ﴾[2] و﴿يومَ تِبْيَضّ وُجُوهٌ وتِسْوَدّ وُجُوهٌ﴾[3] و﴿لا تِرْكَنُوا إلى الذين ظلموا﴾[4] ﴿ألم إعْهَدْ إليكم﴾[5] بكسر حرف

---

(١) في ح ورد هذا البيت هكذا:

أو ما تصدّر فيه همز الوصل أو التـ ـتا زائدا كتزكّى

وهو يخالف اللامية ولا يستقيم به الوزن، والبيت هو:

أو ما تصدّر همز الوصل فيه أو التـ ـتا زائداً كتزكّى وهو قد نقلا
في اليا وفي غيرها إن ألحقا بأبى أو ما له الواو فاءٌ نحو قد وجلا

(٢) الذين قرأوا بكسر همزة المضارعة هم الأعمش، والنخعي ويحيى بن وثّاب وزرّبن حبيش.
ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/١٧٣، وتفسير القرطبي: ١/١٠٢، والبحر المحيط: ١/٢٣، وإتحاف فضلاء البشر: ١٢٢.

(٣) آل عمران: ١٠٦، والذين قرأوا بكسر حرف المضارعة هم: يحيى بن وثّاب وأبو رزين العقيلي وأبو نهيك. ينظر البحر المحيط: ٣/٢٩٣.

(٤) هود: ١١٣. ونسب الزمخشري في الكشاف: ٢/٢٩٦، وتبعه أبو حيّان في البحر المحيط: ٦/٢٢٠ هذه القراءة لأبي عمرو وهو أحد السبعة، ولم أقف عليها فيما اطلعت عليه من كتب القراءات منسوبة له، وعزاها ابن خالويه في الشواذ: ٦٦ لابن وثّاب.

(٥) يس: ٦٠، والذي قرأ بكسر حرف المضارعة هو يحيى بن وثّاب كما في شواذّ القراءات لابن خالويه: ١٢٦.

المضارعة فيها على هذه اللغة لأن ماضي هذه الأفعال: اسْتَعَانَ وابْيَضّ واسْوَدّ مما تصدّر فيه همزة الوصل، ورَكِنَ وعَهِدَ من باب عَلِمَ، وتقول: هو يَعْلَمُ ويَنْطَلِقُ ويَسْتَخْرِجُ بالفتح لا غير، ومثلها يَتَزَكّى.

وإلى الحالة الثانية وهي ما يجوز[1] فيها كسر حرف المضارعة الياء وغيرها أشار بقوله:

(وهو قد نقلا)

أي وجواز الكسر قد نقل عنه **(في اليا)** التحتية **(وفي غيرها)** من باقي حروف المضارعة، وهي الهمزة، والنون، والتاء الفوقيه، **(إن ألحقا)** أي الياء وغيرها **(بـ)** كلمة **(أبى)** بالموحدة أو بكل فعل ثلاثي فاؤه واو كما أشار له بقوله **(أو ما له الواو فاءٌ)** إذا كان من باب فَعِلَ المكسور **(نحو قد وَجِلا)** ووَجِعَ دون وَعَدَ[2] ونحوه فتقول أَبَى يِأْبَى، وأَبَيْتُ إِيبى[3]، وأنت تِأْبَى ونحن نِئْبَى بالفتح والكسر، وكذا تقول وَجِلَ زيدٌ يَوْجَلُ ويِيْجَلُ[4] ووَجِلْتَ أنت تَوْجَلُ وتِيْجَلُ[5]، ووَجِلْتُ أنا أَوْجَلُ وإِيْجَلُ[6]، ووَجِلْنَا نحن نَوْجَلُ ونِيْجَلُ[7] بالفتح والكسر.

---

(١) في ح وإلى الحالة الثانية ويجوز ما يجوز فيها كسر حرف المضارعة الياء وغيرها.

(٢) لأن وعد من باب ضرب، وليس من باب فرح.

(٣) أصل هذا الفعل إئبى بهمزتين الأولى همزة المضارعة، والثانية فاء الكلمة فقلبت الثانية منهما ياء لاجتماع همزتين في كلمة واحدة الأولى منهما مكسورة والثانية ساكنة فقلبت الثانية منهما ياء وجوباً مثل إيمان أصلها إئمان من الأمن.

(٤) في ح يوجل مكرر مرتين.

(٥) في ح توجل ويوجل.

(٦) في ح كلمة ليست واضحة كأنها أراجل.

(٧) في ح ناجل.

تنبيـــه :

قال الشارح[1]: اعلم أن الناظم رحمه الله تعالى أطلق في القسم الأول جواز كسر غير الياء من فَعِلَ المكسور [/١/٣٦ب]، وفي القسم الثاني جوازه في الياء وفي غيرها مما فاؤه واو، وليس كذلك بل شرطه في القسم الأول أن يأتي مضـارعه على يَفْعَلُ بالفتح على ما هو القياس، فإن خالف القياس كما في حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواته وجب فتح حرف المضارعة اتفاقاً، وكذا شرطه فيما فاؤه واو أن يكون ماضيه على فَعِلَ بالكسر كما قيّدناه بذلك، وقد يرشد إليه تمثيله بـ(وَجِلَ) دون غيرها.

[حركة ما قبل آخر المضارع]

وأما حركة ما قبل آخره وهو الحكم الثالث فأشار إليه بقوله:

(وكسر ما قبل آخر المضارع من ذا الباب)[2]

أي باب أبنية المـزيد فيه؛ لأن هذا البـاب معقـود له، والفصـل معقود لمضـارعه؛ لأن أبنية الفعل المجرّد من ماض ومضارع قد سبق حكمها في بابها، وإنما استطرد حكم ضم المضارع وفتحه المشترك فيه المجرّد والمزيد لعدم ذكر ذلك فيما مضى **(يلزم)** أي الكسر **(إن ماضيه قد حُظِلا)** بالحاء المهملة أي مُنِعَ **(زيادة التاء أوَّلاً)** أي في أوّله نحو أَكْرَمَ يُكْرِمُ، وانْطَلَقَ يَنْطَلِقُ، واسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ، ووَلَّى يُوَلِّى **(وإن حصلتْ له)** أي الماضي

---

(١) فتح الأقفال: ١٥٣.

(٢) من قوله:

وكسر ما قبـل آخـر المضـارع من	ذا الـبـاب يلزم إن ماضـيه قد حظلا
زيادة الـتـاء أولا وإن حصـلت	له فما قبـل الاخـر افـتـحـنْ بولا

زيادة التاء في أوله (**فما قبل الاخر افتحن بِوَلا**) بكسر الواو نحو تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ، وتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ، وتَغَافَلَ يَتَغَافَلُ.

تنبيـــه :

المراد بكسر [//٣٧/أ] ما قبل الآخر ولو تقديراً كما في انْقَادَ يَنْقَادُ واخْتَارَ يَخْتَارُ ونحو ذلك والله أعلم.

فصل في فعل ما لم يسم فاعله[1]

أي في أحكامه التي تميّز صيغة الفعل المبني للمفعول؛ وذلك عند حذف الفـاعل[2]، وإسناد الفعل إلى المفعول به، أو ما يقوم مقامه. وتلك أحكام ستّة: ضمّ أوله إن كان صحيح العين كضُرِبَ زيدٌ، وكسره إن كان معتلّها كقِيْلَ وبِيْعَ، وكسر ما قبل آخر ماضيه، وفتح ما قبل آخر مضارعه مطلقاً، وضم ثالثه إن كان مبدوءاً بهمزة الوصل صحيح العين خماسياً أو سداسياً كأُنْطُلِقَ بزيدٍ، وأُسْتُخْرِجَ المتاعُ، وكسر ثالثه إن كان مبدوءاً بهمزة الوصل معتلها أُخْتِيرَ زيدٌ وأُنْقِيدَ له وضم ثانيه إن كان مبدوءاً بتاء المطاوعة ولا يكون إلا خماسياً نحو:

---

(١) يجدر بنا أن نشير هنا إلى مسألة مهمّة وهي أن البصريين ما عدا المبرد يرون أن الفعل المبني للمجهول فرع عن الفعل المبني للفاعل؛ ولهذا فإن أوزان الفعل الثلاثي الماضي المجرّد عندهم ثلاثة فقط فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ، والكوفيون والمبرد وابن الطراوة يرون أن الفعل المبني للمجهول رأس بنفسه، وعندهم أوزان الفعل الثلاثي المجرّد أربعة بزيادة صيغة المبني للمجهول.

ينظر: كتاب سيبويه: ٤/٦٧، وهمع الهوامع: ٦/٣٦.

(٢) يحذف الفاعل لأغراض عدّة، وهي في مجملها راجعة لأمرين أما أن يحذف لغرض لفظي، وأما أن يحذف لغرض معنوي، ويتفرّع كلّ منهما إلى مسائل منها: الجهل به، أو الخوف منه، أو للتناسب في الألفاظ، أو الإبهام على السامع، أو لشهرة الفاعل لدى السامع وغير ذلك مما هو مبسوط في كتب النحو والبلاغة.

تُعُلِّمَ العلمُ، وقد ذكر الناظم رحمه الله تعالى ذلك فأشار إلى الحكم الأول وهو ضم أوّله بقوله:

(**إن أسند الفعل للمفعول**)(١) به أو ما يقوم مقامه من ظرف أو مصدر أو جار ومجرور (**فأت به**) أي بالفعل (**مضموم الاول**) (٢) مطلقاً ثلاثياً أو رباعيّاً أو خماسياً أو سداسياً نحو: ضُرِبَ زيدٌ، وأُكْرِمَ عمروٌ، وأُنْطُلِقَ به وأُسْتُخْرِجَ المتاعُ وتُعُلِّمَ العلمُ، وهذا إن كان صحيح العين كما مثّلنا به، ولفظ الناظم [/٣٧/ب] وإن كان مطلقاً فذكره المعتل فيما بعد يقيّده.

وإلى الحكم الثاني وهو كسر أوله أشار(٣) بقوله (**واكسره**) أي أول الفعل (**إذا اتّصلا**) بألف الإطلاق، والضمير فيه إلى أول الفعل (**بعينٍ اعتّل**) نحو قِيْلَ وبِيْعَ، وأصلهما قُوِلَ وبُيِعَ، بضم أولهما وكسر الواو والياء على وزن ضُرِبَ، إلا أنهم(٤) استثقلوا الكسرة على حرف العلة فحذفوا ضمّة الفاء، ونقلوا كسرة العين إلى مكانها فسلمت الياء من (بِيْعَ)، وقلبت الواو من (قِيْلَ) ياء لسكونها بعد كسرة.

وإلى الحكم الثالث وهو: كسر ما قبل الآخر للماضى منه، وفتح ما قبل آخر مضارعه أشار بقوله: (**واجعل قبل الآخر في المضي كسراً**) نحو ضُرِبَ وأُكْرِمَ وأُنْطُلِقَ وأُسْتُخْرِجَ، واجعل (**فتحاً في سواه**) وهو المضارع نحو

---

(١) من قوله:

إن أسند الفعل للمفعول فأت به	مضموم الاول واكسره إذا اتصلا
بعينٍ اعتل واجعل قبل الآخر في الـ	ـمضيِّ كسراً وفتحاً في سواه تلا

(٢) يجب تسهيل همزة الأول للوزن.

(٣) كلمة أشار سقطت من ح.

(٤) أي العرب.

يُضْرَبُ ويُكْرَمُ ويُنْطَلَقُ به ويُسْتَخْرَجُ المتاعُ وقوله: **(تلا)** بألف الإطلاق[1] صفة لـ(سوى)؛ لأنه لا يتعرّف بالإضافة يعني أن المضارع يتلو الماضي في التصريف، وذكر هذه على سبيل الاستطراد؛ لأن أكثر الأحكام متعلقة بالماضي.

وإلى الحكم الرابع وهو: ضم ثالثه أيضاً إذا كان مبدوءاً بهمزة الوصل أشار بقوله: **(ثالث ذي همز وصل ضمّ معْه)**[2] أي: وضم مع ضم همزة الوصل المبدوء به الفعل ثالثَه [٣٨//أ] أيضاً كأُنْطُلِقَ بزيدٍ، واُقْتُدِرَ عليه، واُسْتُخْرِجَ متاعُه، وهذا مقيّد بصحيح العين، وسيأتي معتلّها.

وإلى الحكم الخامس أشار بقوله:

---

(١) الألف هنا ليست للإطلاق بل هي هنا الروي لأنها أصلية لام الفعل تلا يتلو بمعنى تبع، أما ألف الإطلاق فهي ألف زائدة نتيجة إشباع حركة الروي الفتحة حتى يتولّد منها ألف تسمي الوصل قال في العقد الفريد: «أما الوصل فهو إعراب القافية وإطلاقها، ولا تكون القافية مطلقة إلا بأربعة أحرف: ألف ساكنة مفتوح ما قبلها من الروي، وياء ساكنة مكسور ما قبلها من الروي، وواو ساكنة مضموم ما قبلها من الروي، وهاء متحركة أو ساكنة مكنية، ولا يكون شيء من حروف المعجم وصلاً غير هذه الأحرف الأربعة: الألف والواو والياء والهاء المكنية؛ وإنما جاز لهذه أن تكون وصلاً ولم يجز لغيرها من حروف المعجم؛ لأن الألف والواو والياء حروف إعراب ليست أصليات، وإنما تتولد مع الإعراب» أ. هـ.

ومثال ألف الإطلاق قول جرير:

أقلي اللوم عاذلَ والعتابا ... وقولي إن أصبت لقد أصابا

فالألف في العتابا وأصابا هي ألف الإطلاق؛ لأن الأصل العتابَ وأصابَ.

ينظر في ذلك: العقد الفريد: ٥/٤٩٧، القوافي للتنوخي: ١١٩، والوافي في العروض والقوافي: ٢٠٢.

(٢) من قوله:

ثالث ذي همز وصل ضمّ معْه ومع ... تاء المطاوعة اضمم تلوها بولا

(ومعْ تاء المطاوعة اضمم تلوها بوَلا) أي واضمم مع تاء المطاوعة المبدوء بها الفعل تلوها أيضاً كتُعُلِّمَ العلمُ وتُدُحْرِجَ في الدار وتُغُوْفِلَ عن زيد، ومعنى قوله بـ«وَلا» أي من غير فاصل بينهما، ولو عبّر المصنف بالتاء المزيدة بدل تاء المطاوعة لكان أشمل، لأن التاء في مثل تَغَافَلَ[1] زيدٌ وتَكَبَّرَ ليست للمطاوعة لما سبق أن المطاوعة: قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر كعَلَّمْتَهُ فَتَعَلَّمَ مع أن الحكم عام في كل مبدوء بتاء مزيدة، وعبارة الخلاصة كعبارته هنا حيث قال:

والثاني التاليَ تا المطاوعة كالأول اجعله بلا منازعه

وعبارته في التسهيل[2] مفصحة بالمراد حيث قال: «يُضَمُّ مطلقاً أول فعل النائب، ومع ثانية إن كان أوله تاء مزيدة».

تنبيـه :

أنما خصوا الثاني مما أوله تاء مزيدة لأنه لو بقي مفتوحاً مع ضم الأول وكسر ما قبل الآخر لالتبس بالمضارع المسند إلى الفاعل المبدوء بالتاء نحو أنت تُعَلِّمُ زيداً العلمَ، مضارع عَلَّمَه العلم المضاعف.

وإلى الحكم السادس وهو: كسر ثالثه إن كان مبدوءاً بهمزة الوصل وهو معتل العين أشار بقوله [/٣٨/ب] **(وما لفا نحو باع)**[3] من الكسر **(اجعل لثالث)** الفعل الخماسي المبدوء بهمزة الوصل المعتل العين **نحو اخْتَارَ**

---

(١) في ح تغوفل بالبناء للمجهول.

(٢) التسهيل: ٧٧.

(٣) من قوله:

وما لفا نحو باع اجعل لثالث نحـ ـو اختار وانقاد كاختير الذي فضلا

وانْقَادَ) وهو التاء في الأول والقاف في الثاني **(كأُخْتِيْرَ الذي فضلا)**، وأُنْقِيْدَ له، وأصلهما أُخْتُيِرَ بضم[1] الفوقية، وكسر التحتية، وأُنْقُوِدَ بضم القاف، وكسر الواو، على وزن اُقْتُدِرِ عليه، استثقلت الكسرة على حرف العلة بعد ضمةٍ فحذفت الضمةُ ثم نقلوا الكسرة مكانها فسلمت الياء من أُخْتِيْرَ كما سلمت في بِيْعَ، وقلبت الواو ياء من أُنْقِيْدَ لسكونها بعد كسر كما قلبت في قيل فصار أُخْتِيْرَ وأُنْقِيْدَ.

تنبيـــه :

كمـا يجـوز الكسـر في الفاء يجوز الإشمام وهو الإتيان ببعض الكسرة والضمـة، وبهما قرىء في السبع[2]، ومن العرب[3] من يأتي بضمة خالصة فيقول بُوْعَ، ومنه قول الشاعر :

حُوْكَتْ على نَوْلَيْنِ إذْ تُحَـاكُ تَخْتَبِطُ الشَّـوْكَ ولا تُشَـاكُ[4]

---

(١) أي التاء الفوقية، والياء التحتية.

(٢) كقوله تعالى ﴿وقيل يا أرض أبلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء﴾ بالإشمام في قيل وغيض في قراءة الكسائي وهشام، والقراء يسمّون الإشمام النحوي روماً.

ينظر: التيسير للداني: ٧٢، والنشر: ٢/٢٠٨، إتحاف فضلاء البشر: ٢٥٦٠.

(٣) وهم بنو فقعس ودبير قبيلتان من فصحاء بني أسد.

ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٣٥٨.

(٤) البيت من الرجز، وقد عزا الشيخ محمد عبدالعزيز النجار في التوضيح والتكميل لبعضهم نسبته لرؤبه وقال: وقيل لراجز غير معينّ.

ويروى مكان نولين: نيرين، والنير بكسر النون علم الثوب أو لحمته، والنول اسم للخشبة التي يلفّ عليها الحائك الشقة المراد نسجها.

والبيت في المنصف: ١/٢٥٠، وتخليص الشواهد: ٤٩٥، والدرر اللوامع: ٦/٢٦١، وتستشهد به جل شروح ألفية ابن مالك عند قول الناظم :

واكسر أو اشـمـم فاثـلاثـي أعـل عينـاً وضـمٌّ جا كـ (بـوع) فاحتـمـل

وقال الآخر:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَاباً بُوْعَ فاشْتَرَيْتُ

ويجري مثل ذلك في ثالث نحو اخْتَارَ وانْقَادَ، وتُحَرَّكُ الهمزةُ بحركة الثالث.

انظر الخلاصة(1) وشراحها والله أعلم.

فصل في فعل الأمر

أي في صيغة بنائه من أي فعل كان، وذلك على قسمين: مقيس وشاذّ.

[/٣٩/أ] فالمقيس على ثلاثة أضرب: إمّا أن يكون من فعل رباعي مبدوء بهمزة قطع كأَكْرَمَ أو لا، والثاني إما أن يكون مضارعه متحرّك الثاني كيَقُوْمُ، ويُدَحْرِجُ، ويَتَعَلَّمُ، أو ساكن كيَضْرِبُ ويَنْطَلِقُ.

أمّا الضرب الأول: وهو ما كان ماضيه رباعياً مبدوءاً بزيادة همزة القطع فأشار إليه بقوله: (**من أَفْعَلَ الأمرُ أَفْعِلْ**)(2)، الأمر مبتدأ، وأَفْعِلْ بقطع الهمزة المفتوحة وكسر العين خبره، ومن أَفْعَلَ متعلق بمحذوف صفة الأمر، أي صيغة فعل الأمر الكائن من أَفْعَلَ كأَكْرَمَ بزنة أَفْعِلْ كأَكْرِمْ زيداً ﴿**وأَرْسِلْهُ مَعَنَا**﴾(3) و﴿**أَدْخِلْ يَدَكَ**﴾(4) و﴿**أَلْقِ عَصَاكَ**﴾(5).

---

(1) عند قول ابن مالك:

وما لفا باع لما العين تلي ... في اختار وانقاد وشبهٍ ينجلي

(2) من قوله:

من افعل الأمر أفعل واعزه لسوا ... ه كالمضارع ذي الجزم الذي اختزلا

(3) يوسف: ١٢.

(4) النمل: ١٢.

(5) النمل: ١٠.

وأما الضرب الثاني: وهو[1] ما ليس على وزن أَفْعَلَ، والحرف الذي يلي حرف المضارعة متحرّك فأشار إليه بقوله:

(**واعزه**) أي الأمر (**لسواه**) أي لسوى أَفْعَلَ (**كـ**) صيغة (**المضارع ذي**) أي صاحب (**الجزم الذي اختزلا**) بالخاء المعجمة أي اقتطع وحذف (**أوَّله**)[2] وهو حرف المضارعة.

والمعنى انسب الأمر لسوى أَفْعَلَ كصيغة المضارع المجزوم الذي حذف أوله فتقول في يَقُوْمُ، ويَبِيْعُ، ويَخَافُ، ويُدَحْرِجُ، ويَتَعَلَّمُ: قُمْ وبِعْ، وخَفْ، ودَحْرِجْ، وتَعَلَّمْ، كما تقول في مضارعها المجزوم: لم يَقُمْ، ولم يَبِعْ، ولم يَتَعَلَّمْ، ولم يَخَفْ، ولم يُدَحْرِجْ.

وشملت عبارته في قوله اعزه لسواه[3]: ما الحرف الذي [/٣٩/ب] يلي حرف المضارعة منه ساكن وهو الضرب الثالث لكنه أخرجه بقوله:

(وبهمز الوصل منكسراً صل ساكنا كان بالمحذوف متصلا)

أي صل الساكن المتصل بحرف المضارعة بعد حذفه[4] بهمز الوصل حال كون همز الوصل منكسراً إذا ابتدأت به كقولك في يَضْرِبُ ويَنْطَلِقُ ويَسْتَخْرِجُ ويَذْهَبُ: اِضْرِبْ، واِنْطَلِقْ، واِسْتَخْرِجْ، واِذْهَبْ، وإنما جعلوا له همزة

---

(١) في ح فهو.

(٢) من قوله:

أولـه، وبهمز الوصل منكسراً صل ساكناً كان بالمحذوف متصلاً

(٣) في ح سواهما، وما هنا نكرة ناقصة ويكون المعنى: وشملت عبارته فعلاً الحرفُ الذي يلي حرف المضارعة منه ساكن، وأصل العبارة هنا لبحرق.

(٤) أي حرف المضارعة.

ليتوصّلوا بها إلى النطق بالساكن؛ لأنها سُلَّمُ اللسان إذ لا يمكن ابتداء النطق بساكن، ولذلك تسقط في الدرج، وشمل قوله: وبهمز الوصل إلى آخره ما عينه مفتوحة كاذْهَبْ أو مكسورة كاضْرِبْ أو مضمومة كاخْرُجْ وهو مسلّم في الأولين دون الثالث؛ لأن الهمزة فيه تضم إذا ابتدىء بها؛ ولذلك أشار له بقوله:

(والهمز قبل لزوم الضم ضُمَّ)[1]

أي ضم همزة الوصل إن وقع في فعل تضم عينه لزوماً كأُخْرُجْ وأُدْعُ، وأُنْقُصْ، وأُعْبُدْ، واحترز بقوله لزوم الضم مما إذا لم يكن الضم فيه لازماً نحو ﴿امْشُوا﴾[2] إذ أصله: «امْشِيُوا» بكسر الشين وضم الياء، استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، ولك أن تقول حذفت الضمة للاستثقال ثم الياء لالتقاء الساكنين، وضُمَّتِ الشين لمناسبة الواو. فلو كان مضموماً في الأصل [٤٠/أ] لكن زالت الضمة لعلّة وصار مكسوراً بكسرة لازمة كما اِغْزِى واِدْعِي ياهند جاز لك في همزته وجهان: الكسر نظراً للحال، والإشمام نظراً للأصل، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ونحــو اغزى بكسرٍ مشمّ الضم قد قبلا)

أي وقد قُبِلَ إشمام الكسر الضم[3] في نحو اِغْزِي ياهند وهو أمر المؤنثة مما ثالثة مضموم وهو معتل اللام، وفهم من قوله قد قُبِلَ أن الكسر أفصح من الإشمام؛ نظراً إلى الكسرة اللازمة وهو كذلك.

---

(١) من قوله:

والهمـز قبل لزوم الضم ضمّ ونحـ ـو اغـزي بكسر مشم الضم قد قبـلا

(٢) ص ٦.

(٣) في ح إشمام الكسر والضم.

وأصل: (اِغْزِي: اُغْزُوِي) على وزن اُدْخُلِي فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت وحذفت الواو تخلّصاً من الساكنين ثم كسرت الزاي كسرة لازمة[1].

تنبيــه :

وجه المناسبة في كسرة همزة الوصل مما ثالثه مكسور، وضمه مما ثالثه مضموم ظاهر؛ وإنما لم يفتحوا همزة الوصل مما ثالثه مفتوح نحو اِذْهَبْ خشية الالتباس بهمزة المضارع المبدوء بهمزة المتكلم، فلو قلت: (اَذْهَبْ يا زيد بفتح الهمزة لالتبس بقولك: أنا أَذْهَبُ).

وأما القسم الثالث وهو الشاذ فهو ثلاثة أفعال فقط: (خُذْ وكُلْ ومُرْ) وقد أشار إليه بقوله:

(وشذ بالحذف مُرْ وخُذْ وكُلْ)[2]

أي شذت عن قياس نظائرها من حيث أن ثاني مضارعها ساكن، ولم يتوصّلوا إليها بهمزة [/٤٠/ب] وصل، بل حذفوا ثانيها الساكن أيضاً فقالوا في الأمر من يَأْخُذُ ويَأْمُرُ ويَأْكُلُ التي هي بوزن يَدْخُلُ ويَخْرُجُ: (خُذْ) و(مُرْ) و(كُلْ) لكثرة استعمالهم لهذه الكلمات، وكان القياس أن يقال أُؤْخُذْ، أُؤْمُرْ، أُؤْكُلْ، بهمزة وصل مضمومة، ثم همزة ساكنة وهي فاء الكلمة؛ لأنها على وزن يَدْخُلُ ويَخْرُجُ، وصيغ الأمر منهما: اُدْخُلْ واُخْرُجْ، وهذا إذا لم يستعمل (مُرْ)

---

(١) قال بحرق شارحاً هذه المسألة مبيناً حركة الزاي في الفعل اغزي: (كسرة الزاي الذي هو ثالث الفعل عارضة؛ لأن أصلها الضم، لكن صارت لازمة لضرورة كسر ما قبل ياء المؤنثة). فتح الأقفال: ١٦٢.

(٢) من قوله:

وشذّ بالحذف مر وخذ وكل وفشا ... وأمر ومستندر تتميم خذ وكلا

مع حرف العطف، فإن استعمل معه جاز فيه وجهان الحذف نحو: مُرْ زيداً ومُرْ عمـراً، والتتميم على الأصل نحو ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ﴾[1] و﴿خُذِ العَفْوَ وَأْمُرْ بِالعُرْفِ﴾[2]، وإلى ذلك أشار بقوله **(وفشا وَأْمُرْ)** أي وفشا تتميم كلمة (مُرْ) مع حرف العـطف، ومـع كونه فاشياً فالحذف أكثر منه، وأما[3] (خُذْ) و(كُلْ) فلم يستعملوهما مع حرف العطف ودونه تامّين إلا ندوراً[4] وهو معنى قوله **(ومستندر تتميم خذ وكلا)** أي تتميمهما بهمزة وصل مضمومة على قياس نظائرهما نادر، وألف و(كلا) بدل من نون التوكيد الخفيفة.

تنبيهـــات:

الأول: قال الشارح: اعلم أن كون الكلمة وردت عن العرب شاذة عن القياس لا ينافي فصاحتها كما في حَسِبَ يَحْسِبَ بالكسر في السين، وأَكْرَمَ [٤١/أ] يُكْرِمُ بحذف الهمزة التي بعد حرف المضارعة، ومُرْ وخُذْ وكُلْ؛ لأن المراد بالشاذ ما جاء على خلاف القياس، وبالفصيح ما كثر استعماله، وأما النادر فهو ما يقلّ وجوده في كلامهم سواء خالف القياس أم وافقه، والضعيف ما في ثبوته عندهم نزاع بين علماء[5] العربية، وقد يرشد إلى ما ذُكر[6] مغايرة

---

(١) طه: ١٣٢.

(٢) الأعراف: ١٩٩.

(٣) في ح جملة: (وأما خذ وكل فلم يستعملوهما مع حرف العطف ومع كونه فاشياً فالحذف أكثر منه) تكررت مرتين.

(٤) من تتميم خذ قول طريح بن إسماعيل الثقفي:

تحمّـل حاجـتي وأخـذ قواهـا ... فقـد نزلـت بمـنـزلـة الـضـياع

ينظر هذا الشاهد في شرح التصريف الملوكي للثمانيني بتحقيقنا وقد تم تخريجه والتعليق عليه هناك.

(٥) كلمة علماء سقطت من ح.

(٦) في ف ما ذكرناه.

الناظم رحمه الله في العبارة بقوله: و(شذّ) و(فشا) و(مستندر) فإن الحذف لمّا كان[1] في هذه الثلاثة مخالفاً للقياس كان شاذاً لكنه مع شذوذه أفصح من التتميم؛ فلهذا قال: وشذّ بالحذف مُرْ وخُذْ وكُلْ، ولما كان تتميم (مُرْ) مع حرف العطف كثيراً مستعملاً لكن الحذف أكثر منه قال وفشا وَأْمُرْ، ولما كان تتميم خُذْ[2] وكُلْ قليل الوجود في استعمالهم قال: ومستندر تتميم خذ وكل[3].

الثاني: ما ذكره الناظم رحمه الله تعالى في هذا الفصل هو الأمر[4] بالصيغة وهو يختص بالمخاطب، فإن أريد أمر الغائب وغيره أدخل على الفعل المضارع لام الأمر مع بقاء حرف[5] المضارعة، وهو حينئذ معرب بالجزم، ولم يأت فيه شيء مما ذكره المصنّف في هذا الفصل من حذف حرف المضارعة، ولا زيادة همزة الوصل ولا شذوذ في مر وخذ وكل؛ وذلك نحو: لِيَضْرِبْ لِيُكْرِمْ لِيَأْخُذْ [١/٤١/ب] لِيَأْمُرْ لِيَأْكُلْ[6].

---

(١) عبارة لَمّا كان سقطت من ح.

(٢) في ح سقطت عبارة (كُلْ قليلٌ).

(٣) من تتميم كل قول بعض العرب اؤكل كما في اللسان: أكل ١١/١٩ «وقد أخرج على الأصل فقيل اؤكل» أما تتميم خذ فكقول الشاعر:

تَحَمَّلْ حاجتي واأخذ قُواها ... فقد نَزَلَت بمنزلة الضَّياع

(٤) في ح كما مر.

(٥) في ح مع فاء المضارعة.

(٦) حركة لام الأمر الكسر، وفتحها لغة سليم، فإن سبقت بالواو أو الفاء أو ثم جاز فيها وجهان: التحريك على الأصل، والإسكان نحو ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ و ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ ولكنّ إسكان اللام بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وتحريكها بعد ثم أكثر من إسكانها.

ينظر: ابن يعيش: ١٣٩/٩، ورصف المباني: ٣٠٣، والجنى الداني: ١١١، ومغني اللبيب: ٢٩٤.

الثالث : الأمر بالصيغة مبنيٌّ على الراجح[1] وهو مذهب البصريين، إلا أنه جرى في بنائه مجرى المضارع المجزوم، ومذهب الكوفيين أنه معرب بالجزم، واستدلوا بإعطائه حكم المضارع المجزوم من حذف الحركة في الصحيح، وحذف الآخر في المعتل، وحذف النون التي هي علامة الرفع في الأمثلة الخمسة كافْعَلا وافْعَلُوا وافْعَلِي، وعندهم أن الجازم له لام الأمر مقدرة، ورد البصريون بأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار، وبأن الأصل في الفعل البناء، والأمر لم يشبه الاسم كما أشبهه المضارع فيعرب؛ وإنما حذفت منه الحركة والحرف لأنهما من علامات الإعراب وهو غير معرب والله أعلم.

---

(١) ينظر في هذه المسألة: المقتضب: ٢/٣، ٤، ١٣١، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ١/١١، والأمالي الشجرية: ٢/٣٥٥، والتبيين للعكبري: ١٧٦، وأسرار العربية: ٣١٧، والإنصاف: المسألة ٧٢.